الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الـمـوضــوع:

التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

- دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د) في العلوم الإقتصادية
تخصص: تقنيات التحليل الإقتصادي والمالي *نمذجة وإستشراف*

إعداد الطالب:
سامي فؤاد براك

إشراف الأستاذ:
أ.د السعدي رجال

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.فوزي شوق	أستاذ محاضر- أ -	أم البواقي	رئيسا
أ.د السعدي رجال	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	مقررا
أ.د محمد الطاهر دربوش	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	عضوا مناقشا
د.أسماء سفاري	أستاذ محاضر- أ -	أم البواقي	عضوا مناقشا
د.عنتر بوتيارة	أستاذ محاضر- أ -	المسيلة	عضوا مناقشا
د.فوازواضح	أستاذ محاضر- أ -	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الـمـوضـــوع:

التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

- دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د) في العلوم الإقتصادية
تخصص: تقنيات التحليل الإقتصادي والمالي *نمذجة وإستشراف*

إعداد الطالب:
سامي فؤاد براك

إشراف الأستاذ:
أ.د السعدي رجال

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.فوزي شوق	أستاذ محاضر- أ-	أم البواقي	رئيسا
أ.د السعدي رجال	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	مقررا
أ.د محمد الطاهر دربوش	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	عضوا مناقشا
د.أسماء سفاري	أستاذ محاضر- أ-	أم البواقي	عضوا مناقشا
د.عنتربوتيارة	أستاذ محاضر- أ-	المسيلة	عضوا مناقشا
د.فوازواضح	أستاذ محاضر- أ-	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019.

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى أبي الأستاذ ساعد براك ... حفظه الله

والدتي ... أطال الله في عمرها

إخواني وأخواتي

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد...

سامي فؤاد براك

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد...

إنه لمن دواعي الاعتزاز والشرف أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور السعدي رجال الذي كثيرا ما تحمل عناء الإشراف بالتوجيه و النصيحة.

وأشكر كذلك الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا البحث لإثراء موضوعه.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في دعم هذا البحث من أساتذة، زملاء وموظفين ممن إستفدت من آرائهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم أثناء مراحل إعداد البحث.

سامي فؤاد براك

ملخص الدراسة

الملخص:

تعد التنمية المستدامة هدفا محوريا يتطلب تحقيقه تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة مادية منها وبشرية، وهذا ضمن سياسات وإستراتيجيات كلية. يشكل التنويع الإقتصادي أحد أهم هذه الإستراتيجيات والمعول عليها للمساهمة في دفع النمو الإقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة وهذا بالنظر إلى العوائد المالية التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يقوم به في تفعيل البعد الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية المستدامة والحفاظ على البيئة عن طريق إستخدام التكنولوجيا المتطورة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

رغم أن الجزائر وكجل الدول النفطية حققت عوائد نفطية معتبرة بفعل الإنتعاش الذي عرفه قطاع المحروقات بداية من القرن الواحد والعشرون، إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الذي يسمح بدفع عجلة التنمية الإقتصادية وهذا بسبب إنعدام إستراتيجية واضحة لإستغلال هذه العوائد، مما يستوجب البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة بتوظيف هذه العوائد من خلال الإهتمام بقطاعات أخرى تساهم في خلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الإقتصادية، ومن أهمها القطاع السياحي بالنظر إلى العوائد المالية التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، فقد وجدت الكثير من الدول في الصناعة السياحية بديلا إستراتيجيا هاما لإستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن إستدامتها ويغنيها عن الإعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنويع الإقتصادي، النمو الإقتصادي، القطاع السياحي، العوائد المالية.

Résumé:

Le développement durable est considéré comme un objectif central sa réalisation nécessite la mobilisation de toutes les ressources disponibles matérielles et humaines, et cela dans des politiques et stratégies globales. La diversification économique est l'une des stratégies les plus importantes et les plus fiables pour contribuer à stimuler la croissance économique, et par conséquent la réalisation du développement économique et social souhaité, compte tenu des rendements financiers qui peuvent être fournis à moyen et long terme, et parce qu'il offre des possibilités de créer de la richesse et d'atténuer problèmes économiques et sociaux. Outre le rôle important qu'il joue dans la Croissance économique, sociale et environnementale du développement durable elle contribue à l'amélioration des indicateurs du développement humain durable et à la préservation de l'environnement en utilisant des technologies de pointe et en préservant les ressources naturelles.

Bien que l'Algérie comme la majorité des pays pétroliers a réalisé des revenus pétroliers importants en raison de l'essor du secteur des hydrocarbures, à partir du XXIe siècle. Cependant, ces revenus n'ont pas été utilisés d'une manière permettant de booster le développement économique, et cela est dû à l'absence d'une stratégie claire pour exploiter ces revenus. Cette situation a nécessite la recherche d'alternatives appropriées pour créer un développement durable en utilisant ces revenus en portant attention à d'autres secteurs qui contribuent à la création de richesse et à l'atténuation de nombreux problèmes économiques. Le secteur du tourisme constitue une alternative importante, étant donné les rendements financiers qui peuvent être fournis à moyen et à long terme, de nombreux pays ont trouvé dans l'industrie du tourisme une alternative stratégique importante pour exploiter leurs ressources touristiques d'une manière à assuré leur durabilité et évité la dépendance des sources de richesse épuisées.

Mots clés : développement durable, diversification économique, Croissance économique, secteur touristique, rendements financiers.

Abstract:

Sustainable development is considered as a central objective its achievement requires the mobilization of all available material and human resources, and this in global policies and strategies. Economic diversification is one of the most important and reliable strategies to help stimulate economic growth, and therefore the achievement of desired economic and social development, given financial returns that can be provided in the medium and long term, and because it offers opportunities to create wealth and alleviate economic and social problems. In addition to the important role it plays in the economic, social and environmental sustainable development by contributing to the improvement of indicators of sustainable human development and to the preservation of the environment by using advanced technologies and by preserving natural resources.

Although Algeria, like the majority of the oil countries, has achieved significant oil revenues due to the recovery of the oil sector during the 21st century, However these revenues have not been used in a way that advances economic development, and this is due to the lack of a clear strategy to exploit these revenues. Which necessitates the search for suitable alternatives. to create sustainable development using these revenues, paying attention to other sectors that contribute to wealth creation and the alleviation of many economic problems. The tourism sector is an important alternative, given the significant financial revenues that can be provided in the medium and long term, many countries have found in the tourism industry an important strategic alternative to exploit their tourism resources in a way which ensures their sustainability and avoids dependence on exhausted sources of wealth.

Key words: sustainable development, economic diversification, economic growth, tourism sector, financial revenues.

الفهارس

فهرس المحتويات

01- فهرس المحتويات	
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
الفهارس	
العنوان	**الصفحة**
مقدمة	أ- س
1- الإطار النظري للتنويع الإقتصادي	
تمهيد	01
1-1- **الإقتصاد الريعي وتفسير نقمة الموارد الطبيعية**	02
1-1-1- **ماهية الإقتصاد الريعي**	02
1-1-1-1- تعريف الإقتصاد الريعي	02
1-1-1-2- خصائص الإقتصاد الريعي	03
1-1-1-3- مزايا وأليات الإقتصاد الريعي	03
1-1-2- **نقمة الموارد الطبيعية**	08
1-1-2-1- تعريف نقمة الموارد الطبيعية	08
1-1-2-2- تفسير نقمة الموارد الطبيعية	08
1-1-3- **النظم الإقتصادية في الدول الطبيعية والدول الريعية**	11
1-1-3-1- تخبط إقتصاد البلد في مشكلات عديدة	12
1-1-3-2- تفشي مظاهر سيئة كثيرة المجتمع	13
1-1-3-3- تدهور وفساد سياسي ناتج عن زيادة الإستبداد وتراجع الديمقراطية	13
1-2- **ماهية التنويع الإقتصادي**	15
1-2-1- **تعريف التنويع الإقتصادي وأهميته**	15
1-2-1-1- تعريف التنويع الإقتصادي	15
1-2-1-2- نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي	16
1-2-1-3- أهمية التنويع الإقتصادي	20
1-2-2- **خصائص التنويع الإقتصادي وأهدافه**	21
1-2-2-1- خصائص التنويع الإقتصادي	21

فهرس المحتويات

1-2-2-2- أهداف التنويع الإقتصادي	24
1- 2- 3- أنواع التنويع الإقتصادي ومحدداته	25
1-2-3-1- أنواع التنويع الإقتصادي	25
1-2-3-2- محددات التنويع الإقتصادي	25
1-3- التنويع الإقتصادي:المجالات، مؤشرات القياس، عوامل النجاح وعوائقه	26
1-3-1- مجالات التنويع الإقتصادي	27
1-1-3-1- تنويع القاعدة الإنتاجية	27
1-2-3-1- تنويع مجالات التجارة الخارجية	28
1-3-2- مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي	29
1-2-3-1- مؤشرات التنويع المتعلقة بالأداء الإقتصادي الكلي	29
1-2-3-2- مؤشرات التنويع المتعلقة بالتجارة الخارجية	30
1-3-3- عوامل نجاح التنويع الإقتصادي وعوائقه	32
1-3-3-1- عوامل نجاح التنويع الإقتصادي	32
1-3-3-2- عوائق التنويع الإقتصادي	36
خلاصة	37
2- مدخل نظري للتنمية المستدامة	
تمهيد	38
2-1- ماهية التنمية المستدامة	39
2-1-1- تعريف التنمية المستدامة	39
2-1-1-1- التعريف الإقتصادي	39
2-1-1-2- التعريف الإجتماعي	39
2-1-1-3- التعريف التكنولوجي	39
2-1-1-4- التعريف المؤسسي	40
2-1-2- خصائص التنمية المستدامة	40
2-1-3- نظريات التنمية المستدامة	41
2-1-3-1- النظريات الداعية إلى الأولوية الإقتصادية	41
2-1-3-2- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية	42
2-1-3-3- النظريات الداعية للأولوية البيئية	45
2-2- أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	47

فهرس المحتويات

2-2-1- **أهداف التنمية المستدامة**	47
2-2-1-1- تحسين المستوى المعيشي للسكان	47
2-2-1-2- الحفاظ على الأنظمة الطبيعية	47
2-2-1-3- توعية السكان	47
2-2-1-4- ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية	47
2-2-1-5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع	47
2-2-1-6- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع	48
2-2-1-7- تدعيم التعامل الدولي في مجال التكنولوجيات النظيفة	48
2-2-2- **مبادئ التنمية المستدامة**	49
2-2-2-1- مبدأ إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة	49
2-2-2-2- مبدأ المشاركة الشعبية	49
2-2-2-3- مبدأ الإحتياط	49
2-2-2-4- مبدأ الإدماج	50
2-2-2-5- مبدأ الملوث الدافع	50
2-2-2-6- مبدأ التضامن	50
2-2-2-7- مبدأ الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية	50
2-2-2-8- مبدأ العمل مع القطاع الخاص	51
2-2-2-9- مبدأ توظيف الشراكة	51
2-2-3- **أبعاد التنمية المستدامة**	52
2-2-3-1- البعد الإقتصادي	52
2-2-3-2- البعد الإجتماعي	53
2-2-3-3- البعد البيئي	54
2-2-3-4- البعد التكنولوجي	55
2-2-3-5- البعد السياسي	56
2-2-4- **مؤشرات قياس التنمية المستدامة**	57
2-2-4-1- المؤشرات الإقتصادية	58
2-2-4-2- المؤشرات الإجتماعية	59
2-2-4-3- المؤشرات البيئية	63
2-2-4-4- المؤشرات المؤسسية	66

فهرس المحتويات

2-2-4-5- المؤشرات التكنولوجية	66
2-3- **إستراتيجية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة**	69
2-3-1- **العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة**	69
2-3-1-1- العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية	69
2-3-1-2- العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة	70
2-3-2- **دور التنويع الإقتصادي في التنمية المستدامة**	72
2-3-2-1- ضوابط نجاح سياسة التنويع الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط	73
2-3-2-2- الأهداف التنموية في ظل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط	73
خلاصة	76
3- واقع التنمية المستدامة بالجزائر في ظل إستراتيجية التنويع الإقتصادي	
تمهيد	77
3-1- **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر**	78
3-1-1- **سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر**	78
3-1-1-1- أهداف سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر	78
3-1-1-2- سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر	79
3-1-2- **الجهود الجزائرية لتنويع الإقتصاد الوطني**	80
3-1-2-1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001- 2004	80
3-1-2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005- 2009	83
3-1-2-3- برنامج الإستثمارات العمومية 2010- 2014	85
3-1-3- **عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الإقتصادي في الجزائر**	87
3-1-3-1- التنويع في النشاطات الإنتاجية	87
3-1-3-2- التنويع في الإيرادات الحكومية	89
3-1-3-3- التنويع في العمالة	91
3-1-3-4- المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي	92
3-2- **إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ومعوقاتها**	93
3-2-1- **إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر**	93
3-2-1-1- توجهات إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	93
3-2-1-2- مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر	94

فهرس المحتويات

3-2-2- معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وتحديات تحقيقها	100
3-2-2-1- معوقات التنمية المستدامة في الجزائر	100
3-2-2-2- تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	102
3-2-3- السياسة الحالية والمستقبلية للجزائر في إطار التنمية المستدامة	103
3-3- واقع التنمية المستدامة في الجزائر وإنعكاسات جهود التنويع الإقتصادي	107
3-3-1- التنمية الإقتصادية في الجزائر	107
3-3-2- التنمية السياسية والإجتماعية في الجزائر	110
3-3-2-1- التنمية السياسية في الجزائر	110
3-3-2-2- التنمية الإجتماعية في الجزائر	111
3-3-3- أفاق التنمية المستدامة في الجزائر وإنعكاسات إستراتيجية التنويع الإقتصادي	113
3-3-3-1- مشروع تهيئة الإقليم الجزائري	113
3-3-3-2- مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية	115
3-3-3-3- مشروع الصرف الصحي للنفايات	116
3-3-3-4-مشروع الطاقات المتجددة	117
خلاصة	118
4- دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	
تمهيد	119
4-1- مفاهيم عامة حول السياحة في الجزائر المقومات والمعوقات	120
4-1-1- مفاهيم عامة حول السياحة	120
4-1-1-1- التعاريف اللغوية للسياحة	120
4-1-1-2- تعاريف إقتصادية للسياحة	121
4-1-1-3- تعريف السائح	121
4-1-2- مقومات السياحة في الجزائر	122
4-1-2-1- المقومات الطبيعية	122
4-1-3- معوقات السياحة في الجزائر	125
4-1-3-1- الإفتقاد للوعي السياحي	125
4-1-3-2- إشكالية التمويل	125
4-1-3-3- عدم إستقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي	125
4-1-3-4- نقص المرافق والمنشاءات القاعدية للقطاع السياحي	126

فهرس المحتويات

4-1-3-5- الظروف الأمنية	126
4-1-3-6- نقص تكوين وتأهيل المستخدمين	127
4-2- تطور القطاع السياحي في الجزائر وفرص الإستثمار فيه	128
4-2-1- تطور القطاع السياحي في الجزائر وأثاره	128
4-2-1-1- تطور نمو القطاع السياحي في الجزائري	128
4-2-1-2- أثر السياحة على الإقتصاد الوطني	130
4-2-2- فرص الإستثمار في القطاع السياحي في الجزائر	135
4-2-2-1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	135
4-2-2-2- أهداف تنمية وتنشيط السياحة في الجزائر	137
4-2-2-3- الإمكانيات وفرص الإستثمار في القطاع السياحي	138
4-2-3- تفعيل الشراكة لتحفيز الإستثمار في القطاع السياحي	141
4-2-3-1- تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في صناعة السياحة	141
4-2-3-2- تفعيل دور المجتمع المدني في صناعة السياحة	142
4-3- دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	143
4-3-1- صناعة التنمية السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025	143
4-3-1-1- أهداف السياسة السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025	143
4-3-1-2- المشاريع ذات الأولوية إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025	144
4-3-1-3- مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر	145
4-3-2- تطوير الإستثمار السياحي في الجزائر والأبعاد الإستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025	148
4-3-2-1- أهداف المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025	148
4-3-2-2- تقييم المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025	148
4-3-2-3- رؤية إستشرافية للقطاع السياحي في الجزائر 2016-2025	149
4-3-3- تقييم أداء السياحة في الجزائر	150
4-3-3-1- مؤشر بيئة الأعمال	152
4-3-3-2- مؤشر السلامة والأمن	154
4-3-3-3- مؤشر الصحة والنظافة	154

فهرس المحتويات

4-3-3-4- مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل	155
4-3-3-5- مؤشر جاهزية تكنولوجيات المعلومات والإتصالات	156
4-3-3-6- مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة	157
4-3-3-7- مؤشر الإنفتاح الدولي	158
4-3-3-8- مؤشر تنافسية السعر	159
4-3-3-9- مؤشر الإستدامة البيئية	160
4-3-3-10- مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي	161
4-3-3-11- مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري	162
4-3-3-12- مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية	162
4-3-3-13- مؤشر الموارد الطبيعية	163
4-3-3-14- مؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر	164
خلاصة	165
خاتمة	166
قائمة المراجع	172
الملاحق	186

فهرس الجداول

02- فهرس الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(2،1)	المؤشرات التكنولوجية	68
(3،1)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004)	81
(3،2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	83
(3،3)	التوزيع القطاعي لبرنامج الإستثمارات العمومية (2010- 2014)	86
(3،4)	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي(1992-2017)	87
(3،5)	مؤشر هير فندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي(1992-2017)	88
(3،6)	التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية(1992-2017)	89
(3،7)	معامل هير فندال هيرشمان للإيرادات الحكومية(1992-2017)	89
(3،8)	تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات(1992-2017)	90
(3،9)	تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات(1992-2017)	90
(3،10)	توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية(1992-2017)	91
(3،11)	معامل هير فندال هيرشمان لقوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية (1992-2017)	92
(3،12)	المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي(1992-2017)	92
(3،13)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)	94
(3،14)	نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)	95
(3،15)	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)	96
(3،16)	نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1997-2017)	97
(3،17)	متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (1992-2017)	99
(3،18)	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة (1992-2017)	99
(3،19)	تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر(1990- 2000)	109
(4،1)	مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر	127
(4،2)	تطور المشاريع السياحية ومناصب الشغل خلال الفترة (2003-2017)	129

فهرس الجداول

(4،3)	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004-2017)	131
(4،4)	تطور العمالة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2017)	133
(4،5)	تطور ميزان المدفوعات للقطاع السياحي للفترة (2008-2017)	134
(4،6)	الأهداف المختلفة للسياحة	138
(4،7)	المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للإمتياز	145
(4،8)	المقومات السياحية في الجزائر لسنة 2017	151
(4،9)	مؤشر بيئة الأعمال في الجزائر لسنة 2017	153
(4،10)	مؤشر السلامة والأمن في الجزائر لسنة 2017	154
(4،11)	مؤشر الصحة والنظافة في الجزائر لسنة 2017	155
(4،12)	مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل في الجزائر لسنة 2017	156
(4،13)	مؤشر جاهزية تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في الجزائر لسنة 2017	157
(4،14)	مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر لسنة 2017	158
(4،15)	مؤشر الإنفتاح الدولي في الجزائر لسنة 2017	159
(4،16)	مؤشر تنافسية السعر في الجزائر لسنة 2017	159
(4،17)	مؤشر الإستدامة البيئية في الجزائر لسنة 2017	160
(4،18)	مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي في الجزائر لسنة 2017	161
(4،19)	مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري في الجزائر لسنة 2017	162
(4،20)	مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر لسنة 2017	163
(4،21)	مؤشر الموارد الطبيعية في الجزائر لسنة 2017	163
(4،22)	مؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر في الجزائر لسنة 2017	164

فهرس الأشكال

03- فهرس الأشكال		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1،1)	العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو	19
(1،2)	تنويع التجارة والنمو للبلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية	20
(2،1)	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	48
(2،2)	أبعاد التنمية المستدامة	56
(2،3)	رسم بياني يوضح معامل جيني لتوزيع الدخل	60

فهرس الملاحق

04- فهرس الملاحق		
رقم الملحق	**العنوان**	**الصفحة**
01	تطور الواردات الجزائرية حسب السلع خلال الفترة (2010-2017)	186
02	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحرقات حسب السلع خلال الفترة (2010-2017)	187
03	توقعات بعض المؤشرات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2016- 2025)	188
04	بعض المؤشرات الإحصائية المحسوبة والخاصة بتوقعات الأداء السياحي في الجزائر خلال الفترة (2016- 2025).	189
05	تطور عدد السياح والإيرادات السياحية في العالم خلال الفترة (2000-2017)	190

مقدمة

مقدمة:

تعاني أغلب الدول الريعية من إختلال في هيكلها الإقتصادي نتيجة إعتمادها في الغالب على مصدر وحيد للدخل في تمويل خططها التنموية، الأمر الذي دفع جل الدول إلى إعادة هيكلة نشاطها الإقتصادي بإتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة، من خلال تنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى تطوير البنى التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للإستثمارات الإنتاجية والخدمية، العامة والخاصة وتوجيهها نحو تنويع بنية الإقتصاد بهدف تحقيق التنمية المستدامة في جميع الميادين (إقتصادية، إجتماعية، ...)، وأعتمدت التنمية المستدامة لأول مرة عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة ليتم تحديد الأولويات الخاصة بها عام2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة. والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إستكمال مشاريعها في التنمية بكل أبعادها وذلك بوضع سياسات وإتخاذ إجراءات لتحقيقها.

ففي إطار مراعاة مستجدات الإقتصاد العالمي وقيوده الخارجية، وإستشراف الأفاق المستقبلية المرتبطة بإقتصاديات الموارد أدركت الدول أهمية التحول نحو نموذج التنمية المستدامة الذي يمكن من تحقيق كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية وضمان إستمرار توازن النظام البيئي الذي أصبح أولوية عالمية. من هذا المنطلق عملت العديد من الدول المتقدمة والنامية على مراجعة سياساتها الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات جديدة لتنويع القاعدة الإقتصادية ومصادر الدخل بإعتبارها خيارا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تختلف بإختلاف المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة وطبيعة الأوضاع الإقتصادية ومستويات التطور الإقتصادي.

تعد الجزائر من بين الدول الغنية بعديد المقومات والمؤهلات الهائلة لخلق مصادر هامة للدخل وهذا بعيدا عن إقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات، إضافة إلى قدرتها على حل العديد من المشاكل الإقتصادية التي تتخبط فيها البلاد كالبطالة والفقر وغيرها، ولذلك أولت الدولة في السنوات الأخيرة إهتماما كبيرا لإستراتيجية التنويع الإقتصادي خاصة في ظل عدم إستقرار أسعار المحروقات وذلك بتبني إستراتيجية هامة لنهوض بعديد القطاعات (صناعة، زراعة وسياحة...) ومن أهمها ما تعلق بتنمية وتطوير القطاع السياحي، وهذا من خلال مسار التنمية السياحية ضمن شروط الإستدامة عن طريق وضع عديد المخططات والبرامج الخاصة بذلك كالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

1- إشكالية الدراسة:

مما سبق، فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول:

ما إمكانية تحقيق التنمية المستدامة إعتمادا على إستراتيجية التنويع الإقتصادي في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 بالجزائر ؟

لمعالجة هذه الإشكالية، ومن منظور التساؤل المطروح، يتطلب إعتماد تساؤلات فرعية ومنها:

- ما مدى أهمية التنويع الإقتصادي بالنسبة لإقتصادات البلدان الريعية ؟

- ما العلاقة بين إستراتيجية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة ؟

- ما هو واقع العلاقة بين إستراتيجية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة بالجزائر ؟

- ما هو مستقبل القطاع أوالصناعة السياحية بالجزائر ؟

- ما هي إنعكاسات جهود تطوير القطاع السياحي على إستراتيجية التنويع الإقتصادي بالجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- لإستراتيجية التنويع الإقتصادي أهمية بالغة بالنسبة لإقتصادات مختلف الدول وبصورة خاصة الريعية منها.

- تعد إستراتيجية التنويع الإقتصادي أحد أهم الآليات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- عدم وجود تنويع إقتصادي فعلي أدى إلى عدم تحقق تنمية مستدامة في الجزائر.

- القطاع السياحي في الجزائر لا يزال مهمشا رغم الإمكانات والمقومات التي تزخر بها.

- رغم الجهود والمساعي المبذولة من طرف الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي وتطويره إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب.

3- أهمية الدراسة:

تكتسي دراستنا أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع التنويع الإقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن نموذج التنمية الذي ينبغي تجسيده.

- تعد الإستراتيجيات المرتبطة بقياس الإستدامة من الإستراتيجيات الحديثة المرتكزة على الترابط بين مجموعة من المتغيرات تشمل كل من الإقتصاد والعوامل البيئية والإجتماعية في هيكل مستديم.

- إن تحقيق التنويع لايمكن أن يتم إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية ومحاولة إستقصاء نقاط القوة للإستفادة منا ونقاط الضعف لإستدراكها.

- يعتبر النفط مورد ناضبا ومن هنا تبرز أهمية إستغلال عوائده إستغلالا أمثلا لحماية حقوق الأجيال المقبلة من هذه الثروة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وكذا إرساء قواعد متينة كفيلة لدفع مسار التنويع الإقتصادي.

- وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الإرتقاء بالقرارات الإقتصادية المتعلقة بتنويع الإقتصاد الوطني.

4- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة حيث تطور المفهوم التقليدي وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الإقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية.

- التعرف على كيفية إدارة العوائد النفطية وفق قواعد الشفافية، الرقابة، المساءلة ومدى إستخدام هذه العوائد لإرساء قاعدة إقتصادية متنوعة تعد كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

- التعرف على أهم إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات الريعية.

- التطرق لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال الوقوف على مختلف الإنجازات المحققة والأفاق المستقبلية.

- تقييم مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

5- مبررات إختيار موضوع الدراسة:

تختلف أسباب إختيار هذا الموضوع حتى يكون مجالا للبحث والدراسة كما يلي:

- أهمية إستراتيجية التنويع الإقتصادي في التنمية المستدامة.

- التعرف على مختلف متطلبات وأسس بناء إقتصاد متنوع يحقق التنمية المستدامة.

- أهمية التنويع الإقتصادي كسياسة إقتصادية متوازنة تضمن الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة:المالية، البشرية والطبيعية.

- حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل عدم إستقرار أسعار البترول وهو بمثابة متغيير خارجي لا يمكن التحكم فيه.

- تسليط الضوء على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 كأداة هامة لإستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال خلق نموذج إقتصادي رائد.

6- منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات الموضوعة إعتمدنا على المنهج الوصفي- التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يقوم على جمع مختلف البيانات والمعلومات التي تصف المشكلة وتساعد على تحليليها، وذلك بحساب جملة من المؤشرات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية من أجل تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج، كما إعتمدنا أيضا وتماشيا مع التساؤلات والفرضيات المصاغة في دراساتنا على المنهج الإستنباطي، من خلال التحليل البياني والرياضي، وكذا تفسير البيانات الإحصائية المرتبطة بأهم المؤشرات الكمية لقياس درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال عرضها وتحليلها بالإضافة إلى تقييم الأداء السياحي في الإقتصاد الجزائري بالإستناد إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية السفر والسياحة.

7- الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة سواء ما كان منها عربي أوأجنبي فهناك العديد من الدراسات ذات صلة بموضوع الدراسة والمرتبط بكل من التنمية المستدامة وإستراتيجية التنويع الإقتصادي، لذا إقتصرنا على عرض وتحليل البعض منها لأنه من صعب حصرها إن لم نقل مستحيلا، إذ سيتم تناول أهم هذه الدراسات والتي تمكنا من الحصول عليها.

أ- عرض وتحليل الدراسات السابقة:

تعد دراستنا هذه جانب من موضوع أشمل مرتبط بالتنمية المستدامة وإستراتيجية التنويع الإقتصادي، والذي حظي بعدة دراسات تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

الدراسة الأولى:** موسى باهي وكمال روابنية، ***التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط -[1]، سنة 2016، إذ تم من خلالها التطرق للعلاقة القائمة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة، وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- إن نموذج التنمية المستدامة يعتبر أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية، حيث أن هذا الأخير يوفق بين العنصر الإجتماعي والإقتصادي وكذا البيئي.

- التنويع من حيث جوهره بالذات مسألة إقتصادية الطابع، تحرك القوى الإجتماعية في كل بلد وتولد التناقضات الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي فإن كل سبيل نحو تنويع الإقتصاد يعد سبيلا للحلول الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية (الداخلية والخارجية) في البلدان المتخلفة.

[1]. موسى باهي وكمال روابنية، "**التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر2016، ص ص 133-152.

الدراسة الثانية**: Jude Eggoh and Aram Belhadj، ***الدورات التجارية بين دول المغرب: كمطلب مهم؟[1]، سنة 2015، الذي تطرق إلى مسألة التبادل التجاري في مابين دول المغرب العربي كمطلب هام من خلال تنويع قاعدتها الإنتاجية، إذ حاول فيها معرفة مدى إندماج إقتصاديات دول المغرب العربي فيما بينها، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- تزايد الترابط فيما بين دول المغرب العربي يمكن أن يساعد على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل إقتصاداتها بعيدا عن العائدات الخاصة بالموارد الطبيعية.

- إن أغلب هذه البلدان إعتمدت على سياسات غير منتجة ولفترات طويلة مما إستوجب تبني إستراتيجيات وخطط تنموية كفيلة لتنويع قاعدتها الإنتاجية وزيادة الإندماج فيما بين إقتصاداتها .

- تسارع عملية التكامل والإندماج فيما بين إقصاديات دول المغرب العربي من خلال التنسيق فيما بينها في مختلف العمليات الإقتصادية مع ضرورة توافر إرادة سياسية تسهم بشكل أساسي في ترسيخ ودفع هذه العملية لتحقيق نتائج إيجابية وهامة تخدم إقتصادات الدول المعنية وكذا تفعيل المكاسب المحققة على المدى المتوسط والبعيد.

الدراسة الثالثة**: Arthur J. Hanson، ***الأبعاد الثلاثية للبيئة والتنمية المستدامة[2]، سنة2011، الذي تطرق إلى العوامل الكبرى التي حققت إنطلاق إقتصاديات كانت في الأصل نامية ثم تطورت كالتجربة الماليزية، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- التعليم ودوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة، والمجتمع الواعي الملتف حول أهداف التنمية المستدامة وخاصة ما تعلق منها بالمحافظة على البيئة من خلال الحد من الأثار السلبية للأفراد على البيئة .

- المناخ الداخلي الملائم المتميز بالإستقرار والإرادة السياسية القوية الهادفة إلى إرساء المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة: سياسيا، إقتصاديا، إجتماعيا وبيئيا مع تبيان الترابط فيما بينها.

---

[1] . Jude Eggoh and Aram Belhadj,“ **Business Cycles in the Maghreb : Does Trade Matter?** ”, Journal of Economic Integration, Vol. 30, No. 3, September 2015, pp553-576,sur le lien: http://www.jstor.org/stable/ 43549865, consulté le 01/03/2017 à 19h21.

[2] .Arthur J. Hanson,“ **Trilateral environment and sustainable development** ”, International Journal, Vol. 66, No. 2, Canada, the US, and China: A new Pacifictriangle? Spring 2011, pp 313-331,sur le lien: http://www.jstor.org/stable/ 27976095, consulté le 01/03/2017 à 19h42.

- الإستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية الإنطلاق الإقتصادي وخصوصا الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تظهر آثاره سريعا على النمو الإقتصادي للبلد من خلال جلب العملة الصعبة ونقل الخبرات والمهارات والتكنولوجيا لكن مع ضرورة المحافظة على البيئة.

الدراسة الرابعة**:Andrea Ross ، ***التفسيرات الحديثة للتنمية المستدامة[1]، سنة2009، تناولت هذه الدراسة التفسيرات والتطبيقات الحديثة للتنمية المستدامة كمفهوم شامل، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- لابد من توفر ميكانيزمات ضرورية لتطبيق وتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة ميدانيا مرتبطة بمدى القدرة على تحقيق مختلف المبادئ المرتبطة بها.

- عرض مختلف التأثيرات والأسباب مع إعطاء الحلول المتعلقة بالنتائج السلبية لتحقيق مفهوم الإستدامة خاصة ما تعلق منه بالجانب البيئي.

- هذه التفسيرات الحديثة لمفهوم التنمية المستدامة بحاجة إلى ممارسة ميدانية من طرف مختصيين مؤيدين لهذا المفهوم.

الدراسة الخامسة**: T. Ravichandran & Others، ***التنويع وأداء المنشأة: تبيان أثار الإعتدال في الإنفاق على المعلومات التكنولوجية[2]، سنة 2009، تناولت هذه الدراسة الدور المحوري لأداء المؤسسات و/أو الشركات في إرساء تنويع في هيكل إقتصاد بلد ما مع تأكيدها على أهمية الإعتدال في الإنفاق على المعلومات التكنولوجية المرتبطة بنشاط مؤسسة و/أو شركة معينة بإعتبارها هي الوحدة الأولية أوالإبتدائية التي يقوم عليها الإقتصاد، وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

---

[1] . Andrea Ross,« **Modern Interpretations of Sustainable Development** », Journal of Law and Society, Economic Globalization and Ecological Localization: Socio-legal Perspectives, Wiley on behalf of Cardiff University, Vol. 36, No.01,Mar.2009,pp32-54,sur le lien: http://www.jstor.org/stable/40206877, consulté le 01/03/2017 à 09h50.

[2] . T. Ravichandran & Others, «**Diversification and Firm Performance: Exploring the Moderating Effects of Information Technology Spending**», Journal of Management Information Systems, Spring, Vol. 25, No.04 , 2009, pp 205-240, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/40398958, consulté le 02/03/2017 à 10h00.

- النتائج الميدانية لتطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي مرتبطة إرتباط وثيق بأداء المؤسسات و/أو الشركات المكونة للإقتصاد المعني لأنه من المفترض أن هذه الإستراتيجية هي أداة فحص للنتائج المرتبطة بأداء هذه المؤسسات و/أو الشركات.

- الفعالية في الأداء لمختلف المؤسسات و/أو الشركات المكونة لخريطة التنويع لإقتصاد بلد ما مرتبطة بدرجة إعتمادها على تكنولوجيات الإعلام والإتصال أي ضرورة ربط أداءها بمدى حداثة إستخدام التقنيات الجديدة على مستواها.

- هناك تفاعل بين درجة تنوع إقتصاد بلد ما ومستوى إعتماد المؤسسات و/أو الشركات المكونة على معلومات حديثة سواءا من حيث التسيير أوالإنتاج على مستواها، مما يسهم بصورة مباشرة في الزيادة من ربحية الشركة ودرجة منافستها محليا ودوليا ويزيد من قيمتها في السوق.

الدراسة السادسة:** Laszlo Tihanyi & Others، ***الكفاءة التكنولوجية والتنويع الدولي: دور الحوافز في التسيير[1]، سنة2009، تم التطرق من خلال هذه الدراسة لدور نظام الحوافز للمسيرين في تحقيق تنويع على مستوى الإقتصادي العالمي ككل مع ربط دور المسير بالكفاءة التكنولوجية، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- لأجل إرساء قاعدة إنتاجية متنوعة لابد على الحكومات تبني نظام تحفيزي لمسيري مختلف الشركات والمنشاءات، لأجل إعطاء ميزة تنافسية لمنتجاتهم سواءا محليا وعالميا.

- من أهم تجارب التنويع الإقتصادي على المستوى العالمي نجاحا هي الأكثر إعتمادا على تكنولوجيا متطورة أي ضرورة ربط إستراتيجية التنويع الإقتصادي ببعد الكفاءة التكنولوجية.

- مختلف الأشكال والنتائج لإستراتيجيات التنويع الإقتصادي على المستوى الدولي ماهي إلا عبارة عن ترجمة لخطة واضحة ومدروسة من طرف حكومات الدول المعنية بإشراف مسيرين من خلال جعلهم طرف في إستراتيجية التنويع الإقتصادي بداية من كونها مشروع أوفكرة إلى غاية تجسيدها ميدانيا.

[1] . Laszlo Tihanyi & Others, «**Technological Competence and International Diversification: The Role of Managerial Incentives**», Management International Review, Corporate Governance and International, Vol. 49, No.04, 2009, pp 409-431, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/40658324, consulté le 01/03/2017 à 19h39.

الدراسة السابعة:** ناجي بن حسين، ***التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد[1]، سنة 2008، الذي تطرق إلى مسألة ضرورة تنويع الإقتصاد الجزائري للخروج من طابع الإقتصاد الريعي إلى إقتصاد قائم على تنويع مصادر الثروة وتنميتها، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- ضعف أداء المؤسسات وتعثر الإصلاحات المرتبطة بإقتصاد السوق، وعليه يجب تحسين أداء المؤسسات العمومية وتنويع جيد للإقتصاد الوطني للتقليل من أثر الصدمات الخارجية على أداء الإقتصاد الوطني.

- العمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الإقتصاد الريعي وبناء إقتصاد جديد، يهدف لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية وزيادة الإستثمار في القطاع الخاص المنتج والذي لا يمكن أن يتحسن إلا بتوفير المناخ الإستثماري الملائم وهو ما يمثل التحدي الأكبر الذي يجب رفعه.

الدراسة الثامنة:**Dinah M. Payne and Cecily A. Raiborn ، ***التنمية المستدامة: كعلم داعم للإقتصاد[2]، سنة2001، حاولت تبيان مدى الترابط والتلاحم بين كل من التنمية المستدامة كعلم ومفهوم خاص داعم لعلم الإقتصاد ككل، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- الإقتصاد بحاجة ماسة إلى تطبيق المبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة من خلال جميع أنشطته من أعلى مستوياته إلى أدناها.

- علم الإقتصاد يجب أن يقود ويتابع مدى ممارسة المبادئ المرتبطة بالتنمية المستدامة من خلال مختلف الأنشطة المرتبطة به.

- الإقتصاد هو المؤثر الوحيد إلا أنه لا يمكن له أن يحقق هذه الإستراتيجية أوالرؤية المرتبطة بالتنمية المستدامة دون توفر إلتزام جوهري من تنظيم إداري ناجح لتحقيق الحالات المختلفة والمرتبطة بالتغيير الإيجابي.

---

[1]. ناجي بن حسين،« **التنمية المستدامة في الجزائر وحتمية الإنتقال من الإقتصاد ألريعي إلى تنويع الإقتصاد**»، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد05، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص ص19-37.

[2] . Dinah M. Payne and Cecily A. Raiborn, «**Sustainable Development: The Ethics Support the Economics** », Journal of Business Ethics, Springer, Vol. 32, No. 02, Jul., 2001, pp157-168, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/25074564, consulté le 03/04/2017 à 15h30.

ب - أهمية الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي حاول من خلالها المختصون، الباحثون والأكاديميون معالجة وإعطاء تفسيرات لكل من التنمية المستدامة وإستراتيجة التنويع الإقتصادي. إذ حاولت هذه الدراسات معالجة إستراتيجية التنويع الإقتصادي من خلال توضيح مجالاته وأنواعه وفقا لمؤشرات مختلفة وفي قطاعات مختلفة من خلال وجهات نظر متعددة، إلا أننا نجد أن أغلب الأبحاث السابقة تناولت كل متغيير بصفة مستقلة إلا أنها تعتبر في مجملها دراسات مرجعية، خاصة فيما تعلق منها بتحليل إستراتيجية التنويع الإقتصاي وتحديد أهميتها خاصة بالنسبة للإقتصاديات الريعية أما فيما تعلق بمتغير التنمية المستدامة فقد تناولته مجمل هذه الدراسات من كونه مفهوم شامل، لابد أن يشمل مبدأ الإستدامة جميع نواحي الحياة: إقتصاديا، إجتماعيا، بيئيا وسياسيا على المستويين الجزئي والكلي.

لم يتم من خلال الأبحاث السابقة الربط بين كل من إستراتيجية التنويع الإقتصادي من خلال مؤشراتها المختلفة ومبادئ وأبعاد التنمية المستدامة المختلفة، فقد حاولنا من خلال الدراسة الحالية إظهار واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال ربطها بالمؤشرات الخاصة بإستراتيجية التنويع الإقتصادي في إطار الجهود الداعمة والرامية إلى تبنى هذه الأخيرة، كما أضافت الدراسة الحالية إستشراف وتحليل للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 وخاصة فيما تعلق منها بتقييم الأداء السياحي في الإقتصاد الجزائري، وهذا من خلال الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية السفر والسياحة الذي يعكس مقومات السياحة لمختلف دول العالم بما فيها الجزائر، فقد هدفنا من خلال هذه الدراسة لمحاولة إسقاط كل من متغيري التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة كمفهومين نظريين إلى الواقع المعيش للإقتصاد الجزائري من خلال تكميم كل من المتغيرين بالربط بين مختلف المؤشرات والأبعاد والمبادئ لكل منهما مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية الإقتصاد الجزائري إعتمادا على مختلف الخطط والبرامج المسطرة لتنويعه وهذا هو جوهر الإضافة التي تقدمها دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة.

8- هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف البحثية والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول، تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنويع الإقتصادي من خلال تحديد ماهية الإقتصاد الريعي وتفسير نقمة الموارد الطبيعية وكذا تحديد النظم الإقتصادية في الدول الطبيعية والدول الريعية في المبحث الأول، ثم ركزنا من خلال المبحث الثاني على ماهية التنويع الإقتصادي لننتقل في المبحث الثالث إلى تحديد مجالات التنويع الإقتصادي، مؤشرات قياسه، عوامل نجاحه وعوائقه. أما الفصل الثاني خصص لضبط الإطار النظري للتنمية المستدامة لنتناول من خلال المبحث الأول ماهية التنمية المستدامة مرورا بتحديد أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة ووصولا إلى تحديد العلاقة بين كل من التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة مع التركيز على دور التنويع الإقتصادي في هذه الأخيرة. من جهة أخرى تناولنا في الفصل الثالث واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل إستراتيجية التنويع الإقتصادي بعرض إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال المبحث الأول، لننتقل في المبحث الثاني لسرد إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ومعوقاتها لنخلص من خلال المبحث الثالث لتبيان واقع التنمية المستدامة في الجزائر وإنعكاسات جهود التنويع الإقتصادي عليها. وفي الأخير حاولنا من خلال الفصل الرابع إجراء دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 على إعتباره من الإستراتيجيات الهامة والمخططات الهادفة التى سعت الدول الجزائرية من خلالها لتنويع إقتصادها وهذا إبتداءا بعرض مفاهيم عامة حول السياحة في الجزائر المقومات والمعوقات في المبحث الأول مع إظهار تطور القطاع السياحي في الجزائر وفرص الإستثمار فيه من خلال المبحث الثاني، لنخلص في المبحث الثالث إلى إجراء دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ومن خلاله لتقييم أداء القطاع السياحي في الجزائر من خلال مختلف مؤشرات التي جاء بها تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية السفر والسياحة، لتقدم في الأخير الخاتمة أهم النتائج المتوصل لها والإقتراحات والأفاق الممكنة لهذه الدراسة.

9- مجال الدراسة وحدودها:

يمكن حصر مجال الدراسة وحدودها في شقها المتعلق بالجانب المكاني في حالة الجزائر وبصورة أدق إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر كمدخل مهم لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، أما فيما يخص الجانب الزماني فقد تم إجراء دراسة إستشرافية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 مع تقييم هذا الأخير في الفترة 2011-2015 ليتم بعدها إجراء دراسة إستشرافية له في الفترة 2016-2025، وكذا تقييم الأداء السياحي

في الإقتصاد الجزائري من خلال الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية السفر والسياحة، إن إختيارنا لفترة تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 من 2011 إلى 2015 كان نتيجة لتدهور أسعار البترول في السداسي الثاني من سنة 2014 وأصبح تبني نموذج إقتصادي جديد ضرورة ملحة بالنسبة للجزائر ولتقييم نتائج هذا المخطط وكذا الإستشراف والتنبؤ بنتائجه للفترة 2016- 2025.

10- صعوبات الدراسة:

خلال إنجازنا لهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على إحصائيات على المستوى الكلي وحتى الجزئي الخاصة بموضوع الدراسة.

- صعوبة ضبط وتحديد المؤشرات الخاصة بقياس المتغيرات محل الدراسة.

- تداخل بعض المصطلحات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة لإختلاف وجهات نظر الباحثين حول كل منها.

- صعوبة تطبيق بعض المفاهيم النظرية ميدانيا وقياسها لعدم توافر البيانات اللازمة.

- صعوبة الربط بين المتغيرين من الناحية النظرية وخاصة ما تعلق منها بالتنمية المستدامة لكونها ترتبط بالمفاهيم البيئية عموما.

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار النظري للتنويع الإقتصادي.

تمهيد:

إن الهدف المحوري لكل السياسات الإقتصادية هو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، إذ تسعى حكومات جميع الدول على إختلاف مستويات تقدمها إلى إستدامة النمو وخلق نموذج إقتصادي رائد، الأمر الذي يدفعها إلى إعتماد إستراتيجية شاملة للتنويع الإقتصادي، والتي تكون محددة الأهداف في المدى المتوسط والطويل وإختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها.

يعد التنويع الإقتصادي أحد أهم الآليات الهامة التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتقليل من التأثيرات السلبية للمنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة، وخاصة بالنسبة للبلدان الريعية التي تعاني من التبعية لقطاع واحد، في أغلبها، الذي تشكل مداخيله المصدر الرئيسي للدخل، الأمر الذي يخلق صعوبات كثيرة على مستوى الإقتصاد الكلي ويجعله مرتبطا بالأسواق العالمية.

ونظرا لأهمية التنويع الإقتصادي تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم جوانبه النظرية من خلال تناولنا للنقاط التالية:

- الإقتصاد الريعي ونقمة الموارد الطبيعية.

- ماهية التنويع الإقتصادي.

- التنويع الإقتصادي:المجالات، مؤشرات القياس وعوامل النجاح وعوائقه.

1-1- الإقتصاد الريعي وتفسير نقمة الموارد الطبيعية.

تم في البداية تداول مصطلح نقمة النفط* من جانب عدد من الباحثين المهتمين بالموارد الطبيعية على الصعيد الإقتصادي، حيث إختلفت التسميات لكن مغزاها واحد، فهناك من أطلق مصطلح لعنة الموارد، ولعنة وفرة الموارد، ومفارقة الموارد،والدولة الريعية، والدولة المنتجة للنفط، والدولة النفطية، ونقمة النفط، في هذا الإطار جاءت مقولة للمؤلف الإسباني Miguel de Cervantes في القرن السادس عشر في رواية Don Quichotte de la MACHE «إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أوالتبذير في الانفاق، ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة».[1] وهذا ما ينطبق على الحالة الهولندية في الستينيات من القرن العشرين حين جرى إكتشاف مخزونات كبيرة من الغاز في بحر الشمال، الأمر الذي أسفر عن زيادة دخل الدولة، وهذا أدى إلى عواقب ضارة بإقتصاد البلد (قيمة أكبر للعملة، بطالة أكبر ،إرتفاع أسعار الموارد الطبيعية...)، وهذه الحالة أصبحت كنموذج لدراسة أثار وفرة الموارد في بلدان العالم.

1-1-1- ماهية الإقتصاد الريعي.

أشتُق مفهوم الدولة الريعية من أرضية الحياة الفردية، ففي هذا الإطار يقوم الفرد بتأمين دخله عن طريق تأجير الرأسمال، ويسمى بقابض الريع إن مفهوم الدولة الريعية هو حصيلة مقارنة بين الإقتصاد والمجتمع مع الفرد القابض للريع، ويطلق إصطلاحاً على الدولة أوالمجتمع الذي يعيش في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات الموارد الطبيعية مثل: النفط، والتي تلعب دوراً بارزاً في كل مداخيل الدولة إذ تؤمن ميزانيتها بالإستناد إلى تصدير النفط مما يجعل إقتصادها ريعيا بصورة كلية.

1-1-1-1- تعريف الإقتصاد الريعي: نظرا لأهمية الإقتصاد الريعي في العديد من الدول، فإن هذا الأخير تجاذبته عدة إتجاهات ونتج عنها عدة تعاريف منها:

[1]. كريستين إبراهيم زادة، "**المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة** "، مجلة التموين والتنمية، المجلد40، العدد01، صندوق النقد الدولي، 2003، ص 50.

*يقصد بكلمة النفط كل من البترول والغاز.

* **الإقتصاد الريعي:** "هو ذلك الإقتصاد الذي يعتمد في إستدامة أنشطته على الإيرادات الناتجة عن عمليات بيع الثروات الطبيعية".[1]

* **الإقتصاد الريعي :**" هو نظام إقتصادي أحادي الجانب تتولى فيه الدولة توجيه المداخيل الريعية إلى فروع النشاط الإقتصادي من خلال برامج الإنفاق العام ". [2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإقتصاد الريعي هو الإقتصاد الذي تتمحور نشاطات قطاعاته حول إستهلاك وإعادة توزيع الريع بدلا من إنتاجه.

1-1-1-2- خصائص الإقتصاد الريعي: يمكن إيجاز خصائص الإقتصاد الريعي فيما يلي[3]:

- ✓ وجود موارد مالية مهمة خارجية يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكيات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، ليصبح بدل الرهان السياسي والإقتصادي للدولة التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه بدلا من السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية.
- ✓ الإعتماد الشبه كلي على عوائد الريع كمصدر رئيسي للإيرادات.
- ✓ إرتباط الإقتصاد سياسيا بالدول الرأسمالية الكبرى وبالأزمات الإقتصادية العالمية إرتباطا وثيقا لإعتماد موارده المالية على العائدات الريعية.

1-1-1-3- مزايا وأليات الإقتصاد الريعي:

- **مزايا الإقتصاد الريعي:** يمكن تحديد المزايا الناشئة من الإقتصاد الريعي للمجاميع القابضة للريع في ثلاث: [4]

* **المزايا الإقتصادية:** وهي المزايا الاقتصادية الناتجة من الحصول على الأرباح عن طريق تقديم تسهيلات لإجازات الإستيراد والتصدير، والاتفاقيات الخاصة التي يتمتع بها حماة السلطة ومريديها.

---

[1]. شهاب سلام جبار،"**الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية(دول الخليج نموذجا)**"، قسم العلوم التطبيقية، الجامعة التكنولوجية، 2012، ص02.

[2]. حسين خياط عدنان وآخرون،"**إقتصاديات الموازنة العامة**"، دار الأيام لنشر والتوزيع، الأردن،2016، ص125.

[3]. ناجي بن حسين ،"**التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي الى تنويع الإقتصاد**"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد05، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص21.

[4] . Friedman, T., "**Seven Questions: Thomas Friedman's Plan for a Hot**", Flat, and Crowded World, Foreign Policy, 2006, p 32.

* **المزايا السياسية**: وهي المتعلقة بتوزيع المناصب السياسية ومواقع العمل ليس على أساس الكفاءة في العمل، بل على أساس الولاء للسلطة والحاكم.

* **المزايا المعلوماتية**: وهي مزية الحصول على المعلومات الإقتصادية أوالسياسية القيّمة، والإستفادة منها لأغراض شخصية أولمجموعة أولحزب معين.

من شأن التمتع بهذه المزايا أن يؤدي إلى زيادة كلفة التوظيفات الرأسمالية والتعاملات والنشاطات الإقتصادية، إضافة إلى تقليل إمكانية التنبؤات الاقتصادية، وتلحق ضرراً بسياسات التشجيع والحماية الإقتصادية وتمنع التنمية المستدامة، ويضاف إلى هذه المزايا بالنسبة لمجاميع معينة، فإنها تؤدي إلى إضعاف ثقة الرأي العام بقدرة الدولة وإرادتها السياسية وتراجع تعويل الرأي العام على الحكم وقبول المجتمع به، كما يتراجع مزية الإعتماد على الريع الذي تحصل عليه الدولة، وتتقوى بنية إحتكار السلطة ويشير روس على الأقل إلى ثلاث آليات من شأنها أن تقع الدولة الريعية في داء السلطوية، وهي آلية التبعية الريعية وآلية فرض القمع وآلية التحديث إذن فهذه الأضلاع الثلاثة تعني التبعية للمداخيل غير الضريبية وغير المنتجة، وإن التحديث وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المتنفذين. [1]

- **أليات الإقتصاد الريعي**: للإقتصاد ريعي أليات نوردها كمايلي: ألية التبعية الريعية، ألية إعمال النفوذ وألية التحديث.

* **ألية التبعية الريعية**: وتشتمل التبعية الريعية على ثلاثة أثار: الأثر الضريبي، وأثر الإنفاق والأثر السياسي: [2]

✓ **الأثر الضريبي**: بما أن القسم الأعظم من مداخيل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية أوالمواد الخام، فإن جمع الضرائب لا يصبح في صدر أجندة الدولة. ولهذا فإن حصة موارد الدولة من الضرائب من مجموع موارد الدولة الريعية محدودة جداً، لأن جمع الموارد من الضرائب مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط هو أكثر كلفة ولهذا لا تقوم الدولة بجمع مثل هذه الموارد، ونتيجة لذلك يصبح ضغط الضرائب على المواطنين قليل

[1]. أحمد منير نجار،«**الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي** »، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع "التنمية المستدامة وسوق العمل "، الجمعية الاقتصادية العمانية، سلطنة عمان،2014 ،ص ص 20-22.

[2] . Lam & Wantchekon , «**Political Dutch Disease** », Working Papers, New York University, 2002, p21.

جداَ أومعدوم كلياً، وإستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أومعدومة أيضاً، ولكن الموارد السهلة الناتجة عن صادرات النفط لا تعني أنها خالية من المشاكل. إن الموارد الناتجة عن توظيف رؤوس الأموال والدخول في السوق العالمي من شأنها أن تؤدي إلى التوظيف على القوى الإنسانية وتنظيم القوى المتخصصة وإنتاج العلم في حين تفتقد فيه المداخيل النفطية إلى هذه التأثيرات، حيث أن القدرة الشرائية الضخمة والتراكم لدى الدولة تفتقد إلى القدرة على إنفاق مثل هذه الموارد. ويضاف إلى ذلك أن المجتمع محدود من حيث القوى المتخصصة وتنظيم قوى العمل، ويتعرض إلى هزات مفاجئة عندما يتم ضخ كميات كبيرة من النقد، وتدل البحوث حول الأثر الضريبي على أن تراجع الضرائب يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية .

✓ **أثر الإنفاق:** يوفر الحصول على المداخيل النفطية للدولة الإمكانية على قدر من التجديد من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكلياً، إذ أن توجيه خزينة الدولة نحو الانفاق الجاري أوحتى الإنفاق على التوظيفات قصيرة الأمد، لا توفر الإمكانية للإنفاق على البنى التحتية. لأن الدولة في العادة تميل إلى توظيف الرساميل في مجالات تعود بالربح السريع، وتهتم بالأثر الاستعراضي لذلك على المواطنين وكسب رضاهم. فهي لا تولي الاهتمام بالبنى التحتية وتأمين قوى العمل الماهرة والقطاع الخاص الناضج والمؤسسات المنظمة للمتخصصين، بقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على المداخيل النفطية السهلة المنال. ويضاف إلى ذلك فإن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الإنفاق الجاري من أجل أيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة كما تعمد الدولة على توسع الجهاز الإداري من أجل أن يحصل الموالين للحكم على عمل لهم والحصول على مورد ثابت لهم من أجل تأمين جزء من مقومات حياتهم. ولكن ذلك يؤدي في نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة، وإن ضعف أداء الجهاز الإداري مع عدم استجابة الدولة لمتطلبات المرحلة وفقدان حرية الصحافة والشفافية يمهد في غالب الأحيان إلى إنتشار الفساد الإداري، وتهدف الحكومة من دعم السلع الاستهلاكية إلى تفادي استياء الرأي العام، ولكن تدخل الدولة في سوق السلع أوالخدمات بدعوى القضاء على سوء إستفادة القطاع الخاص قد يؤدي بشكل مؤقت إلى آثار إيجابية، ولكنه في الأمد البعيد يمهد الأرضية للفساد الإداري عن طريق تشجيع موظفي الدولة بالحصول على حصة أكبر من الريع الإحتكاري. [1]

[1] . Pemberton, M., Petropolitics Conference Report, International Relations Center:« **Foreign Policy in Focus** », 2004, p121.

✓ **الأثر السياسي**: تستطيع الطبقة السياسية وبالإستفادة من مداخيل النفط، من خلال الإستفادة من التجديد الشكلي وتقديم الإمتيازات والتسهيلات المالية والإمتيازات، أن يقف حائلاً أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، أوالتنظيمات المخالفة وفي نفس الوقت تنظم أنصارها في إطار جهاز الدولة أوتشكيل مجاميع شبه مستقلة تأتمر بأمرها وتشير البحوث المختلفة أن تشكيل المجاميع في الدول الريعية يعتبر مانعاً أمام تكون المجتمع المدني المستقل عن الحكم وكذلك الرأسمال الإجتماعي وعلى أساس سياسة الشكليات في الدولة الريعية، فإن كل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الإجتماعية، والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم، إن توزيع الريع بين المواطنين يهدف إلى تشكيل "مجاميع منغمرة في الإجراءات الثورية للحكومة" من أجل الحصول على دعمها وعدم إنجرارها إلى مواقع معارضة وقد تم دراسة مثل هذه الرابطة في بحوث متنوعة تحت عنوان علاقات الزبائن الارستقراطيين والشراكة، والتي يمكن ملاحظتها في أغلبية الدول المصدرة للنفط فعلاقات الزبائن الأرستقراطيين تؤدي إلى توزيع المداخيل والسلطة في مثل هذه الدول لصالح المجاميع الداعمة للحكم وبشكل غير متساوى ولكون علاقات الزبائن الأرستقراطيين والشراكة أشبه بشبكة تطغي على المؤسسات الرسمية، فإن نشاطها ينحرف عن المسار القانوني والرسمي ويُزرع الفساد في إدارات الدولة. ولذا يتراجع سعي المواطنين صوب النشاط الإقتصادي الموجه نحو التنمية الاقتصادية، وتتراجع بالطبع توليد المنتجات الوطنية، ولذا يعمد الحكم إلى إستيراد البضائع من الخارج لسد النقص الحاصل في الانتاج المحلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الإستيراد وهذا ما يوضح ظاهرة الميزان السلبي في التجارة الخارجية في غالبية الدول المنتجة للنفط. أن تشكيل المجاميع غالباً ما يظهر على شكل "لوبي" في شبكة السلطة، وإذا ما وجد لوبي آخر أوأكثر فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى إنقسام داخل الحكم، الذي يؤدي إلى تراجع الشفافية في شبكة السلطة، مما قد يؤدي إلى أزمة في الحكم ويمهد إستقرار لوبي مراكز القوى في السلطة السياسية إلى توفير إمتيازات إقتصادية توزع بين أعضاء اللوبي بعيداً عن أية رقابة، وفي إطار هذه العملية تتحول مجاميع اللوبي الريعي تدريجياً إلى شبكة إقتصادية تحتكر لنفسها كل نشاطات المجتمع وتركز المجاميع الريعية على سوق العملات والبضائع المستوردة والمناقصات والمزادات الحكومية بإعتبارها الميادين المفضلة لقابضي الريع. [1]

[1] . Lam & Wantchekon, «**Dictatorships as a Political Dutch Disease**», manuskript, Department of Political Science, Yale University,1999, p43.

* **آلية إعمال النفوذ:** تستطيع الدولة الريعية أن تسيطر على كل الحركات الإجتماعية وشلها وإعمال سلطتها على هذه الحركات أوالقضاء عليها بالإستفادة من الأجهزة المختلفة الإدارية والأمنية والعسكرية وفي هذا الإطار يتم الإستفادة من أجهزة الإعلام والإعلان وتوسيع الجهاز الإداري كواحدة من الإجراءات لتحقيق ذلك، ولذا يحتل الإنفاق على الأجهزة الأمنية والعسكرية والإعلامية حيزاً كبيراً في الميزانية العامة للدولة الريعية بالطبع إن السعي لفرض سلطة الحكام الريعيين لا يمر بدون تحديات والسبب يعود إلى أنه لو أدت آلية تكون المجاميع إلى التمييز بين المواطنين، وإلى تكون فجوة اجتماعية، فإن آلية إعمال النفوذ سوف يلحق بها الخلل والفشل، ومن ناحية أخرى فإن السلطوية لا تتماشى مع آلية الحداثة فآلية الحداثة حتى في مفهومها المحدود تستلزم الحد من فرض التسلط والتقليل من الرقابة على أجهزة الإعلام وعلى حرية الإجتماعات كما تتطلب آلية فرض التسلط إلى زيادة النفقات الأمنية التي تشكل على الأغلب حصة كبيرة في الميزانية العامة للدولة الريعية، مما يستوجب على الحكومة تحديد النفقات الجارية المخصصة للتنمية. [1]

* **آلية التحديث:** إن الشرط الأساسي لإستقرار الديمقراطية عن طريق التحديث هو أن يؤدي التحديث إلى الارتفاع بمستوى التعليم كي يحصل المجتمع على معرفة متنوعة في جميع المهن فالتحديث بحد ذاته لا يؤسس للديمقراطية ويستلزم التوصل إلى المستوى المرتفع للتعليم في عالم اليوم التعرف على الوضع الدولي، وفي نهاية المطاف سيؤدي إلى الإرتفاع بالمطالب السياسية والإجتماعية إن التخصص المهني للأفراد من شأنه أن يمكنهم من الإستفادة من سلاح تخصصهم للنفوذ إلى شبكة الحكم وبذلك تتشكل مجاميع متخصصة خارج إطار السلطة وتستطيع الدولة الريعية بفعل إمكانياتها أن تعرقل الإرتفاع بالمستوى التعليمي والوعي الإجتماعي والنهوض - بالمجاميع المتخصصة، بالإقتران مع التحديث الشكلي الذي تجريه فالتحديث الشكلي دون الغور في أعماق التحديث الأصلي هو تحديث فاشل لا يشبه التحديث في الدول المتقدمة. [2]

[1] .Ross, M. L. , "**Does Oil Hinder Deomcracy?**" , World Politics. vol 53, No: 3, 2001, p75.

[2]. Inglehart, R., "**Modernization and Post modernization**", Princeton: Princeton University Press, 1997, p62.

1-1-2- نقمة الموارد الطبيعية.

أظهرت التجارب التنموية في العديد من الدول المعتمدة على الإيرادات الريعية في تنفيذ المخططات التنموية إخفاقا في إحداث التغيرات والإصلاحات المطلوبة لنهوض بإقتصاداتها، لتتحول بذلك وفرة الموارد الطبيعية لديها من نعمة إلى نقمة.

1-1-2-1- تعريف نقمة الموارد الطبيعية: لعبارة "نقمة الموارد الطبيعية "عدة تعاريف نذكر منها:

- **نقمة الموارد الطبيعية:** هي تعبير قوي وسلبي لما يمكن أن تؤدي إليه وفرة الموارد الطبيعية من كسل وفساد وإستيراد إستهلاكي وسوء إدارة في توظيف وإستغلال موارد البلد الطبيعية والبشرية من خلال إزدياد إعتماد الدولة والمجتمع على ريع هذه الموارد عند تصديرها إلى الخارج، وبالتالي نشوء الدولة الريعية التي تعتمد بالدرجة الأساسية على هذه الريوع في تمويل الإستهلاك وليس على ما ينتجه المجتمع. [1]

- **نقمة الموارد الطبيعية:** يقصد بها حالة الإقتصاد الذي يرتكز على قطاع الموارد الطبيعية، فهو قطاع متوجه كليا نحو تصدير تلك الموارد، وهو ما يوفر مداخيل معتبرة لدولة، كما أنها تؤدي إلى الركود الإقتصادي وغياب الإستقرار السياسي. [2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن نقمة الموارد الطبيعية هي العلاقة السلبية بين النمو الإقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية في دولة ما.

1-1-2-2- تفسير نقمة الموارد الطبيعية: أدت وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول المصدرة لها إلى فشلها في تحقيق التنمية الإقتصادية أوما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية، والتي قدم لها الخبراء العديد من التفسيرات المتمثلة فيما يلي:

- **التفسير الإقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية:** تتمثل الأسباب الإقتصادية لظاهرة نقمة الموارد فيما يلي:

---

[1]. باسم سيفي، "**الريع النفطي من نقمة إلى نعمة**"، دراسة على الرابط:
www.akhbaar.org/.../Oil%20revenues%20from%20a%20curse%20,consulté le 20/08/2018 à 23h20

[2]. أحمد بن بيتور، "**جزائر الأمل**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص50.

* **ظاهرة المرض الهولندي***: ترجع نشأة هذه الظاهرة إلى الوضعية الإقتصادية التي عانت منها هولندا بعد إكتشاف إحتياطات كبيرة للغاز الطبيعي في بحر الشمال وحدوث زيادة كبيرة في ثروتها في فترة الستينات من القرن العشرين، فعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور إنعكاسات خطيرة على إقتصادها نتيجة تراجع تنافسية الصادرات الصناعية بعدما أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة، ورغم أن هذه الظاهرة قد إرتبطت بوجه عام بإكتشاف الموارد الطبيعية فإنها يمكن أن تترتب عن تدفق كبير للنقد الأجنبي نتيجة حدوث إرتفاع كبير في أسعار السلع الأولية التي تقوم الدولة بتصديرها أوزيادة تدفقات المساعدات الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية. [1]

إن الإنعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية تظهر من خلال أثرين هما: [2]

أ- أثر الإنفاق: يؤدي نمو صادرات المحروقات إلى إرتفاع مداخيل البلد من النقد الأجنبي، والذي يترتب عن إنفاقه على السلع المنتجة محليا بعد تحويله إلى العملة الوطنية إضعاف القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الصناعي وتراجع معدلات نموه نتيجة إرتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد.

ب- أثر إنتقال الموارد: يحدث هذا الأثر عندما يترتب عن زيادة مداخيل الثروة النفطية إرتفاع أسعار السلع المحلية غير المتداولة خارجيا نتيجة إرتفاع الطلب المحلي، مما يؤدي إلى إنتقال الموارد إلى القطاعات المنتجة لهذه الأخيرة كالخدمات والسكن لتلبية الطلب المتزايد، وهو ما يسبب تراجع القطاع الصناعي وضعف تنافسية صادراته في الأسواق الخارجية.

* **دورية السياسة المالية:** ترتبط النفقات الحكومية في البلدان المصدرة للنفط إرتباطا كبيرا بالفوائض المالية النفطية، الأمر الذي يجعل من إدارة الإقتصاد عملية صعبة ومعقدة، فتذبذب أسعار النفط بشكل دائم تقابلـــه تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية فترات زيادة المداخيل وإنكماشية في فترات تراجعها أوما يسمى

* إن مصطلح **المرض الهولندي** يشير إلى جانب واحد من لعنة الموارد وهي التأثيرات التضخمية غير المتوقعة للموارد الطبيعية، بينما **نقمة الموارد** تشمل كل الأثار السلبية المفترضة للنفط على التنمية.

[1] . زادة ابراهيم كريستين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] .Michael Burda, Charles Wyplos, «**Macroéconomie : une perspective européenne**», Editions de Boeck, Belgique,2009, p 217.

بدورية السياسة المالية، والتي تترتب عنها تداعيات سلبية على إقتصاديات البلدان المصدرة للنفط مــن أهمها تراجع معدلات النمو الإقتصادي الناتج عن عدم إستقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.[1]

- **التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية**: تتمثل الأسباب السياسية والمؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية فيما يلي:

* **التفسير السياسي**: يمكن أن نورد الأسباب السياسية لنقمة الموارد كمايلي:

- تركيز السياسيين على الإستثمار في القطاع النفطي على حساب القطاعات الإقتصادية المنتجة الأخرى، وإهتمامهم بتأثير المخزون المستقبلي لهذه الثروة على بقائهم في السلطة.
- إستعمال السياسيين للإيرادات المالية النفطية للتأثير على أصوات الناخبين والمحافظة على مناصبهم في السلطة، وذلك من خلال تبني سياسات الدعم وتوسيع دور القطاع العام ومن ثم تقليل الإعتماد على القطاع الخاص.
- إن التأثير العام لزيادة المداخيل الريعية على الإقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات التي لها الصلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين على محاسبتها، وعليه فإن غيابها قد يحول ثروات الدولة إلى نقمة.

* **التفسير المؤسساتي**: تعد المؤسسات الجيدة من الأسباب الرئيسية لوجود إختلاف بين الدول المتقدمة والمتخلفة فيما يخص توزيع الدخل، مستوى المعيشة والرخاء الإقتصادي، نظرا لدورها في خلق مناخ تتكافئ فيه الفرص بين الجميع، تــوفير إطار تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء، دعم السياسات القائمة على أساس المشاركة والتوزيع العدل للدخل بين الأفراد ومحاربة ظاهرة الفساد التي تربطها علاقة كبيرة بالاقتصاديات التي تتوفر على موارد طبيعية هامة؛ لأن عملية إستخراج وإستغلال هذه الأخيرة تعتبر أنشطة ريعية تعزز سلوك السعي إلى تحقيق الريع الذي يؤدي إلى تثبيط الأنشطة الإبداعية والإنتاجية التي تعتبر من أهم العوامل المحركة للنمو الإقتصادي.[2]

---

[1]. Manasse Paolo, «**Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules and Institutions**», International Monetary Fund, 2006, p 04.

[2]. دينا الملاح، «**النفط : السياسة، الفقر والكوكب**»، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص70.

1-1-3- النظم الإقتصادية في الدول الطبيعية والدول الريعية.

إن الدولة الطبيعية هي التي لا يعتمد إقتصادها على ريع النفط والمعادن، بل تعد الضرائب والجمارك ورسوم الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها وأرباح شركات القطاع العام هي موارد الدول الطبيعية لتمويل فعالياتها المختلفة وتجعلها مسؤولة أمام المواطنين لتحقيق المشاريع التنموية في الإقتصاد والسياسة والادارة والجوانب الإجتماعية المختلفة، فالفكرة الشائعة اليوم في البلدان المتقدمة والصاعدة بأن الدولة تأخذ ضرائب من الناس لتقدم الخدمات المطلوبة في المجتمع وإدارة جيدة للبلاد وبالأخص من الناحية الإقتصادية والتنموية وهو ما لم يكن شائعا في تاريخ الدول، الضرائب في الإسلام يفترض أن تصرف على الفقراء وعلى المهام ذات المصلحة العامة وفي المناطق أوالبلدان التي تجمع فيها الضرائب فلم يطرح الاسلام نفسه كبديل لكسرى أوقيصر في جمع الضرائب من البلدان المحتلة لصالح مركز الإمبراطورية بل بديل لعلاقات أكثر إنسانية بين الناس وبين الناس والحاكم. ولكن ما أن تحول خليفة المسلمين إلى ملك يعين بالوراثة في الخلافة الأموية والعباسية والعثمانية حتى أصبح موضوع جباية الضرائب وصرفها يعتمد على الخليفة وحاشيته ولكن بشكل عام إنتعشت دمشق ثم بغداد ثم إسطنبول بفعل الريع الذي كان يجمع من المناطق الأخرى، ولم تنتهي مشكلة دفع الضرائب والريع للدول الأخرى إلا بعد الحرب العالمية الأولى وأصبح القرن العشرين عصر التنمية الواسعة الممولة بالأرباح والضرائب، ولو أن جزء كبيرا منها كان يأتي من إستغلال الدول الضعيفة والمستعمرات. [1]

لعنة الموارد الطبيعية أواللعنة النفطية وهي الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النفطية وأيضا للعالم نظرا لأهمية وحجم الريوع النفطية في الإقتصاد العالمي، ناتجة عن سوء إستخدام ريوع الموارد الطبيعية. فبدلا من إستخدامها في تنمية الإنتاج الوطني في الصناعة والزراعة والخدمات من حيث توسيعه وتحديثه تستخدم في ثراء وترضية الطبقة الحاكمة والموظفين وهذا يؤدي إلى سوء الأداء وزيادة التكلفة في المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الإستيراد لتلبية إرتفاع القدرة الشرائية المتنامية، فبلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل كندا والنرويج لم تصب بلعنة الموارد النفطية لأنها ثبتت وفي وقت مبكر مؤسسات وقطاعات إنتاجية تمنع أوتعيق التحول إلى دولة ريعية وساعد في ذلك وجود وعي إقتصادي بين مثقفي وقادة هذه البلدان فهذه الدول لم تصبح ريعية لأنها لم تسمح بهيمنة ريوع الموارد الطبيعية

[1]. آرنولد توينبي،" **بحث في التاريخ موجز**"، ترجمة طه باقر، دار الوراق، بيروت، لبنان، 2014، ص 56.

على إقتصادها ومجتمعها بل إستخدمتها بشكل عقلاني يساهم بتنمية مختلف المجالات ويضمن حقوق الأجيال القادمة.

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتخلص من الإستعمار المباشر نرى التزايد المستمر للبلدان التي تسعى لتحقيق التنمية من خلال توظيف جهودها ومواردها الطبيعية والبشرية لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية تنفع مواطنيها. أول البلدان التي نجحت في مسعاها بلدان العالم الأول أما بلدان العالم الثالث فمنها من نجحت رغم فقرها بموارد النفط والمعادن مثل: الصين وكوريا وتايلندا وأخرى إستفادت من ثروتها النفطية والمعدنية مثل ماليزيا وأندونيسيا ولكن معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية فشلت في تحقيق تنمية جيدة وأصبحت ريعية تعتمد على إيرادات النفط والمعادن فحكام هذه الدول الريعية حرروا أنفسهم من واجب الإدارة الجيدة والتنمية في المجتمع من خلال عدم إعتمادهم على الضرائب وإستحواذهم على ريع النفط. [1]

لقد لاحظ عدد كبير من الباحثين منذ ستينيات القرن الماضي بأن الدول التي يحتل فيها تصدير الموارد الطبيعية موقعا قياديا في إقتصاد الدولة تتميز بضعف واضح في النمو الإقتصادي والتنمية البشرية وكذلك في زيادة الإستبداد السياسي وسوء الادارة ومظاهر لعنة الموارد يمكن تشخيصها في ثلاث توجهات أساسية كمايلي:

1-1-3-1- تخبط إقتصاد البلد في مشكلات عديدة: هذه المشكلات تتمثل في إنخفاض قدرة السلع الوطنية على منافسة السلع المستوردة بسبب زيادة سعر العملة الوطنية أوزيادة تكلفة الإنتاج المحلي من خلال إرتفاع الأجور وبدون تحسن الكفاءة في الإنتاج، التركيز على النشاطات النفطية وإضعاف التنوع الإقتصادي حيث ينصب الإهتمام والإستثمار في القطاع النفطي وتحرم القطاعات الإنتاجية الأخرى منه، تشجيع زيادة الإنفاق الحكومي وتهميش القطاع الخاص والمبادرات الفردية في تحسين وتوسع الإنتاج، توسع الفجوة بين مداخيل السكان العاملين في الدولة والعاملين في القطاع الخاص وبين ثراء النخبة وفقر العاطلين الضعفاء وترضية الناس من خلال تخفيض الضرائب عليهم وتوفير سلع رخيصة عن طريق الإستيراد وتقليل الجمارك فيتضرر الإنتاج المحلي، هذه المعانات

[1]. ستيفنز بول،" **صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة: النفط والإستبداد، الإقتصاد السياسي للدولة الريعية**"، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2007،ص96.

وغيرها نراها واضحة الأن وتصب في زيادة الإنتاج النفطي وإستخدام العملة الصعبة الناتجة من بيعه في الأسواق العالمية في تمويل الإستيراد المتزايد للسلع الإستهلاكية. [1]

1-1-3-2- تفشي مظاهر سيئة كثيرة المجتمع : حيث تغذي الثروة النفطية تعيين المحاسيب في المناصب القيادية وإنعدام الكفاءة وسوء الإدارة في عمليات صنع القرار، تمويل أدوات القمع والتجسس والسجون والإعلام وجعلها تعمل لصالح الطبقة والحزب الحاكم، إنتشار الفساد المالي والإداري، رشوة الناس بالقضايا المجانية والسلع المدعومة وتخفيض الضرائب وأبشعها عطايا الحاكم من تلفزيونات وسيارات وقطع أراضي، إفساد القضاء وتهميش مساءلة الحكومة التي تصبح غير معتمدة على المجتمع ويصبح القضاء والمؤسسات المالية والتشريعية لعبة بيدها، الديمقراطية تحت الإرهاب حيث الإنتخابات الصورية والمعروفة النتائج مسبقا، وكذلك هجرة الكفاءات لصعوبة التكيف مع اللاعقلانية وعدم الإنصاف السائدة. هذه المشاكل تؤدي إلى تدهور في القيم الإجتماعية وتفوق المصالح الخاصة والإنتهازية ونجاح وتقدم من يمارسها بإتقان. [2]

1-1-3-3- تدهور وفساد سياسي ناتج عن زيادة الإستبداد وتراجع الديمقراطية: حيث الحاكم وحزبه خبراء في كل شيء ولا يحتاجون إلى نقد أونصيحة وما على الأخرين غير الخضوع والسكوت والحمد والتسبيح لعطايا الحاكم الذي يجعل من موارد النفط ملكية خاصة له ولعائلته أوحزبه، فالمعارضة التي تظهر بسبب التفاوت الكبير في المداخيل بين الناس والمكونات والمناطق تقمع وبشدة وينتشر الرعب وعدم الثقة بين المواطنين وحتى داخل العائلة الواحدة، هذا ونرى أيضا معانات الأمم الاخرى من خلال الإعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية وتمويل المعارضة وشراء الذمم وحتى الإرهاب والحروب مثلما حدث في الجزائر خلال العشرية السوداء وما يفعله النظام السعودي الآن ومنذ عقود حيث أن الحاكم يمكن له صرف مبالغ كبيرة لأي غرض تحت بند النثريات أوالأمان/الأمن أوحتى بدون توثيق كما وإن عسكرة المجتمع وشراء الأسلحة يسبب قلقا في مجتمعات الجيران وضياع جهود وأرواح المواطنين في أعمال عبثية. [3]

---

[1]. باسم سيفي، "**التنمية المستدامة في البيئة الطبيعية والطبيعية الإجتماعية والطاقة**"، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق،2014، ص 147.

[2] .Hertz, N. "**Global Capitalism and the Death of Democracy, the Silent Takeover**". Harper business, New York,2003, p68.

[3] .Acemoglu, D., Robinson, J. "**Why Nations Fail, the Origins of Power, Prosperity, and Poverty**". Profile Books, London,2012, p86.

لذا فيمكن الحكم على الدولة الريعية بأنها مصابة باللعنة النفطية أولعنة الموارد الطبيعية إذ أنهما وجهان لعملة واحدة يجعلان من الدولة تعتمد على ريع النفط بدرجة كبيرة وفي كافة مرافق المجتمع البيروقراطية والخدمية والإنتاجية ويؤدي ذلك الى إحلال الإستيراد محل الإنتاج الوطني وشيوع اللامسؤولية والتبذير وعدم الإهتمام بالسياسات التنموية، في حين تكون الدولة الطبيعية ذات إقتصاد متنوع وفيها مؤسسات سياسية وإقتصادية وإجتماعية تمنع أوتعيق الحاكم من السلوكيات الفردية وإستغلال المركز للمصالح الشخصية وتبذير موارد الدولة، وحيث أن الريع النفطي غير مستدام لأنه مورد طبيعي غير متجدد وإستنفاذه أووصوله إلى حالة عدم الجدوى الإقتصادية في إستخراجه مسألة حتمية فإن معظم نشاطات المجتمع تصبح غير مستدامة أي ان ما نراه من تنمية في مستوى المعيشة وقتية وأن إمتدت لعدة عقود لأنها مرتبطة بالإنتاج النفطي وهي بالتالي غير مستدامة، ومن أهم مؤشرات الدولة الريعية واللعنة النفطية التي يمكن أن تفيد الدول النفطية عامة بدرجة كبيرة لمعرفة التوجه مرحليا أوسنويا هي: هيمنة الريع النفطي على الإيرادات في ميزانية الدولة، وسيطرة الإنتاج الإستخراجي على الإنتاج الوطني، والإعتماد شبه الكلي على الإستيراد على تلبية الإستهلاك الوطني من سلع وخدمات ووسائل إنتاج، ومن الضروري أن نلاحظ بأن البلدان الطبيعية تشترك مع البلدان الريعية في المساهمة بالتدهور البيئي والإبتعاد عن التنمية المستدامة فهما يساهمان في التدهور البيئي الذي تشهده الكرة الأرضية وكلاهما يساهم بتبذير الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، فالدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان حسنت وبدرجة كبيرة سجلها البيئي المحلي خلال العقود الماضية ولكن مساهماتهم في تدهور البيئة على المستوى العالمي لازالت عالية وأحيانا بإزدياد، فالمواطن الأمريكي الشمالي يساهم في مشكلة الإحتباس الحراري ضعف مساهمة نظيره الأوروبي والأخير يساهم عشرة أضعاف مساهمة المواطن الأثيوبي أوالبنغلاديشي، إن التوجه نحو التنمية المستدامة يعني كل بلدان وشعوب العالم ولكنه يعني بصورة أخص الإقتصاد الجزائري بصورة أخص للخروج من أزمة الدولة الريعية. [1]

[1] . Basam S., «**The Sustainability of Swedish Agriculture in a Co evolutionary Perspective**». Agraria 469, SLU, Uppsala, 2004, P34.

1-2- ماهية التنويع الإقتصادي.

يعد التنويع الإقتصادي خيارا تنمويا إستراتيجيا، فهو يساهم في تطور مختلف القطاعات الإنمائية الإنتاجية . وضمان الرقي الإقتصادي، الأمر الذي جعل معظم الدول توليه إهتماما كبيرا في إطار مخططاتها التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، خاصة في ظل التغيرات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية حتى تضمن إستمرار نموها وتطورها.

1-2-1- تعريف التنويع الإقتصادي وأهميته.

تسعى حكومات جميع الدول على إختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية ومستقرة، بهدف خلق نموذج إقتصادي رائد، وذلك بالإعتماد على سياسات تنموية مختلفة من بينها التنويع الإقتصادي.

1-2-1-1- **تعريف التنويع الإقتصادي**: هناك عدة مقاربات للتطرق إلى مفهوم التنويع الإقتصادي وهو ما يبرز من خلال التعاريف التالية:

- **التنويع الإقتصادي**: هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، رفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أوأسواق متنوعة أوجديدة عوض الإعتماد على سوق أوقطاع أومنتوج واحد. [1]

- **التنويع الإقتصادي**: هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أومصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أوتنويع الأسواق الخارجية. [2]

- **التنويع الإقتصادي**: هو أحد السياسات الرامية إلى إدارة المخاطر، من خلال توزيع الأموال المستثمرة في محفظة إستثمارية على أكثر من أداة إستثمارية كالأسهم، السندات، صناديق الإستثمار، النقد، المعادن والسلع الأساسية. [3]

---

[1] . Martin. Hvidt , "**Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**", Kowait Program on Development, Governnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p 04.

[2]. رجا المرزوقي،" **التنوع الإقتصادي وألية توزيع العائدات النفطية بين القطاعين الخاص والحكومي في السعودية**"، مقال على الرابط:https://www.aleqt.com/author/d_raja. consulté le 25/08/2018 à 10h00

[3]. أحمد الكواز، "**التنمية الصناعية التمويل وتنويع الإنتاجية**"، المعهد العربي للتخطيط ،الكويتّ،2014ص 12.

- **التنويع الإقتصادي**: هو الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل، عن طريق رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة تشكل بديلا عن المورد الوحيد، وذلك بهدف ضمان إستمراريتها في إطار التنافسية العالمية. [1]

من خلال التعاريف السابقة، نستنتج أن التنويع الإقتصادي هو عملية تهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية المنتجة ورفع مقدرة الإقتصاد على التكيف ومواجهة التأثيرات السلبية المحتملة الناتجة عن إعتماده على الريعيات كمصدر رئيسي للدخل.

1-2-1-2- نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي: لقد إحتلت مسألة النمو والتنويع الإقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الإقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الإقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الإقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر Joseph Aloïs Schumpeter . أكد أدم سميث عام 1776م أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الإقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج Y ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنُتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الإقتصادي كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني. أما جوزيف شومبيتر عام 1912م فلقد إعتبر التنمية الإقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الإبتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة وهي الظاهرة التي وصفها بأنها التدمير الخلاق، وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول: إن التنمية الإقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى

[1] . Hazem Shayah, "**Economic Diversification by boosting non- oil Exports (case of UAE)**" , journal of economics, businessanal management, Vol3,No,7,july, 2015. P36.

الإبتكار والتنويع بإستمرار، كما حدد جان جاكوبس Jane Jacobs عام 1969م مجموعة متنوعة ومتعددة من حيث الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والترتيب والإبتكار والنمو. [1]

ولقد سلطت الجغرافيا الإقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الإستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السليكون أوالطريق128، فهي غير متجانسة كما يعتقد الكثيرون ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض، وزيادة عن هذا فإن التخصص الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أوالعالمي ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت إقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الإقتصادي خاصة المدرسة الأمريكية اللاتينية، من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية الإقتصادية على المدى البعيد، فالمقاربات الأولى بينت من جهة كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى من أمثال: روز نشتاينJustin Michael Rosenstein عام 2008م، نيركس Nerex عام 1953م، هيرشمان Hirschman عام 1958م وروداناAuguste Rodin عام 1943م، ومن جهة أخرى كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان المحيط الخارجي للإقتصاد العالمي تسهر تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية، إذ يبقى التنويع حتما جزءا لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي. [2]

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة، غير أن هذه العلاقة كانت غير خطية وأول الأعمال التي تم عرضها في عام 2003م من طرف Imbs&Wacziarg،

---

[1]. Dominik Hartmann, Andreas Pyka,«**Innovation, Economic Diversification and Human Development**», CC Innovation and Knowledge, University Hohenheim, Germany, 2013, p 24.

[2] . Hossein Pirasteh & al, «**Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification**», Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009, p 107.

الذين درسا مراحل التنويع الإقتصادي من خلال تحليل إقتصادي قياسي، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة من شكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد الواحد، وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاج منخفضة جدا، ونقطة التحول - الإنعطاف - بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10.000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985، كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة أونقطة معينة من الدخل (حددت من خلال الدراسة بين 7000- 10000 دولار أمريكي للفرد) تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته وليس طبيعة المنتج المهمين، وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى. [1]

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة إرتباط قوية بين طفرات التنويع وتسارع النمو وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي يحدد بالقياس طفرات التنويع، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة، وفي هذا الصدد شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيما تنويعاً أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينات أنظر الشكل رقم(1،1).

[1] . United Nations,«**The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**», Technical Paper By the Secretariat, Framework Convention on Climate Change , 06 may, 2016 , p19 .

الشكل رقم(1،1): العلاقة بين طفرات التنويع وتسارع النمو.

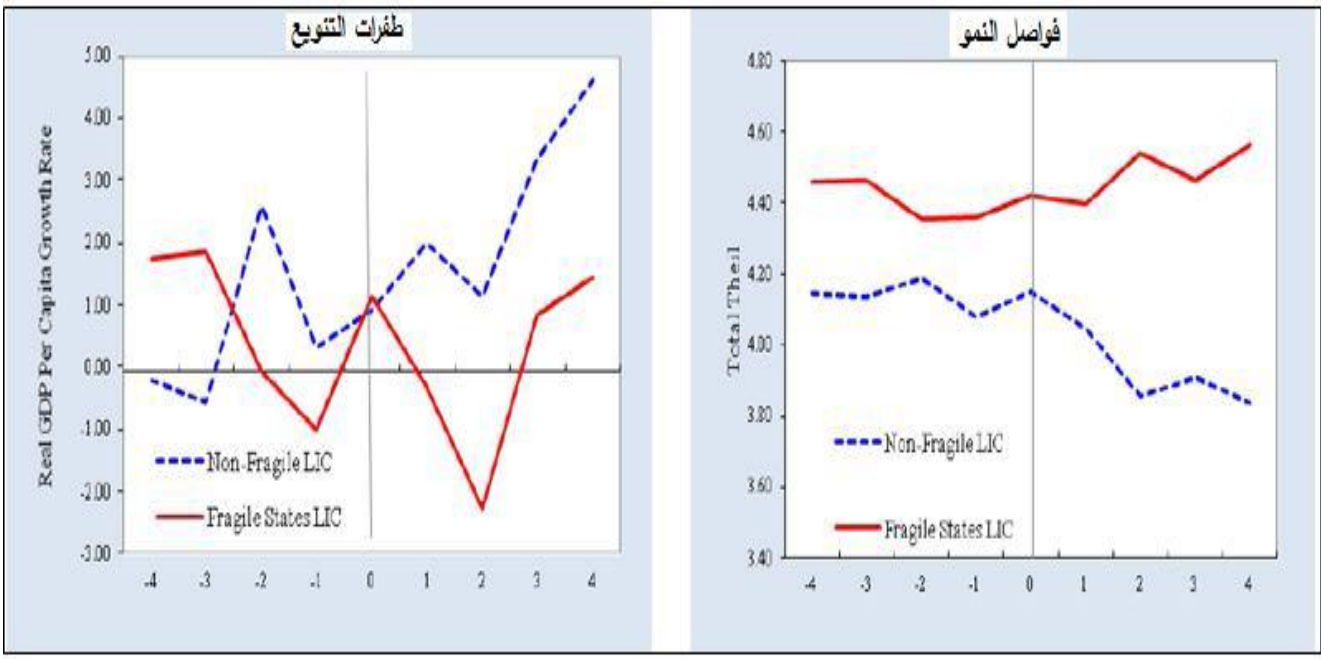

المصدر: موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 05، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 140.

إن إرتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتحسين الصادرات ذات الجودة العالية، يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للإستفادة من وفورات الحجم وتكون طريقا إلى التكنولوجيات الجديدة والآثار غير المباشرة للمعرفة، ويقول لوكاس Lucas عام 1993م أن إدخال بإستمرار منتجات جديدة بدلا من التعلم فقط مع مجموعة من السلع هـو مطلوب لتحقيق مكاسب الإنتاجية والإرتقاء في سلم الجودة.

كما أكد أغيون وهوايت Aghion & Hwaite عام 1992م على أهمية الإبتكار والإرتقاء في سلم الجودة، بهدف تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والإرتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع وتشير الأدلة إلى أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط إرتباطا قويا مع نصيب الفرد من الدخل الكلي، وقد ظهر من خلال بعض

الدراسات أيضا أن تطور الصادرات يعد مؤشرا رئيسيا للنمو اللاحق، وذلك حتى بعد السيطرة على الظروف الأولية، المؤسسات، التنمية المالية، وعوامل أخرى للنمو أنظر الشكل(1،2). [1]

الشكل رقم(1،2):تنويع التجارة والنمو للبلدان الأقل نموا مقابل البلدان المقارنة المعيارية.

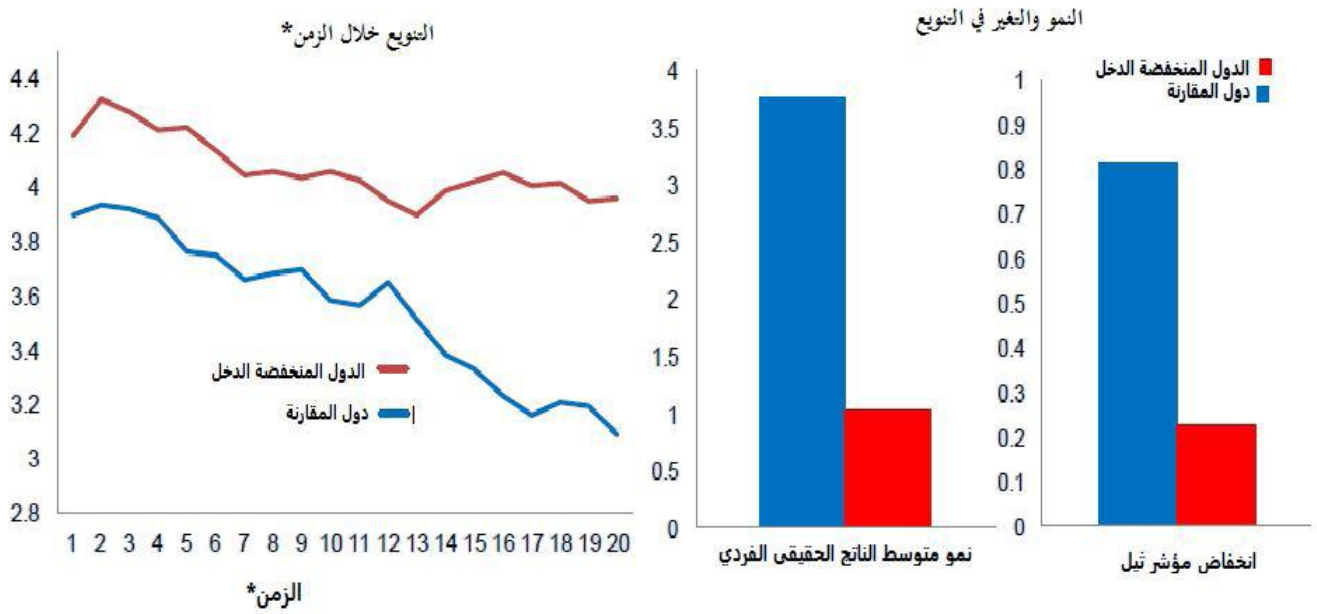

المصدر: موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

من خلال الشكل السابق(1،2) يمكن القول أن نتائج الطرح النظري والتجريبي أثبتت أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع في التنمية والنمو الإقتصادي، وهذا من خلال جملة من الحجج والبراهين حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، إستقرار عائدات التصدير وتعزيز وتطوير الإستثمار الحقيقي المنتج.

1-2-1-3- أهمية التنويع الإقتصادي: يعد التنويع الإقتصادي خيارا إستراتيجيا هاما لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها البلدان ذات الإقتصاديات الريعية وهذا في ظل تقلبات أسعار النـــفط

[1]. موسى باهي وكمال روابنية، " **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 05، ديسمبر 2016، ص 140.

وكذا بإعتباره مادة ناضبة وليست دائمة، وتتجسد أهمية التنويع الإقتصادي فيما يلي: [1]

- وجود علاقة بين التنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي، فالإعتماد على قطاعات إنتاجية متنوعة يسمح للدولة بتنويع صادراتها من خلال الإستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج من جهة، وتفادي وقوع الإقتصاد في الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الأولية والموارد الطبيعية في الأسواق الدولية، الأمر الذي يعيق التمويل المستمر للخطط التنموية من جهة أخرى.
- ضمان إستمرارية وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل، النقد الأجنبي وعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات والتقليل من الإعتماد على الخارج في إستيراد السلع الإستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية، وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي.

1-2-2- خصائص التنويع الإقتصادي وأهدافه.

يلعب التنويع الإقتصادي دورا رئيسيا في النمو الإقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الإستثمار وإستقرار عائدات التصدير لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أوالنفط، وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الإقتصادية الصناعية وهذا من خلال جملة من الخصائص التي يمتاز بها لأجل تحقيق الأهداف المتوخاة من خلال تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي. [2]

1-2-2-1- خصائص التنويع الإقتصادي: أصبحت إستراتيجية التنويع الإقتصادي الشغل الشاغل لمعظم دول وحكومات العالم، وحتى تتحقق هذه الإستراتيجية فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها

[1]. ناجي التوني، « **التنويع الإقتصادي في الدول العربية**»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000، على الرابط:
http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1, consulté le 27/08/2018 à 23h30.

[2]. السعيد بوشول، نذير غانية وسعاد جرمون، « **المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي - دراسة حالة المملكة العربية السعودية** -»، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص195.

والبشرية، ضمن سياسات كلية (قطاعية) في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للإقتصاد، بالنظر إلى الخصائص والأهداف التي تكتسي إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الأمدين المتوسط والبعيد وما توفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه السياسة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها بشكل يضمن إستدامتها ويغنيها عن الإعتماد على مصادر الثروة الناضبة، وتتمثل أهم خصائص التنويع الاقتصادي فيما يلي: [1]

* **التنويع الإقتصادي هو عملية إحترازية**: إن إعتماد الإقتصاد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطر يهدد مصيره، لاسيما إذا كان هذا الإقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، هذه الأخيرة غالبا ما يكون أجل نضوبها محدودا كما تتعرض عوائدها بإستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي يتضمن معنى التحرر من الإعتماد على سلعة رئيسية واحدة تخضع لشروط التبادل التجاري الدولي المتغيرة بإستمرار.

* **التنويع الإقتصادي هو عملية تدريجية**: يتضمن مفهوم التنويع الإقتصادي عمليا بناء قاعدة إقتصادية صلبة مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، إنتاج إحتياجاتهم، وتمكن من إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة لتمويل الميزان التجاري، الميزانية العامة وتحقيق الفائض الإقتصادي الذي يمكن من تحمل أعباء تمويل الإستثمارات المادية والبشرية اللازمة لإستمرار عملية التنمية.

* **التنويع الإقتصادي هو عملية نسبية لتحول الإقتصاد الوطني**: يتكون الإقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وهو ما يشكل منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في الهيكل الإقتصادي وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص قدرات الإقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا في السياسات الإقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والإقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الإقتصادي، الذي

[1]. سليمة طبايبية والهادي لرباع، "**التنويع الإقتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية**"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أبريل 2008، ص05.

ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتميز كل مرحلة بالمحافظة على توازنات معينة للمتغيرات الإقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الإقتصادي على مستوى الإقتصاد ككل والفروع المكونة له، والأهم من ذلك معرفة مدى توجوه التحول البنياني لصالح التكافؤ (التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الإقتصادي.

***التنويع الإقتصادي هو عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية:** فالتنويع هو عملية تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للإقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة التوازن في المساهمة النسبية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تساهم من خلال معظم القطاعات الإقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك، الأمر الذي يترتب عنه أيضا إرتفاع الإنتاج كما ونوعا وصولا إلى مرحلة التراكم وتحقيق الإكتفاء الذاتي من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي التنويع الإقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل الوطنية العامة (الإجتماعية)، ففي سياق التنويع يتعاظم تجهيز الإقتصاد الوطني بالأجهزة والآلات، وإنشاء مجموعة واسعة من الفروع والأنشطة المترابطة، كما يتضمن التنويع الإقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل

المناطق، وخلق حلقة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي. [1]

***التنويع الإقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية:** إن تحقيق التنمية يتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة كتراكيب الإنتاج، نسب مساهمة المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيرات المتغيرة في الهيكل الإقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد عاملا أساسيا في دفع التنمية إلى الأمام، وعليه فإن التنمية الإقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق إقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الإقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أوسلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل, وبالتالي فإن نجاح التنمية وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي مرهون بمدى نجاح التنويع الإقتصادي الذي يحدث في الهيكل الإقتصادي.

[1]. سليمة طبايبية والهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص 06.

***التنويع الإقتصادي أداة لتوسيع المشاركة في جهود التنمية:** إن التنويع الإقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجـالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام إقتصادي مختلط يتصف بالتنوع، الإستقرار، والكفاءة، ويتضمن مبادئ وأهداف واضحة، تحقيق التكامل والتماسك الإقتصادي والإجتماعي، ويلعب دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يتحقق إلا من خلال إعطاء دورا هام ومميز للقطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية على المستوى المحلي والإقليمي، وذلك لتحقيق أهداف عديدة أهمها:

- ✓ توسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية إلى أقصى حد ممكن وفي كل المجالات خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات هذا القطاع كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ فتح المجالات لإبداعات القطاع الخاص ودوره في تعبئة المدخرات الوطنية، التي تصب في مصلحة المجتمع ككل.

غير أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتها، ويتولى توجيهها ومتابعتها خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات إستثمارية ضخمة وبرامج مكثفة طويلة الأجل.

1-2-2-2- **أهداف التنويع الإقتصادي:** يمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني (المدى القصير والمدى البعيد) كما يلي: فعلى المدى القصير يكون الهدف من التنويع الإقتصادي التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي، بينما على المدى الطويل فإن الهدف المنشود من التنويع الإقتصادي إستخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي في إحداث تنمية إقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الإستثمار في قطاعات أخرى أي الإعتماد على القطاع الرئيسي لإحداث التنويع الإقتصادي. [1]

[1] . Christopher Roberts and Lee Poh Onn, «**Cautious on Political Reform, Comfortable in ASEAN, Pushing forEconomic Diversification**», ISEAS - Yusof Ishak Institute, Southeast Asian Affairs, 2009, p65, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/27913378, consulté le 10/10/2018 à 11h00.

1- 2- 3- أنواع التنويع الإقتصادي ومحدداته.

منذ أكثر من ثلاثة عقود ودعوات تنويع مصادر الدخل القومي تتردد وما تزال في أرجاء المختلفة سواءا الرسيمة أوالإعلامية أوحتى الأكاديمية، وبعيدا عن مدى نجاح دول ما من الناحية العملية في تحقيق هذا الهدف الهلامي الغير واضح فإن الإشكاليات النظرية – إضافة طبعاً إلى الإشكاليات العملية المعتادة- تعد عامل مهم في تحديد فـــرصة نجاح هـذه المحاولات تحكمه ضوابط مـحددة كما أن عملية التنويع الإقتصادي تضم أنواع مختلفة،

ويمكن أن أنواع ومحددات التنويع الإقتصادي من خلال ما يلي:

1-2-3-1- أنواع التنويع الإقتصادي: يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الإقتصادي وهما: [1]

***التنويع الأفقي**: ويطلق على توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة، أي على سبيل المثال قطاع البترول.

***التنويع الرأسي**: ويطلق على توزيع الإستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات، أوعلى فئات مختلفة من الأدوات الإستثمارية كالأسهم والسندات.

1-2-3-2- محددات التنويع الإقتصادي: يقوم التنويع بدور هام في النمو والتطور الإقتصادي، غير أن تحقيقه يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي لها تأثير في نجاحه أوفشله، والتي تتمثل حسب تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع سنة 2006 فيما يلي: [2]

* **العوامل المادية** :وتتمثل في الإستثمار ورأس المال البشري.

* **السياسات العمومية**: وتشمل السياسات المالية، التجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تطوير القاعدة الصناعية) .

* **المتغيرات المؤسسية**: تتمثل في البيئة الإستثمارية، البيئة المؤسسية والقانونية والوضع الأمني.

---

[1]. محمد أمين لزعر، « **سياسات التنويع الإقتصادي تجارب دولية وعربية**»، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 2016، ص18، على الرابط:

http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1, consulté le 25/08/2018 à 08h45.

[2]. تقرير اللجنة الإقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع،2006، على الرابط:

http://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006, consulté le 01/09/2018 à 18h30.

***الوصول إلى الأسواق**: ويقصد بها درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.

* دور القطاع خاص في الإقتصاد الوطني.

* توفر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم، التدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج.

* توفير بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات، الإتصالات وغيرها.

1-3- التنويع الإقتصادي:المجالات، مؤشرات القياس، عوامل النجاح وعوائقه.

تعتمد إستراتيجية التنويع الإقتصادي بالأساس على إستغلال المقومات المتوفرة من منشآت قاعدية وتطويرها، وكذا تحسين المؤشرات المعبرة على درجة التنوع الإقتصادي لبلد ما ومطابقتها للمعايير العالمية وما يتطلب من إرتقاء في مستوى الأداء للإقتصاد المعني بعيدا عن النفط، كما أنه ولأجل تحقيق التنمية المستدامة يجب توافر الموارد والإمكانيات المادية والبشرية الطبيعية والتاريخية والدينية مع خلق بيئة تنظيمية وقانونية ملائمة والتي تمثل عوامل نجاح لهذه الإستراتيجية في ظل توافر العديد من العوائق التي يمكن أن تحول دون تحقيقها ميدانيا من خلال تحديد مدى تطابق السياسة الموضوعة مع المؤشرات الدالة على ذلك، ولذا تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال تدعيم بعض المجالات الرئيسية، وتوفير العوامل الضرورية لنجاحه ومواجهة العوائق التي تحول دون ذلك.

1-3-1- مجالات التنويع الإقتصادي.

رغم تنوع الأنشطة الإقتصادية وإختلافها بين الدولة خاصة ما تعلق ببنية وهيكل الإقتصاد الوطني فيها إلا أن معظم جهود التنويع الإقتصادي تركز على:

1-3-1-1- تنويع القاعدة الإنتاجية:يعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية أهم مدخل لتحقيق التنويع الإقتصادي، وينقسم هذا المجال إلى ما يلي: [1]

*** تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية(المؤسسة الإقتصادية)**: يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة بهدف تنويع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أوالتعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات، أولوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام أوفي أجهزتها الإدارية، أورغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعا أوأرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أويتوقع تناقصه فيها، أوبسبب إتخاذ قرار بإستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا، وعليه فإن تنويع الإنتاج بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، والذي من شأنه أن يحقق وفرات التخصص وإقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد ومزايا إيجابية عديدة، كالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تدني التكاليف، تقليل حدة المخاطر والتقلبات الناتجة عن تدهور الطلب وغيرها.

*** تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي**: يتحقق التنويع على مستوى الإقتصاد ككل عندما تساهم مختلف القطاعات الإقتصادية في زيادة الناتج الوطني، والتي تشمل الزراعة، الصناعة (الإستخراجية والتحويلية) والخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدول تسعى إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي، بإعتبار أن هذا القطاع هو محور التحولات الهيكلية في الإقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الإقتصادية، ومن أهم الإستراتيجيات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني:

- **إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات**: وهي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي تقوم الـدولة بإتباعـها لتحقيق الإكتفاء الذاتي، والتقليص من تبعيتها للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مناسبة لها، بهدف تخفيض أوعدم

[1]. سليمة طبايبية والهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

إستيراد بعض المنتجات الصناعية، وعادة ما يمثل تطوير الصناعات الإستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الإستراتيجية، ويقع على عاتق الدولة في هذه المرحلة توفير الحماية الكافية من منافسة المنتجات الأجنبية لها. [1]

- **إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات**: وتسمى بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة يمكن تصدير كل أوجزء من إنتاجها، وقد إنتهجتها الدولة التي لم تنجح فيها إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وتجدر الإشارة إلى أن إنخفاض معدل النمو الإقتصادي في الدولة التي اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف تشجيع التصدير، ولذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج لإستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات. [2]

من هذا المنطلق أعتبر الكثير من الإقتصاديين أن كلا الإستراتيجيتين بديلة للأخرى، ولكن ليس بشكل مطلق، فالإتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع الذي يشجع الصادرات ويحفز الصناعة على التجديد والإبتكار المستدام، ولا يستطيع الترهل معتمدا في ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر إعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للأخر أوأن تحقق أحدهما يمنع تحقق الأخر، ولكن المهم في بداية عملية التصنيع هو إختيار الصناعات التي تمتاز بميزة تنافسية تمكن من تلبية إحتياجات السوق الوطنية وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أودعم.

1-3-1-2- تنويع مجالات التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين المتمثلين في الهيكل السلعي للإستيراد وللهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة درجة الإعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أومصنعة)، حيث تؤثر نسبة الإعتماد هذه في إمكانية إستمرار عملية التنمية الإقتصادية، وبالتالي فان تنويع هيكل

[1] .Baldwin, Robert E.,« **Trade and Growth: Disagreement About The Relationships**», Economics Department Working Papers No. 264 ,October,2000, p18.

[2] .Chibber, Vivek ,« **Locked In Place: State-Building and Late Industrialization in India**», Princeton University Press,2003 , p65.

الصادرات سيكون الحل الأمثل لإستمرارها، ويقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها لتشمل المنتجات التي تمت معالجتها وتصنيفها والمنتجات نصف المصنعة، أما التنويع في التركيب السلعي للواردات فهو يعني عدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، ولذلك فإن تنويع الواردات يعني التقليل من أصناف السلع على عكس الصادرات .[1]

1-3-2- مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي.

إن درجة تنوع إقتصاد بلد معين تتحدد بناءا على جملة من المقاييس والمؤشرات منها ما هو متعلق بأداء الإقتصاد الكلي وأخرى مرتبطة بالتجارة الخارجية، إذ يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين حسب الأداء الإقتصادي الكلي ودرجة التركيز الإقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية.

1-3-2-1- مؤشرات التنويع المتعلقة بالأداء الإقتصادي الكلي: في هذه الحالة يمكن الإستناد إلى المؤشرات والمقاييس التالية لتقييم نجاح سياسات التنويع وتقدمها: [2]

* **معدل ودرجة التغير الهيكلي**: وتدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تزايد أوإنخفاض مساهمة هذه القطاعات فيه عبر الزمن، بالإضافة إلى قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما يتيح توافر البيانات لذلك.

* **درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم إستقرار أسعار النفط**: حيث يعمل التنويع الإقتصادي على الحد من حالة عدم الإستقرار هذه بينهما مع مرور الزمن.

* **التوزيع القطاعي للقوى العاملة**: يعكس هذا المقياس تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

---

[1]. عبد القادر السيد متولي، "**الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 78.

[2]. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، " **التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة إقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**"، الأمم المتحدة، نيويورك،2001، ص ص12 - 13، على الرابط: http://www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf , Consulté le 26/08/2018 à 14h30.

* **توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** يمكن الإستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، وإسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، العمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

* **تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** وذلك لأن أحد أهداف التنويع في الدول النفطية هو تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية، ومن المؤشرات الأخرى وتيرة إتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في إيجاد مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

* **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الإرتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي، مع العلم أن التغيرات قصيرة الاجل في الأسواق الدولية في هذا المؤشر تكون مضللة، إذ يمكن أن تترتب عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

* **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدولة النفطية لأن التنويع الإقتصادي في هذه الدول يفترض تزايد مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي.

1-3-2-2- **مؤشرات التنويع المتعلقة بالتجارة الخارجية:** وتشمل المؤشرات التالية:

***مؤشر مستوى التنوع الإقتصادي:** ويتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب وهو مؤشر التنوع الإقتصادي، ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفرد في السنة من الإستهلاك التجاري للطاقة.[1]

* **مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية:** إن أغلب المؤشرات السابقة تعبر عن درجة التنوع الإقتصادي للبلد المعني، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وحتى نتمكن من إجراء عمليات مقارنة فيما يخص درجة التنويع الإقتصادي بين دول مختلفة أوفي نفس الدولة خلال فترات مختلفة هناك مقياسين يمكن إعتمادهما لمعرفة مدى

[1]. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، « **قائمة بأقل البلدان نموا**»، 2014، على الرابط:
http : //www.un.org/arabic/conferences/Idc3/list.htm, consulté le 28/08/2018 à 15h30.

التنوع الإقتصادي للبلد المعنى وهما يندرجان تحت مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية، ويشمل نوعين من المؤشرات هما: [1]

- **مؤشر** التنويع (مؤشر الأونكتاد UNCTAD).
- مؤشر هيرشمان(HIRSHMAN).

- **مؤشر التنويع (مؤشر الأونكتاد UNCTAD)**: إن الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$\mathbf{SJ} = \frac{\Sigma i(hij - hi)}{2}$$

حيث:

h_{ij} : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أوواردات البلد j .

h_i : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أوواردات العالم.

- **مؤشر هيرشمان(Hirschman):** يعبر هذا المؤشر عن درجة إعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

$$\mathbf{H} = \frac{\sqrt[2]{\sum_{i}^{n} = 1\left(\frac{xi}{x}\right)} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث:

x_i : صادرات السلعة i.

x :إجمالي الصادرات.

n : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

[1].Mustafa Babiker, "**Economic diversification in GCC : prospects and challenges, Arabe planning Imtitute**", Kuwait, pp 15-16, article sur l'internet sur le site : http://unfccc.int/files/adaptation/adverse effects and response measures art 48 /application/,consulté le 18/07/2018 à 17h20.

ومن خلال مؤشر هيرشمان يمكن التمييز بين حالتين هما:

- فإذا كانت قيمة المؤشر H=0 فإن ذلك يدل على تنوع كبير أي كلما إقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.
- إذا كانت قيمة المؤشر H=1 فإن ذلك يدل على تركز كبير، حيث كلما إقتربت قيمة المؤشر من الواحد دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أوسلعة واحدة فقط.

1-3-3- عوامل نجاح التنويع الإقتصادي وعوائقه.

إن تجسيد التنويع الإقتصادي على أرض الواقع يقتضي توفر جملة من العوامل ذات الكفاءة والفعالية العالية مما يؤدي إلى تحقيق النمو والتنمية والنهوض الإقتصادي الحقيقي، في مقابل ذلك تصادفه العديد من العوائق التي تحد منه كونه يتضمن مهمتين: الأولى بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي أما الثانية فإنها تتمثل بالتنمية الإقتصادية المتوازنة إقليميا وإجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

1-3-3-1- عوامل نجاح التنويع الإقتصادي: إن التنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الإقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغيُر الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يُقلص من البطالة، كما ويؤدي التنويع الى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات ويتوقف نجاح التنويع الإقتصادي على العوامل التالية:

*** الإهتمام بتحقيق التنويع الإقتصادي:** تتميز الدولة بإقتصاد متنوع إذا تمكنت من القيام بعملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وانما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، حيث تتدخل الدولة في العملية التنموية بشكل توجيهي استراتيجي يهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للإقتصاد الوطني تمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. [1]

[1]. سليمة طبايبية والهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص15.

* **إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص**: يعتبر العمل على ترسيخ نظام إقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الإقتصادية من أهم العوامل التي تساهم في نجاح عملية التنويع الإقتصادي، وذلك راجع إلى أن حدوث تفاعل كبير بينهما وفي مختلف أوجه النشاط الإقتصادي يؤدي إلى إرتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط والتشابه بين فروع النشاط الإقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي تنشأ عادة بين الوحدات الإقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الإقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى تقوية العلاقة بين المكونات الإقتصادية، التقنية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الإقتصاد القومي، وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا دعمه قطاع عام، وهو ما يقتضي: [1]

- ✓ إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي من خلال الإعتماد على الأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية سواء كانت مادية (كالطرق، المواصلات، المياه، الكهرباء... وغيرها) أوغير مادية (كالتعليم، التدريب، الصحة ...وغيرها) وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها التي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أومتابعتها وإدارتها من جهة ثانية.
- ✓ دعم ومساندة القطاع الخاص للتوجه نحو مختلف الأنشطة الإقتصادية سواء بالإعتماد على الإجراءات التحفيزية كتخفيض ضرائب أوالإعفاء منها وتسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أوتوفير البيئة المؤسسية والتشريعية الملائمة لنشاطه.

* **تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي** : يتمحور الإصلاح الإقتصادي حول الإعتماد في إدارة النشاط الإقتصادي على قوى السوق والتقليل من التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة وغيرها من المشاكل ويمكن تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي فيما يلي: [2]

---

[1]. لطفي طنطاوي،"**الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، على الرابط:
http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/200411-12oct/LASFull.pdf,P08
Consulté 30/08/2018 à 17h45.

[2]. مصطفى العبد الله الكفري،"**الإصلاح الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية**"، الفكر السياسي، على الرابط:
http://www.reefnet.gov.sy/books projects/fikr/17/9islh.pdf ,Consulté le 10/09/2018 à14h00.

- ❖ إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- ❖ إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال, بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز إتجاه تحديث هيكل الملكية.
- ❖ إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة وإعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.
- ❖ تفعيل وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الإجتماعي من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، والإعتماد على العوامل الإقتصادية وحدها لبلوغ التوازن ولمكافحة التضخم.
- ❖ تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تنويع الإقتصاد الوطني.

وبناء على ما سبق يتضح أن برامج الإصلاح الإقتصادي تعد، في غالبها، محركا أساسيا لعملية التنويع، وذلك إنطلاقا من تفعيل دور القطاع الخاص ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من جهة وتوجيهه إلى مختلف فروع الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما تؤدي أيضا الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع قيمة الإيرادات بالعملات الأجنبية، والتي تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات ومن ثم التنويع الإقتصادي.

* **تفعيل دور الإستثمار الأجنبي المباشر**: يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الإقتصادية عبر العالم عاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة الدخل الوطني، وهو ما يجعله ذا أهمية إستثنائية بالنسبة للدول التي تعاني إقتصاداتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من لإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول. [1]

* **الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة**: يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الإقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة، والتصدي للمشاكل الإجتماعية كالبطالة والفقر من جهة أخرى، فالإقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفر شبكة واسعة وكفئة من الموردين القادرة على تلبية إحتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الإقتصاديات، وهو

[1]. فارس فضيل،«**أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية -**»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 42.

الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الإقتصادي من خلال ما يلي:

- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة.

- إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندتها تعد دعما لدور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

- المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، فبالنظر لصغر حجمها فإنه بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.

- المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات من خلال إنتاج السلع التي يمكن تصنيعها محليا بنفس كفاءة السلع المستوردة وهو الأمر الذي يمكن من معالجة إختلال ميزان المدفوعات.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الإقتصاد الوطني من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أوإمدادها بمستلزمات الإنتاج، أومن خلال التعاقد معها لتشجيع بعض المكونات أوالقيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدرة لدخل.

- المساهمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتوطين التقنية الحديثة وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتوجات المحلية.[1]

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، كما تتضح أهمية وجودها لتحقيق التنويع الإقتصادي نظرا لتنوع مجالات عملها الواسعة في القطاعات الصناعية، الزراعية والخدماتية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى تبعا للنقاط التالية:

- التوجهات الإيديولوجية (الفكرية).
- مستوى التقدم الإقتصادي والإجتماعي.
- طبيعة الظروف والتحولات الداخلية(المحلية) والدولية(العالمية)لا سيما في جانبها الإقتصادي.

[1]. عبد الستار عبد الجبار موسى وحكمت ناصر رحيق، "**دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الإقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية**"، السنة العاشرة، عدد34، 2012، ص ص 21-22، على الرابط:
www.iasj.net/iasj?func=full text & ald=66992, Consulté le 11/09/2018 à12h00.

1-3-3-2- **عوائق التنويع الإقتصادي**: إن العوائق التي تحد من سرعة تحقيق ونجاح التنويع الإقتصادي في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بـــذل المزيد من الجهود لتجاوزها وتتمثل هذه العوائق فيما يلي: [1]

- الإفتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة وصعوبة نقل وتوظيف التكنولوجيا من جهة أخرى.
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الإقتصادي.
- عدم توفير الموارد البشرية المحلية المدربة والمؤهلة من جهة، والإفراط في الإعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الإرتفاع الكبير لتكاليفها.
- تراجع أسواق رأس المال في الكثير من الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.
- القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي والإفتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الإستثمار.
- غياب الإستقرار السياسي في بعض الدول وهو ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الأخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان من الممكن إستغلالها في تمويل مشاريع التنويع الإقتصادي والعملية التنموية.
- تعاني العديد من الدول الأحادية الإقتصاد من عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين وإحتياجات الإقتصاد الوطني من العمالة.

[1]. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

خلاصة:

إن لإستراتيجية التنويع الإقتصادي أهمية بالنسبة لمختلف الدول على إختلاف مستويات تقدمها، الأمر الذي يتطلب منها دعم القطاعات الإنتاجية الأساسية لبناء إقتصاد تنافسي ولتوفير عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، فالدول في إطار إستراتيجيتها التنموية تسعى إلى تنفيذ برامج إقتصادية شاملة ومتكاملة تمكن من إستغلال جميع مقومات الإقتصاد الوطني: البشرية، المادية والمالية، وترمي إلى تنميتها وتطويرها من أجل إقامة إقتصاد حقيقي مستدام، وخاصة في الدول التي تعتمد إقتصاداتها على إنتاج وتصدير سلعة أومادة أولية واحدة.

فالتنويع الإقتصادي يعد مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة رغم كونه عملية إقتصادية تهدف بالدرجة الأولى إلى تدعيم القدرة الذاتية للإقتصاد الوطني في تلبية إحتياجات أفراد المجتمع إلا أنه يمثل ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع فئات المجتمع لتجاوز التناقضات والإختلالات الإقتصادية والإجتماعية، ليشكل بذلك حلا لكل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، الأمر الذي يجعل مؤشرات تطور الإقتصاد خاصة في الدول الريعية غير مرتبطة إرتباطا مطلقا بالعوائد النفطية، وإستقرارها غير مرهون بالتقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التنمية المستدامة الشاملة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مدخل نظري للتنمية المستدامة.

تمهيد:

في غضون العشرية الأخيرة أدرك العالم أن النموذج التنموي المعتمد لم يعد مستداما بعدما إرتبط النمو الإستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة. فلقد ترتب عن تطبيق مختلف الدول لخطط تنموية ترمي إلى النهوض بالبنية الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق النمو الإقتصادي إلى إستغلال عشوائي للموارد الطاقوية والثروات الطبيعية وإستنزافها، الأمر الذي أدى إلى فشل النماذج التنموية وجعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف المحددة.

ظهر مؤخرا مفهوم جديد للتنمية تماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وبروز الإهتمامات البيئية كأولوية عالمية وعلى كافة المستويات عرف بالتنمية المستدامة، وهي نمط تنموي يسعى إلى توفير الإحتياجات البشرية دون الإضرار بالبيئة ومواردها، بإعتبارها ملكية مشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة وإداراتها في خدمة التنمية المتكاملة التي تهتم بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

قمنا في هذا الفصل بدراسة الإطار النظري لموضوع التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، خصائصها ونظرياتها، أهدافها، مبادئها، أبعادها ومؤشرات قياسها. وذلك من خلال دراسة المحاور التالية:

- ماهية التنمية المستدامة.
- أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة.
- إستراتيجية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة.

2-1- ماهية التنمية المستدامة.

تعد التنمية المستدامة إحدى الغايات التي تسعى الدول لتحقيقها، بإعتبارها النموذج التنموي الأمثل لتحقيق التقدم المنشود بشتى صوره بشكل مستمر ومتواصل، وذلك من خلال تشجيع السلوك الإقتصادي الرشيد بيئيا المتوافق مع القيم الإجتماعية، عن طريق الإلتزام بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية وتوجيه الإستثمارات والتطورات التقنية والمؤسساتية نحو تدعيم الإمكانيات الحالية والمستقبلية بهدف تلبية الحاجات البشرية المتزايدة.

2-1-1- تعريف التنمية المستدامة.

تعددت تعاريف التنمية المستدامة بإختلاف الزاوية المنظور منها، وهذا ما يتضح من خلال مايلى:

2-1-1-1- **التعريف الإقتصادي**:التنمية المستدامة هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال التركيز على الحصول على الحد الأقصى من المنافع بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها.[1]

2-1-1-2- **التعريف الإجتماعي**: التنمية المستدامة هي السعي إلى تحقيق الإستقرار في النمو السكاني من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية، التعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. [2]

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم على الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من الأراضي الزراعية والموارد المائية والمعادن وغيرها في العالم. [3]

2-1-1-3- **التعريف التكنولوجي**: التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم على استعمال الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى

---

[1]. Vola mega,«**Sustainable development**», Energy and the city- a civilization of vision and action, published by Springer science & business media, newyork, USA, 2005,p15.

[2]. Stephem A, Roosa. Ph. D, «**Sustainable development**», H and book- 2 nd Edition, published by the Fairmont press, Inc, London, UK,2010, p27.

[3]. Harald Winkler, cleaner Energy cooler climate-, «**developing Sustainable Energy Solutions for south Africa**», published by HSRC press, first published, cape toun, South Africa, 2009, p19.

أضرار بيئية خطيرة. [1]

2-1-1-4- التعريف المؤسسي: التنمية المستدامة هي إحداث تغيرات جدرية في الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية، من خلال إقامة مؤسسات قادرة على تنفيذ الخطط التنموية الموضوعة في إطار عملية تشاورية بين كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع. [2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: نموذج تنموي شامل يقوم على إدارة الموارد الطبيعية بشكل يضمن تحقيق الإحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

2-1-2- خصائص التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة تنمية طويلة الأمد، حيث تأخذ بعين الإعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها، كما تلبّي إحتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة من الغذاء، الكساء، الحاجات الصحيّة والتعليمية التي تؤدّي إلى تحسين الأوضاع الماديّة والإجتماعيّة دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ، وهذا من أولويّاتها فعناصر البيئة منظومةٌ متكاملةٌ والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوّفر بيئةً صحية للإنسان، وللتنمية المستدامة خصائص نذكر منها: [3]

- تولي التنمية المستدامة إهتماما كبيرا للجانب البشري والتنموي من خلال تلبية إحتياجاته وتحسين نوعية حياته.

- التنمية المستدامة علمية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات والقطاعات.

- تنسيق سياسات إستخدام الموارد وتوجيه الإستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

- الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ويحقق التوازن بين المناطق.

---

[1] . Joseph M. Dukert,«**Energy**», published by Green Wood press First published, London- UK-,2009, p85.

[2]. Pert p. rogers.kaziF.jalal.gohn A.boyed.An,«**Introduction to Sustainable Development**», Earthscan, United Kingdom,2012, p19.

[3]. عبد الله بن عبد الرحمان البريدي،«**التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي**»،عبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص59- 60.

- تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية.

- للتنمية المستدامة أبعاد متعددة، متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالتنظيم والترشيد.

- تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا، دينيا وحضاريا.

- تنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.

- إستمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة إستثماره وبالتالي إجراء الإحلال، التجديد والصيانة للموارد.

2-1-3- نظريات التنمية المستدامة.

في ظل هذه المفاهيم ظهرت أراء مختلفة متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الإقتصاد والبيئة والإجتماع، وعلى أفكار رأي إستدامة البيئية فعلماء الإقتصاد يـرون ضرورة الإهتمام بالجانب البيئي والأخلاقي ويؤكد علماء الإجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة وركز على الإستدامة في النظم الثقافية والبشرية، أمـا علماء البيئة والموارد والأحياء فأشاروا إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستداما وهناك من ذهب إلى إقتراح إستدامة التقييم الدولي للثروة وإعادة توزيعها لتصبح التنمية المستدامة واقعية على المستوى العالمي، ومنه فإذا كانت التنمية المستدامة تشمل أبعاد مختلفة إقتصادية وبيئية وإجتماعية وحتى سياسية مما أدى إلى ظهور وجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينها وتداخلت لتفضي في الأخر إلى ظهور هذا المفهوم ومن بين هذه النظريات نجد:

2-1-3-1- النظريات الداعية إلى الأولوية الإقتصادية : يشير الكثير من العلماء إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما، ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو أمر مطلوب مثل التقنيات النظيفة والطاقة الشمسية وأجهزة التبريد الخالية من CFC، لكن يجب تجنب التقنيات والنمو الذي يضر بالبيئة،يشير أنصار البيئة إلى أن علماء الإقتصاد بحاجة للمزيد من الإهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن بين هذه النظريات التي أعطت أولوية للجانب الإقتصادي في التنمية المستدامة نذكر: [1]

[1]. Romano donoto, «**notes of the course ou sustainable rural**», development FAO, projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phase II syria, november 2002, p53.

- **نظرية الموارد النابضة:** قام الإقتصادي هارولد هوتلينغ Harold Hoteling ببناء نموذج نظري حول كيفية الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية النابضة لتعظيم الإستفادة منها على المدى الطويل ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، وهو الأساس النظري الذي إنطلق منه فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة الذي تبنته الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين.[1]

- **نظرية الإقتصاد الإيكولوجي:** تقوم هذه النظرية على أساس ترابط الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية، فلا يمكن حسبها إعتبار النمو والإقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعوائق هي:[2]

* إن حدود إستيعاب الطبيعة محدودة على النظام الإقتصادي أن يأخذها في الحسبان.

* التنبؤ بإمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والناضبة.

* ظروف إعادة تجديد المواد الطبيعية المتجددة.

- **نظرية النمو الداخلي:** ركزت هذه النظرية على أهمية التطور التكنولوجي في النمو الإقتصادي بصفة عامة، وإعتمدت في ذلك على دور الحكومات في الإستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم وإتجاه المؤسسات الإقتصادية لدعم الإبداعات والإختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي، مع إفتراض أن متوسط إستهلاك الفرد في الأجل الطويل ينمو بدون قيود وهو ما لن يتحقق في ظل إمكانية نضوب الموارد الطبيعية.[3]

2-1-3-2- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية: من وجهة نظر علماء الإجتماع يرون أنه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الأخذ بعين الإعتبار العوامل الإجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج

---

[1] .Lahsen Abdelmalki.patrick mundler, **Economie de lenvironnement et du développement durable** », groupe de boeck.belgique, 2010, p17.

[2]. يحي سعيدي وصورية شنبي، «**مداخلة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**»، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي15 و16 نوفمبر2011، ص 10.

[3]. سيد أحمد كبداني، « **أثر النمو الإقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**»، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص77- 78.

والمشاريع والإهتمام بالفقر وعدم المساواة، الحروب والكوارث الطبيعية، السياسات الإقتصادية وأخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض، ومن أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

- **نظرية التنمية المتراكمة**: وضع هذه النظرية الإقتصادي السويدي جونر ميردال، والتي تقوم فكرتها على أن التنمية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أوالمدن والهامش الذي تمثله الأرياف، خاصة إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الحد من الآثار الخلفية السالبة وتسريع علمية الأثار الإنتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش.

- **نظرية مراكز النمو أونظرية الإستقطاب**: تشبه هذه النظرية التي وضعها هيرشمان Hirschman في تفاصيلها نظرية التنمية المتراكمة بإستثناء الفارقين التاليين:

* أطلق هيرشمان Hirschman مفهوم الإستقطاب على هجرة الأيدي العاملة ورأس المال والبضائع من الهوامش ممثلة بالأرياف إلى المركز ممثلا بالمدينة عوضا عن مفهوم الأثار الخلفية السالبة عند جان ميردال Jean Merdal، كما إستبدل مفهوم الأثار الإنتشارية الموجبة الذي إستخدمه جان ميردال بمفهوم التساقط المندفع للتعبير عن إنتشار الأثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

* إن إنتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش حسب هيرشمان يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما. [1]

- **نظرية الإستقطاب العكسي**: يرى صاحب هذه النظرية ريتشاردسون Richardson أن الأثار الإنتشارية تحصل من المركز بإتجاه الهوامش بشكل ألي أوأوتوماتيكي ودون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان، وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مضمونها أن علمية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمـر بمرحلتين الأولى

[1]. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط،" **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطيا وأدوات قياسها**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 61-62.

إستقطابيـــة تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها إسم نقطة التحول والإنقلاب الإستقطابي، والتي تبدأ بعدها مباشرة المرحلة الثانية المتمثلة في حصول لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم. [1]

- **نظرية القلب وقلب الأطراف:** وضع هذه النظرية ميلتون فريدمان Milton Friedman الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:[2]

* القلب وهو المنطقة الحضرية الرئيسة وقطب أومركز النمو.

* الأطراف وهي المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية بين الهوامش والمركز، وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر علمية التنظيم المكاني من خلال دراسة وتحميل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الإقتصادية من جهة أخرى، وتوصل إلى أن علاقة القطب مع الأطراف أوالهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الإقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي يتم من خلالها النمو.

- **نظرية التحيز الحضري:** وضعها ميخائيل لبتون M.lipton وحاول تفسير سبب بقاء وإستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف من خلال عدد من العوامل الإجتماعية والإجتماعية السياسية بشكل رئيسي مع عدم إهمال الجوانب الإقتصادية، وركز في دراسات على فرضية أساسية تمثلت في أن الموازنات الحكومية وعوائد التنمية يتم توزيعها بين الأرياف والمدن دون إنصاف وحتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء أنفسهم مثل قطاعات الصحة والتعليم لتحول بذلك السياسات التنموية الحكومية دون تدفق الأثار الإنتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان.

- **نظرية النظام العالمي:** ثمنت هذه النظرية أفكار كارل ماركس الذي إدعى بأن تكدس الثروة في أحـد القطبين سبب شقاء الرق والجيل في القطب الأخر، فالإزدهار النسبي الذي تنعم به القلة حسب أصحاب هذه النظرية يقوم على بؤس الأغلبية وهو ما تقتاضيه بنية النظام العالمي المقبولة وفق منطق الرأسمالية العالمية. [3]

---

[1] . Beat burgenmrier, «**économie de développement durable de boech**» ,02 édition, Belgique, 2005, p125.

[2]. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص69.

[3]. جون بيليس وستيف سميث، « **عولمة السياسة العالمية**»، الطبعة السادسة، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، ص165.

- **نظرية النمو الإقتصادي الأمثل:** وضع هذه النظرية فرانك رمزي R .Frank التي تتضمن تصورا للمنهج النفعي وطورها أخرون من بعده، وقد عرفت هذه النظرية منفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد (تحركات الأفراد عبر الزمن) وذلك مع إمكانية أن الخسارة في منفعة أحد الأفراد أوأحد الأجيال يمكن أن تكون متوازنة مع الزيادة في منفعة فرد أوجيل أخر، كما عرفت الرفاهية الإجتماعية على أنها مجموع منافع مختلف الأفراد والأجيال. [1]

2-1-3-3- **النظريات الداعية للأولوية البيئية:** يرى علماء البيئة إلى أن الذي يحتاج أن يكون مستديما هو المحيط الحيوي، وإستنادا إلى هذا ظهرت عدة نظريات، ومن بين النظريات التي ركزت على أهمية الحفاظ على البيئة نذكر:

- **النظرية المتشائمة:** أكد توماس مالتس Thomas Malthus أن الجنس البشري إذا إستمر في التكاثر ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية الناضبة والتي تؤدي إلى ثبات معدلات الأجور وبؤس ومجاعات، فالتنمية الطويلة الأجل حسبه يمكن أن تحدث حينما يزداد الجنس البشري بمعدلات معقولة خلال فترات الإستقلال الإقتصادي، وذلك راجع إلى نموذجه لم يكن نموذجا كميا للتنبؤ كما كانت إفتراضاته غير واضحة وإشتملت على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتهما بباقي متغيرات النموذج بالإضافة إلى أنه كان بعيدا عن توضيح أثر المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني.

- **النظرية المتفائلة:** نشر جون ستوارت ميلJohn stuart mill صاحب هذه النظرية أفكاره لأول مرة عام 1798م بعدما إرتفعت معدلات الوفيات بسبب الحروب والأمراض والمجاعات، وقد إستند في مبادئه على أن إرتفاع مستوى المعيشة يلعب دوار كبيرا في إستمرار النمو الإقتصادي، ورأى أنه وإن شكلت الموارد الطبيعية المحدودة أوالناضبة قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد.[2]

[1]. يحي سعيدي وصورية شنبي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]. محمد حامد دويدار وأخرون، "**أصول علم الإقتصاد السياسي**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص57.

- **الحركة الأمريكية المحافظة** (1890- 1920): مثلت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت Theo dore resevelte نجاحا لمفكر السياسي الأيديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1890- 1920 وركزت أفكارها على أن القيود الطبيعية ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي في ظل تزايد التنافس الإقتصادي، وأن الإسراع الكبير في إستخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة .

- **دراسة برانت ومورس Brant & Morice** (1963): والتي تم خلالها تجميع سلاسل زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية بهدف إختبار فرضية زيادة ندرة الموارد الطبيعية، وتم التوصل من خلالها إلى أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة إستغلال الموارد الطبيعية ويؤدي إلى إنخفاض في تكاليفها وزيادة حجم الإحتياطات الإقتصادية، وهو ما يدل على أن برانت ومورس قدما شكوكا حول نتائج الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتس التشاؤمية.

- **نظرية حدود النمو لنادي روما**: في عام 1972 أصدر نادي روما تقريرا تضمن نظرية جديدة عرفت بإسم " نظرية حدود النمو" التي قدمت نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية بإستخدام خمس متغيرات عالمية وهي : السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد النابضة والتلوث، وتمثل مضمون هذه النظرية في أنه إذا ما إستمرت إتجاهات النمو الحالية في المتغيرات السابقة الذكر فسوف يتم الوصول إلى أقصى حدود للنمو خلال مائة عام على الأكثر، ويمكن تفادي هذه النتيجة الخطيرة وإيجاد حالة من التوازن البيئي والإستقرار الإقتصادي إذا ما تم البدء على الفور في التخطيط لحالة توازن في إستخدام الموارد الطبيعية وخاصة النابضة منها ووضع حدود للنمو، وقد أثبت الواقع العلمي فشل تمكن التنبؤات كونها لم تقم على بيانات إحصائية محددة، حيث إعتمد صائغه النظرية على حدسهم الشخصي حول توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني الذي من الممكن أن تؤثر فيه عوامل أخرى كما تجاهلوا نظم الأسعار وتحركات إقتصاد السوق مما يمكن إعتباره إمتدادا لأفكار توماس مالتوس Thomas Malthus. [1]

[1]. عبد الله خبابة ورابح بوقرة، « **الوقائع الإقتصادية والعولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة**»، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص108.

2-2- أهداف، مبادئ، أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة.

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والتنمية هي علاقة وطيدة وعلاقة إنسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع إستغلالها بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلا ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وكذا أهداف وأبعاد ومؤشرات قياس لهذه الأخيرة، وتتجلى أهداف التنمية المستدامة، أبعادها والمبادئ التي تقوم عليها ومؤشرات قياسها فيما يلي:

2-2-1- أهداف التنمية المستدامة.

أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أي أن المساواة والعدالة بين الأجيال وهي واحدة من العوامل المطلوبة للتنمية المستدامة، وللتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في: [1]

2-2-1-1- **تحسين المستوى المعيشي للسكان**: تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال عمليات تخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، وذلك بالتركيز على الجوانب النوعية التي تتضمن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية وتحسين جودة الحياة.

2-2-1-2- **الحفاظ على الأنظمة الطبيعية**: تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين النشاط الإنساني والبيئة وتعمل على تطويرها لتصبح علاقة تكامل وإنسجام، كما تعتبر النظم الطبيعية أساس حياة الإنسان.

2-2-1-3- **توعية السكان**: وذلك بحثهم على المشاركة في إعداد، تنفيذ، متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

2-2-1-4- **ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية**: بالحفاظ عليها بعدم الإستنزاف والإستخدام الكفء لها والبحث عن البدائل بشكل مستمر.

2-2-1-5- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**: تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية الأفراد بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي وكيفية إستخدامها في

[1]. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، «**التنمية المستدامة في المنطقة العربية**»، مجلة الجندول، العراق، العدد25، 2005، ص 35.

تحسين المستوى المعيشي للأفراد دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية أوعلى الأقل إيجاد حلول مناسبة لها في حالة وقوعها.

2-2-1-6- **إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع:** من خلال طريقة تتلائم مع إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية، والإجتماعية والبيئية.

2-2-1-7- **تدعيم التعامل الدولي في مجال التكنولوجيات النظيفة:** من خلال إستحداث تكنولوجيا أنظف وأكفأ تناسب الإحتياجات المحلية على أن تزيد من الإنتاجية الإقتصادية، وللحيلولة دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، ومن خلال الشكل (2،1) يمكن توضيح الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة:

الشكل رقم (2،1) : الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة.

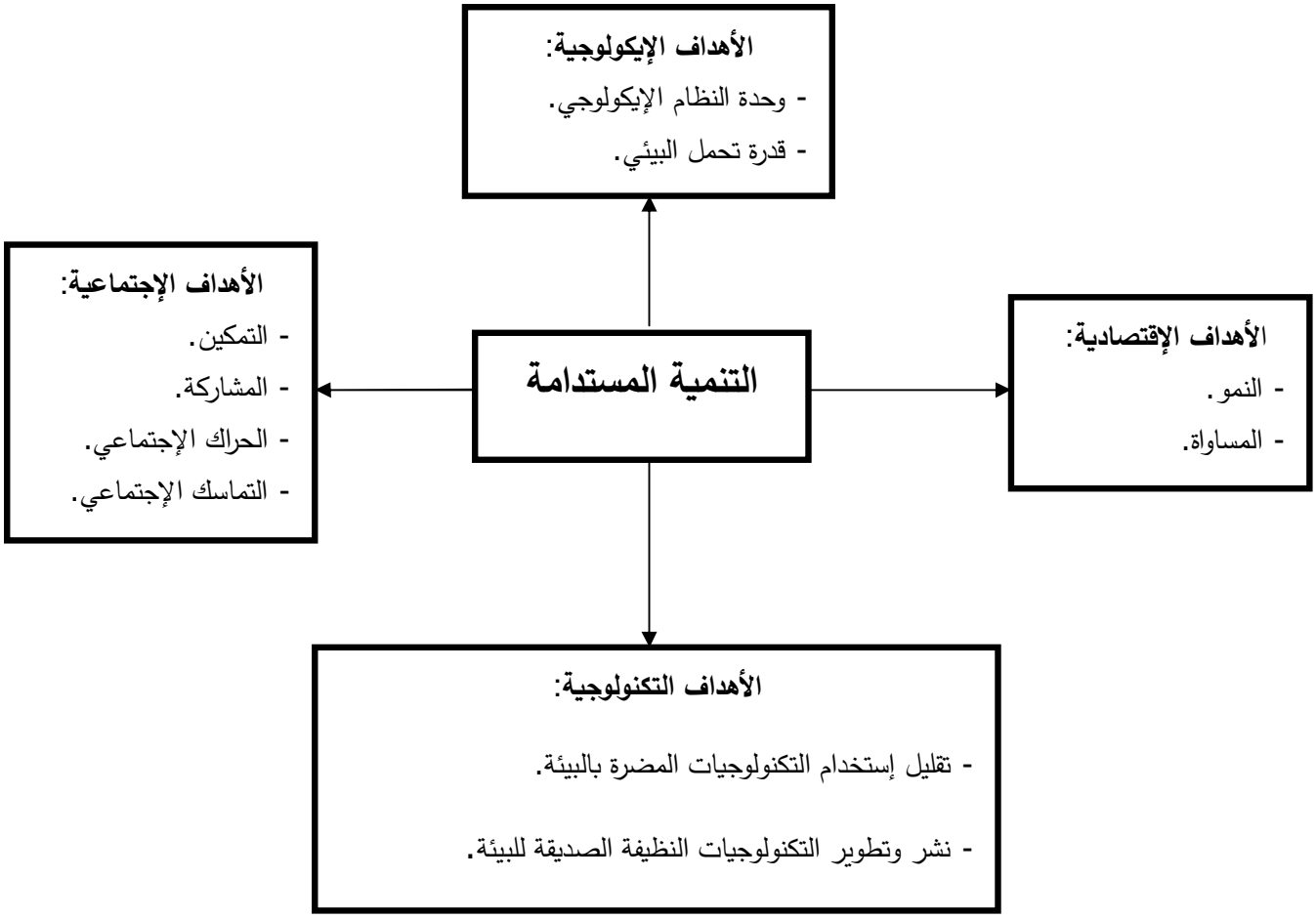

المصدر: دوجلاس موسشيتDouglas Muschett ،« **مبادئ التنمية المستدامة**»، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستشارات الثقافية، مصر، 2000، ص07.

2-2-2- مبادئ التنمية المستدامة.

إن تحقيق النمو الإقتصادي بالكم والكيف المطلوبين وإستدامته يرتبطان إرتباطا وثيقا بالحفاظ على الموارد وإستغلالها بشكل عقلاني، وهذه العلاقة التكاملية بين النمو الإقتصادي والحفاظ على الموارد بشكل خاص والبيئة بشكل عام هي التي حددت على أساسها المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها وتتمثل هذه المبادئ في: [1]

2-2-2-1- **مبدأ إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** تعمل التنمية المستدامة على تحقيق توازن النظم الفرعية (الإقتصادي والإجتماعي والبيئي) ، لذلك يعتمد في إعداد الخطط وتنفيذها في إطارها على أسلوب متكامل متمثل في أسلوب النظم، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ماهي إلا نظام فرعي من نظام كلي يتأثر بأي تغيير يطرأ على أحد أنظمته الفرعية مهما كان حجمها.

2-2-2-2- **مبدأ المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ القرارات الجماعية، من خلال الحوار خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، أي إعتماد أسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى، والذي يتطلب تحقيقه بشكل فعال توفر شكل مناسب من أشكال اللامركزية والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية وغيرها من المساهمة والمشاركة في إعداد، تنفيذ ومتابعة الخطط المسطرة.

2-2-2-3- **مبدأ الإحتياط:** عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينيات تطورا ملحوظا لمسايرة الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانونا يتخذ عادة في حالات الإستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة، وفي هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لإستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الأثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام

[1] . Grosskurth, J. & J. Rotmans. "**The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making**". Environment, Development and Sustainability,07, no 01, 2005, p138.

بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الإحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يصعب تأكيد وقوعه أوتحديد أثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع. [1]

2-2-2-4- **مبدأ الإدماج**: يتضمن أخذ الإعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناءا عليها تصميم الخطط الإقتصادية الإنمائية، وذلك من خلال تقييم الأثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، الأمر الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد وإستخدامها على أساس تحميل التكلفة والفائدة مما يجعل من البيئة عنصرا فعالا ضمن السياسات الإقتصادية، المالية، الإجتماعية، التجارية والبيئية. [2]

2-2-2-5- **مبدأ الملوث الدافع**: يعد مبدأ الملوث الدافع من بين أهم المبادئ التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الإقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الإجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يدفع المؤسسات المتسببة في التلوث للتصرف بطريقة تنسجم فيها أثار نشاطها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها. [3]

2-2-2-6- **مبدأ التضامن**: ويكون بين الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، دوليا ومؤسساتها، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، ويعد هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الثروات الطبيعية. [4]

2-2-2-7- **مبدأ الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية**:يتضمن ضرورة العمل على تنفيذ السياسات الأكثر تنظيما وفعالية، من خلال تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود أوقيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من الأخطار

---

[1]. عبد الغني حسونة، "**الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013، ص24.

[2]. محمد غنايم، "**دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، دراسة على الرابط:
www.ao.academy.org, consulté le 20/09/2018 à 22h00.

[3]. رشيد سالمي،" **أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص110.

[4] .Vedura, "**Principes Du Développement durable**", publié dans Encyclopédie développement durable, portail du développement durable, sur le lien: http://www.vedura.fr/encyclopedie, consulté le 05/10/2018 à 15h00.

البيئية فعلى سبيل المثال أندونيسيا سنة 1996 أدخلت نظاما يتكون من خمسة نجوم لتقييم الأداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من الطرق الأخرى الأكثر تقليدية .[1]

2-2-2-8- **مبدأ العمل مع القطاع الخاص**: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة، وكذا توجيه التمويل نحو أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

2-2-2-9- **مبدأ توظيف الشراكة**: يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل : الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لبعض القضايا البيئية. [2]

من خلال ما سبق يتبين أن التنمية المستدامة عبارة عن نمط تنموي يقوم على التفكير بطريقة شمولية، تكاملية وتشاركية من خلال استخدام أسلوب النظم الكمية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات، وما يترتب علميا من نتائج وعمليات تغذية عكسية في التعامل مع القضايا البيئية، والتي تسمح بتفادي الأخطار الجديدة كنتيجة لإدماج الاعتبارات البيئية ضمن معطيات تصميم الخطط الإقتصادية.

[1] .Susan Baker, "**Sustainable development**", London , New York : Routledge, Taylor & Francis Group, Second edition, 2016, p68.

[2]. عبد الله خبابة، "**التنمية الشاملة المستدامة : المبادئ والتنفيذ**"، من مؤتمر ريودي1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل 2008، ص ص06-07.

2-2-3- أبعاد التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة تضم ثلاث أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد ويشمل كل بعد على منظومات فرعية أوعناصر، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

2-2-3-1- **البعد الإقتصادي**: يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة حول الإنعكاسات الحالية والمستقبلية للإقتصاد على البيئة، وتتمثل أهم عناصره فيما يلي: [1]

- **حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**: فبالنسبة لهذا البعد يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان اللبدان النامية.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، إذ لابد في هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته**: إن إمتلاك البلدان الصناعية للموارد المالية، التقنية والبشرية تمكنها من إستغلال تكنولوجيات أنظف تستخدم الموارد بكثافة أقل.

- **تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية**: إن إنخفاض إستهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يبطئ نمو صادراتها إلى البلدان النامية، الأمر الذي يستوجب تبني نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية والتعاون الإقليمي.

- **المساواة في توزيع الموارد**: ويتضمن جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

[1]. صالح صالحي، "**التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف، 2008، ص17.

- **الحد من التفاوت في المداخيل**: فسياسة تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية، التعليم، حيازة الاراضي، الحصول على القروض وغيرها، تلعب دورا هاما في تحفيز التنمية.

- **تقليص الإنفاق العسكري**: وذلك بتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على التنمية.

2-2-3-2- **البعد الإجتماعي**: يركز البعد الإجتماعي بشكل مباشر على الإنسان بإعتباره أساس التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد على قدر من المساواة في الكم والنوع، وتتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيما يلي: [1]

- **تثبيت النمو الديمغرافي**: وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان.

- **أهمية توزيع السكان**: فالإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب سلبية خطيرة على البيئة.

- **الإستخدام الأمثل للموارد البشرية**: تنطوي التنمية المستدامة على إستخدام الموارد البشرية إستخداما أمثلا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع.

- **أهمية دور المرأة**: فالمرأة أهمية خاصة ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي وتدبير كل شؤون المترل، ويعتنون بالبيئة المترلية مباشرة فالمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المترل-كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال - ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط وأطفالها أكثر صحة، ومن شأن الإستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للإستدامة بمزايا متعددة.

[1]. عبد اللطيف رشاد أحمد، «**التنمية الإجتماعية في إطار مهنة الخدمة الإجتماعية** »، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص26.

- **تحسين الحاكمية**: ويقصد به تبني نظام يعتمد على المشاركة في الحكم بصورة أكبر، بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل. [1]

2-2-3-3- **البعد البيئي**: يشكل الحفاظ على البيئة أولوية من أولويات التنمية المستدامة بإعتبار أنها تنمية تقوم على الموازنة بين النظام الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، وذلك لإعطاء أفضل النتائج على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، كما يوضح هذا البعد الإستراتيجيات التي يجب إتباعها بهدف التسيير الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من إستنزافه بطريقة غير عقلانية ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: [2]

- **الأراضي**: إن طرق ووسائل إستخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى إلتزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، فمن الضروري إستخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الإعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم إستنزافها، بالإضافة إلى حماية الأراضي من التلوث، التدهور، التصحر وغيرها من الظواهر المؤثرة سلبا عليها.

- **المحافظة على الأنواع البيولوجية**: في عصر التطور السريع والإستهلاك المتزايد لموارد الطبيعة وإلحاق الضرر بالبيئة، تزداد أهمية المحافظة على البنية التحتية للحياة على وجه الكرة الأرضية وجود منظومات داعمة لوجود حياتنا، تتكون هذه المنظومات من ملايين الكائنات الحية التي تبني معًا مجتمعات بيئية، وتزود الإنسان بمنتوجات وبخدمات كثيرة، يمكن معرفة حَجْم قيمة قسم من هذه المنتوجات والخدمات، لكن هناك الكثير من المنتوجات والخدمات التي لا يمكن أن نعرف حجم قيمتها، وعليه فإن صيانة ثرائها في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة يتم عن طريق إبطاء عمليات الإنقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها خاصة في ظل تناقص مساحة الأراضي الزراعية مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية.

---

[1]. محمد محمود الإمام، «**السكان والموارد والبيئة والتنمية**» ،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني "البعد الإقتصادي"، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص ص61-62.

[2]. Brewer, D., D. Hayes, V. Lyne, A. Donovan, T. Skewes, D. Milton and N. Murphy,« **An Ecosystem Characterisation of the Bay of Bengal**», Draft report for the Bay of Bengal Large Marine Ecosystem Project. CSIRO, Australia, ISBN: 978-1-4863-0521-6, 2015,pp288.

- **حماية المناخ من الإحتباس الحراري**: فالتنمية المستدامة تقتضي عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أوتغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أوزيادة الأشعة فوق البنفسجية، والتي من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية**: تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70% مساحة الكرة الأرضية، وهو ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة نظرا لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يواجه العديد من المشاكل البيئية أهمها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

- **صيانة المياه العذبة**: تعتبر المياه العذبة العنصر الأكثر أهمية للتنمية، لذلك تهدف التنمية المستدامة إلى صيانة المياه بوضع حد للإستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه في ظل التزايد السكاني وإرتفاع الطلب على المياه خاصة وأنها مورد غير متجدد ومعرض للإستنزاف والتلوث، وهو ما يجعل توفيرها أكبر معوقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

2-2-3-4- **البعد التكنولوجي**: يعد التطور التكنولوجي عنصرا هاما في تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي وحماية البيئة، لذلك يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول التحول إلى التكنولوجيات النظيفة، وتتمثل أهم عناصره فيما يلي: [1]

- **إستعمال تكنولوجيات أنظف**: تهدف التنمية المستدامة إلى التحول نحو تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص من إستهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

- **الأخذ بالتكنولوجيات النظيفة وتطبيق النصوص القانونية الرادعة في ذلك**: فالتنمية المستدامة تعني الإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات النظيفة، وكذلك تطبيق النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في أي مجال وتطبيقها.

- **الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة**: بدلا من المحروقات التي تعد مصدرا رئيسيا للعديد من المشاكل البيئية أهمها الإحتباس الحراري الذي يهدد الحياة البشرية هناك العديد من مصادر الطاقة المتجددة مثل: مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر.

---

[1]. مراد ناصر،« **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر** »، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد26، جوان 2010، ص53.

2-2-3-5- **البعد السياسي**: للبعد السياسي للتنمية المستدامة أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الإقتصادية، الإجتماعية، التقنية والبيئية، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في إتخاذ القرارات تيساه في تنمية الثقة والمصداقية، ويضمن السيادة والإستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. [1]

ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل رقم(2،2):

الشكل رقم (2،2): أبعاد التنمية المستدامة.

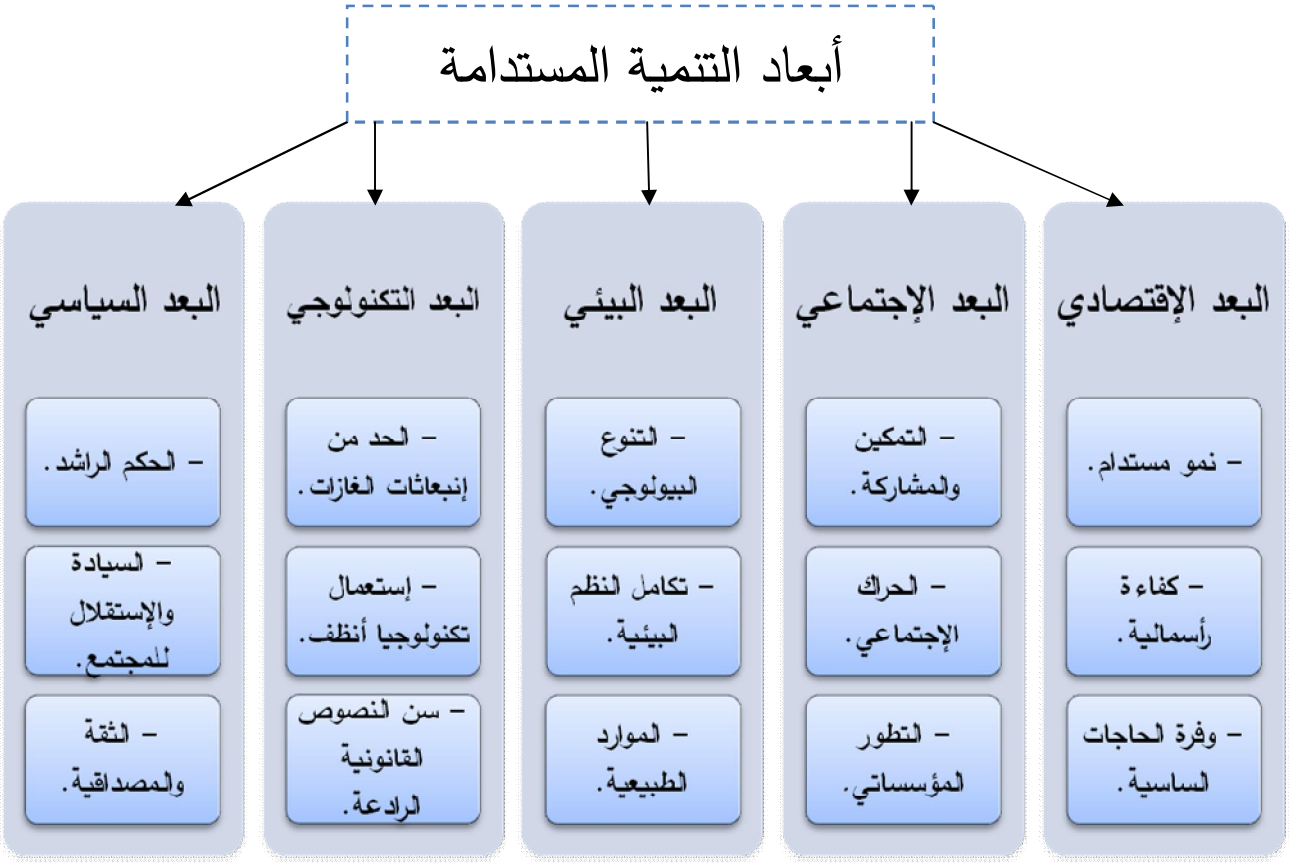

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات السابقة(2-2-3).

[1]. محمد تقرورت ومحمد طرشي،" **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، أيام07 و08 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2008، ص14.

2-2-4- مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

حتى يتم إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة لابد من توفر بعض الخصائص والميزات في هذه الأخيرة والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي: [1]

- أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الإقتصادية أوالإجتماعية أوالبيئية الطويلة الأمد على مر الأجيال.

- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقيا أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

- عدم تحيز المؤشر أوتضليله.

- السهولة بالنسبة لجمع البيانات وإستخدامها.

- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.

- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة إجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.

- الحساسية للزمن أي أن المؤشر يشير إلى إتجاهات نموذجية إذا أستخدم كل عام.

وبهذا توفر مؤشرات التنمية المستدامة المعلومة الكمية والنوعية التي تساعد في تحديد أولويات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وتعتبر كأساس لوضع السياسات وإعداد خطط تهدف إلى تحقيق أهداف تحسين حياة الفرد والوفاء بإحتياجات الأجيال اللاحقة.

وفيما يلي توضيح لأهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

[1]. دوجلاس موسشيت Douglas Muschett، ترجمة بهاء شاهين،«**مبادئ التنمية المستدامة**»، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص54.

2-2-4-1- **المؤشرات الإقتصادية**: هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الإقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسيين هما:

- الهيكل الإقتصادي.

- أنماط الإستهلاك والإنتاج.

- **الهيكل الإقتصادي**: يشكل كل من التجارة والإستثمار عنصرين أساسين في تحقق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، وتتمثل المؤشرات الخاصة بموضوع الهيكل الإقتصادي والمرتبطة بالتنمية المستدامة فيما يلي: [1]

* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* نصيب الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.

* الميزان التجاري للسلع والخدمات.

* نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.

* مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أوالمستلمة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

- **أنماط الإستهلاك والإنتاج**: يعد هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة، إذ أن العالم يتميز بسيادة النزعات الإستهلاكية في دول الشمال وأنماط إنتاج غير مستدامة، والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أوالجنوب، ويرى المختصون في البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم إستمرار هذه الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية، فلابد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان العالم وضمان بقائها للأجيال القادمة، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية وهذا من خلال الإنتاج المكثف

[1]. عز الدين بوشوك وشعيب أتشي، "**التنمية المستدامة ودوافع الإهتمام بها**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، الجزائر، يومي 06 و07 جوان 2006، ص06.

والعادات الإستهلاكية، في حين أن دول الجنوب تسعى لتأمين الإحتياجات الأساسية لسكانها، وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية للتنمية المستدامة في: [1]

***إستهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة إستخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

***إستخدام الطاقة:** يتم قياسها بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد بنسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي وكثافة إستخدام الطاقة.

***إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، إنتاج النفايات الخطرة، إنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

- **النقل والمواصلات:** وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات بالإضافة إلى حجم الحظيرة الوطنية من وسائل النقل المتوفرة.

2-2-4-2- **المؤشرات الإجتماعية:** تتمثل المؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة فيما يلي:

- **العدالة الإجتماعية:** تعد العدالة الإجتماعية إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتشمل مدى الإنصاف في توزيع الموارد، منح الفرص وإتخاذ القرارات وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الإجتماعية فيما يلي: [2]

***مؤشر الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

* **مؤشر البطالة :**ويقاس بنسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.

* **مؤشر المساواة في النوع الإجتماعي :**ويمكن قياسه من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

---

[1]. «**تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الإسكوا : تحليل النتائج**»، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص ص 13-14، على الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files consulté le 22/09/2018 à 14h00.

[2]. فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، «**التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية** »، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل، 2008، ص12.

* **معامل جيني لتوزيع الدخل :**من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل لكونه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، حيث تعتمد فكرته على منحنى لورنز، تتلخص في حساب المساحة المحصورة بين هذا المنحنى وبين خط المساواة (الخط القطري) وقسمة هذه المساحة على0,5 ، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، بحيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر عندها توزيع الدخل يكون متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي، وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0,5 عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. [1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (2،3):

الشكل رقم (2،3): رسم بياني يوضح معامل جيني لتوزيع الدخل.

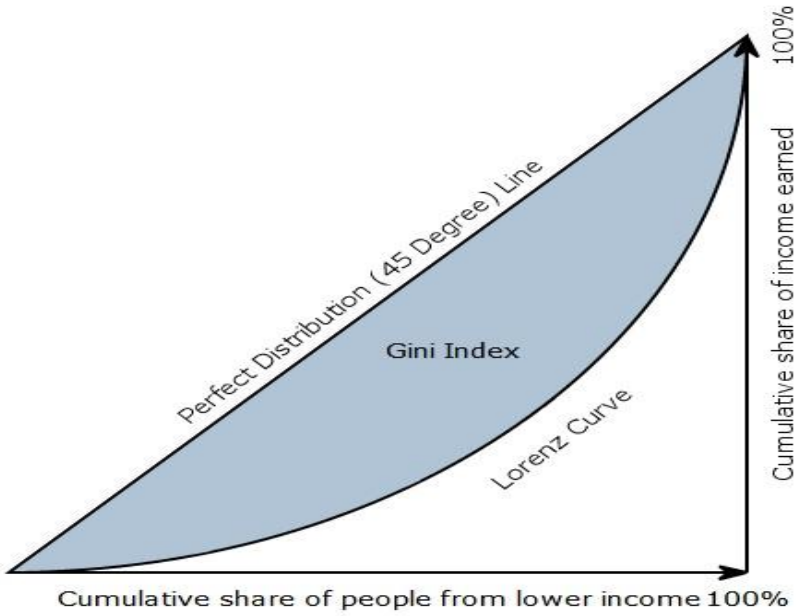

المصدر :عبد الرازق فارس الفارس،«**التربية والتنمية** »، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص53.

[1]. عبد الرزاق فارس الفارس،«**التربية والتنمية** »، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص51.

- **مؤشر الصحة العامة:** يوجد إرتباط وثيق بين التنمية المستدامة والصحة، هذه الأخيرة التي تقوم على تقديم الرعاية للسكان عن طريق توفير الغذاء الصحي، المياه النظيفة ومختلف الخدمات من صرف صحي، تعليم، حماية البيئة من التلوث والحماية والرعاية الصحية وتتمثل أهم مؤشرات قياس مستوى الصحة المرتبطة بالتنمية المستدامة بالأتي: [1]

* حالة التغذية للأطفال.

*معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

* العمر المتوقع عند الولادة.

* النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم مياه شرب نظيفة.

* النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.

* النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم مرافق الرعاية الصحية الأولية.

* الوقاية ضد أمراض الطفولة المعدية.

* معدل إنتشار وسائل منع الحمل.

- **مؤشر التعليم:** يعد التعليم شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتبر عنصرا هاما بدرجة خاصة في مجال التنمية البشرية، تحقيق العدالة الإجتماعية وبناء القدرات والوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى أن التعليم يعد أداة من أدوات تحويل أنماط الإستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر إستدامة وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس المستوى التعليمي والإلمام بالقراءة والكتابة بالأتي: [2]

* **مؤشر مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس إبتدائي.

---

[1]. عبد الرحمن الهيثي نوزاد،"**التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات: دولة الإمارات نموذجا** "، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2009، ص29.

[2]. سايح بوزيد، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر** -"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013، ص115.

* **مؤشر محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

- **مؤشر الإسكان:** يعد السكن اللائق أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لأن توفر السكن اللائق يجعل المناطق السكنية أكثر أمنا، عدالة وصحة، فالأحوال المعيشية خصوصا في المدن الحضرية تتأثر بالتركز السكاني المفرط والبطالة، ويتفاقم هذا الوضع نتيجة للهجرة المكثفة من الأرياف إلى المدن بصورة تساهم في إنتشار الأحياء الفقيرة والمناطق السكنية غير النظامية وبهدف تقييم الأحوال المعيشية والإسكانية تم وضع مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، وهو مقياس رئيسي لتقييم التقدم المحقق فيما يرتبط بنوعية الإسكان. [1]

- **مؤشر الأمن:** إن تطبيق الحكم الراشد والديمقراطية يعتمد على تحقيق العدالة بوصفها شرطا ضروريا للإستقرار الإجتماعي، الأمن والسلام، حماية الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل فالبيئة التي يسودها الإستقرار والأمن تساعد على دعم أهداف القضاء على الفقر، الإستثمار الإقتصادي، حماية البيئة، تحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير السبل المستدامة لإكتساب الرزق.

في هذا السياق أصبح الأمن يشكل بعدا جديدا في الإطار المنقح لمؤشرات لجنة التنمية المستدامة الأمر الذي يعكس الأولوية المتزايدة التي باتت تعطى للأمن بما في ذلك منع الجريمة في سياق التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، ويعد عدد الجرائم المسجلة لكل مئة ألف نسمة المؤشر الأكثر شيوعا في الإستعمال، وهو مدرج بوصفه أحد المقاييس في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد(هو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية).

- **مؤشر السكان:** يمثل موضوع السكان شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ويمثل النمو السكاني إشارة مهمة في سياق سعي الدول للحد من الفقر، تحقيق التقدم الإقتصادي، حماية البيئة والتحول إلى الأنماط الأكثر إستدامة للإنتاج والإستهلاك، كما أصبحت ظاهرة الإنتشار السكاني تشكل إتجاها مهيمنا في سياق النمو والتوزيع السكانين، حيث يمكن أن ينتج عن النمو السكاني السريع ونزوح السكان أحوال معيشة غير قابلة للإستدامة وضغط زائد على

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية،" **مؤشرات التنمية المستدامة الإجتماعية التي طورتها الأمم المتحدة**"، على الرابط:
http//www.sustainable asures.Com/database/economy/btm,consulté le 03/10/2018 à 14h00.

البيئة، وخاصة في المناطق الحساسة إيكولوجيا، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالنمو السكاني والمرتبطة بالتنمية المستدامة فيما يلي: [1]

*مؤشر النمو السكاني.

*مؤشر سكان المستوطنات النظامية والغير النظامية.

2-2-4-3- **المؤشرات البيئية**: يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الإقتصادي على الموارد الطبيعية أوالبيئة فيما يخص كل جوانبها، ويعتمد قياس الإستدامة البيئية على مؤشر أساسي يسمى بمؤشر الإستدامة البيئية ESI الذي تم إنجازه لصالح 142 دولة، والذي يستند بدوره إلى 20 مؤشر كل منها يحتوي من 02 إلى 08 مؤشرات فرعية، بحيث يكون مجموع المؤشرات الفرعية 68 مؤشرا، ويأخذ مؤشر الإستدامة البيئية بعين الإعتبار الإنجازات البيئية للدول والبنية المؤسساتية، بالإضافة إلى القدرة الإقتصادية إذ أن تحقيق التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات إقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية، وهناك خمس مكونات رئيسية للإستدامة البيئية هي: [2]

- **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات إستدامة بيئية إذا تمكنت من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية، وتوجيه هذه المستويات نحو التحسين لا التدهور.

- **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون دولة ذات إستدامة إذا كانت الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

- **تقليل الهشاشة الإنسانية**: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية إذا كانت أنظمتها الإجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي، فكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع لتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر إستدامة.

- **القدرة الإجتماعية والمؤسسية**: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية إذا كانت قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية وإجتماعية تستطيع الإستجابة للتحديات البيئية.

---

[1]. أحمد سامي الدعبوسي، « **التنمية والسكان**»، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2007، ص23.

[2]. دوناتو رومانو، « **الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة** »، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003، ص53.

- **القيادة الدولية**: تكون الدولة ذات إستدامة بيئية إذا كانت متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التاثيرات البيئية للحدود.

وتشمل المؤشرات البيئية ما يلي: [1]

* **الغلاف الجوي**: هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها: التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر بصحة الإنسان وإستقرار وتوازن النظام البيئي، وتتمثل العوامل الرئيسية المسببة لمشاكل الغلاف الجوي في إستخدام الإنسان لمصادر الطاقة الأحفوري وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى، توجد ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

- ✓ **التغير المناخي**: ويتم قياسه من خلال إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ✓ **ترقق طبقة الأوزون**: ويتم قياسه من خلال إستهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.
- ✓ **نوعية الهواء**: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.

- **إستخدامات الأراضي**: تتمثل أهم المؤشرات المتعلقة بها فيما يلي:

* **الزراعة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، وإستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

* **الغابات**: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدلات قطع الغابات.

* **التصحر**: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

* **الحضرنة**: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أومؤقتة.

- **التنوع الحيوي**: يعتبر شرطا أساسيا لإستدامة التنمية ويتم قياسه وفقا لمؤشرين رئيسيين هما:

[1].Agyeman, Julian & Others,«**Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity**», Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002, pp89– 90.

* **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

* **الأنواع:** يتم حسابها بحساب الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

- **المياه العذبة:** تشكل المياه العذبة أحد العناصر الأساسية لدعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية والتنمية الإقتصادية، وهي مورد داعم لإمدادات المياه المنزلية، إنتاج الأغذية، مصائد الأسماك، الصناعة، توليد الطاقة الكهرومائية، الملاحة والسباحة الترويجية، وتشمل خدمات النظم الإيكولوجية للمياه العذبة، إنتاج الأغذية، الحد من أخطار الفيضانات، وتصفية الملوثات. [1]

وتتمثل مؤشرات المياه العذبة بجانبيها النوعي والكمي كما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالأتي:

* **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

* **كمية المياه:** وتقاس من خلال كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم إستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

- **المياه البحرية والمناطق الساحلية:** يعيش أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية في المناطق الساحلية، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية، الإقتصادية والإجتماعية بحالة البحـار والكائنات التي تعيش فيها، خاصة وأن النظام البيئي البحري يشكل عادة أهـــم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية وتتمثل أهـــم مؤشراتـها في مايلي: [2]

***المناطق الساحلية:** وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

---

[1].Krop. R, Hernick .c and Franz.c,« **Local Government Investment in Municipal Water and Sewer Infrastructure: Adding Value to the National Economy Water town**», USA, Cadmus Group Inc,2008, p23.

[2]. أحمد تي ونصر رحال،« **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية**»، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل 2008، ص 24.

* **مصائد الأسماك**: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

2-2-4-4- **المؤشرات المؤسسية**: المؤشرات المؤسسية عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسساتي في تطبيق وتطوير الإدارة البيئية، وتتضمن هذه المؤشرات في هذا المجال القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية التي تحكم التنمية المستدامة وتتمثل أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي: [1]

- **تنفيذ الإتفاقيات الدولية المبرمة**: يتم من خلاله معرفة عدد الدول التي صادقت على الإتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة كالتصديق على بروتوكول قرطاج بشأن السلامة، والتصديق على السلامة، الإتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ، وبروتوكول " **Kyoto** " المنبثق عن الإتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي.

- **مؤشر البحث والتطوير**: يتم من خلاله معرفة مدى إنفاق الدول على البحث والتطوير وإستغلال هذه الأبحاث فيما يخدم التنمية المستدامة، ويتم قياسه من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام.

- **الإستخدام التقني**: والذي يعبر عن مدى إستخدام الأفراد للتقنيات العلمية ويتم قياسه من خلال:

*عدد أجهزة الراديو أوالتلفاز لكل ألف شخص، وإستخدام الإنترنات لكل ألف شخص.

* إستخدام الهواتف الخلوية النقالة لكل ألف شخص.

* نسبة المشتركين بشبكة الإنترنات إلى مجموع السكان.

* نسبة الإنفاق على البحث العلمي.

2-2-4-5- **المؤشرات التكنولوجية**: تعد الإمكانيات التكنولوجية المتاحة داخل الدولة الركيزة الأساسية التي يتم الإعتماد عليها لتحديث وتطوير التكنولوجيا السائدة في الإقتصاد ووضع السياسات والإستراتيجيات التي تحتاج إليها لتحقيق التراكم في الإمكانيات التكنولوجية بما يسمح بتحقيق التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل لخدمة التنمية المستدامة، وعليه فإن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة

[1]. عثمان محمد غنيم وماجد أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

خـــلال فترات زمنية معينة فـــي تحسين وتطوير الإمـكانيات التكنولوجية، وتتمثـل أبـــرز المؤشرات التكنولوجية فيما يلي: [1]

- مؤشر تنافسية القطاع الصناعي.

- مؤشر الإنجاز التكنولوجي.

ويحتوى هذان المؤشران على عدة مؤشرات فرعية بالإضافة إلى مؤشرات البحث والتطوير والتي يمكن الوصول إليها من خلال:

* عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل ألف نسمة.

*الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، والمؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير، وهذا ما حاولنا تلخيصه بالجدول (2،1).

الجدول رقم (2،1): المؤشرات التكنولوجية.

المؤشرات الرئيسة	**المؤشرات الفرعية وطريقة القياس**
1- مؤشر تنافسية القطاع الصناعي	
* مؤشر القيمة الصناعية المضافة للفرد	- يعبر عن حجم التصنيع الخاص بالدولة بالنسبة لحجم السكان بداخلها، مما يوفر تصورا مبدئياً حول الإمكانيات التصنيعية المتاحة داخل البلد.
* مؤشر حجم الصادرات المصنعة للفرد	- يقيس مدى قدرة الدولة على إنتاج سلعاً تنافسية يمكن تصديرها وذلك بالنسبة لحجم السكان بداخلها، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة القطاعات وتطورها لإنتاج سلع مصنعة يتم تصديرها.
*مؤشر الكثافة الصناعية	- يعكس مدى مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك حجم مساهمة الأنشطة التكنولوجية المعقدة في القيمة المضافة، وتحديد عمق تأثير القطاع

[1]. محمد سيد أبو السعود، « **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي**»، مجلة جسر التنمية، العدد95 ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2010، ص05.

	الصناعي على الأداء الإقتصادي.
* مؤشر جودة الصادرات	- يعكس درجة مساهمة المنتجات المصنعة في الأنشطة التصديرية، ودرجة التعقيد التكنولوجية داخل تلك الصادرات.
2- مؤشر الإنجاز التكنولوجي	
* مؤشر القيام بالإبتكارات التكنولوجية	ينقسم إلى مؤشرين فرعيين بهدف التعرف على المستوى السائد للابتكارات داخل الإقتصاد وهما: أ- مؤشر عدد براءات الإختراع الممنوحة للفرد، وهو يعكس المستوى الحالي من أنشطة الابتكارات داخل الدولة. ب - مؤشر متحصلات التصاريح وحقوق الملكية للفرد، وهو يعكس حجم الإبتكارات السابقة للدولة التي لا زال لها قيمة سوقية على المستوى الدولي.
* مؤشر إنتشار الإبتكارات الحالية	- يقيس مدى إنتشار وتوظيف التكنولوجية الحديثة بأشكالها المتنوعة داخل دول العالم وينقسم هذا المؤشر بدوره إلى ما يلي: أ - عدد مضيفي الأنترنات للفرد وهو ما يعكس إنتشار الأنترنت مدى إمتلاك الدولة للأدوات الخاصة بعصر المعلومات. ب - نصيب الصادرات من السلع والمنتجات ذات التكنولوجيا من إجمالي الصادرات السلعية.
* مؤشر إنتشار الإبتكارات القديمة	ويتضمن مؤشرين فرعيين هما: أ- حجم إنتشار التليفونات الأرضية والمحمولة. ب- حجم إستهلاك الكهرباء للفرد.
* مؤشر بناء مهارات رأسمال بشري	وينقسم إلى مؤشرين يعكسان مدى إمتلاك الدولة لتلك المهارات وهما: أ- متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان في سن 15 عاما فأكثر داخل الدولة. ب- إجمالي معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي.

المصدر: من إعدادنا إعتمادا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004.

2-3- إستراتيجية التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة.

عرف موضوع التنويع الإقتصادي وعلاقته بالتنمية إهتماما منذ فترة طويلة، وقد إزداد النقاش بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية نتيجة لأزمة الإنخفاض الكبير الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في ذلك الوقت، وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الإيجابية بين التنويع الإقتصادي والتنمية، كما بينت دراسات إقتصادية أخرى دور التنويع في التخفيف من مخاطر الإقتصاد الكلي، فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع في علمية التنمية.

2-3-1- العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة.

أصبح التنويع الإقتصادي بمثابة إستراتيجية هامة لتحقيق التنمية المستدامة خاصة بالنسبة للدول التي يعد إقتصادها ريعيا، وهذا في ظل التدهور والتراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذا بداية التوجه العالمي نحو إستخدام طاقات أخرى بديلة للبترول، ولأن إقتصاد البلدان الريعية يعتمد بشكل شبه كلي على الجباية البترولية لتمويل مختلف المشاريع التنموية فقد أصبح من الضروري إيجاد بدائل أخرى من أجل تنويع مداخيل الإقتصاد والإبتعاد عن التبعية شبه الكلية للمحروقات من خلال تحقيق إستدامة تنموية بواسطة إستراتيجية التنويع الإقتصادي في عديد المجالات: إقتصادية وإجتماعية...، خاصة فيما يتعلق بمساهمته الفعالة في الرفع من مستويات التشغيل وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-3-1-1- العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية: تعتبر التنمية العملية الشاملة التي تستلزم صياغة وتنفيذ سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الإقتصاد فتحديد أهداف للتنمية الإقتصادية هي العملية الأسمى، في حين أن علمية التنويع الإقتصادي ما هي إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الإقتصادية، فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الإقتصاد المحلى، والتي تحدث نتيجة الإعتماد على قطاع واحد أوعدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى

التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتحقيق الترابط بين القطاعات المختلفة يمثل التنويع الإقتصادي وسيلة الغرض منه تحقيق أهداف أسمى نذكرها كمايلي: [1]

- ✓ المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ إرتفاع الدخل القومي وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة وبالتالي ضمان إستمرار النمو على المدى الطويل وما لذلك من أثار إيجابية على التنمية الإقتصادية المستدامة.

2-3-1-2- العلاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة: يساهم التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة بإعتباره كضمان للإستقرار الإقتصادي على المدى الطويل، فهو عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز إستقرار الإقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الإقتصادية بالإضافة إلى قدرته على تعزيز مقدرة الإقتصاد على التكيف وضمان الأفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الإقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة.

أما من الناحية الإجتماعية فالتنويع الإقتصادي يساعد على تلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء التي تتمحور حول توفير فرص العمل، الغذاء، الصحة، الملبس، المأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الإقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، في حين يساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال العمل على توسيع قدرة البيئة على تلبية إحتياجات الناس عن طريق تحسين التكنولوجيا، التنظيم الإجتماعي وتنوع مجالات النشاط الإقتصادي وليس على إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالنفاذ والتدهور البيئي فضلا على أن التنويع يؤسس لإقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال على حد سواء. [2]

إن تحقيق التنمية المستدامة إعتمادا على إستراتيجية التنويع الإقتصادي يتطلب جملة من الإجراءات الواجب إتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الإستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع والمتمثلة فيما يلي :

---

[1]. محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2]. Michael chugozie Anyaechie, Anthony chukwudi Areji,"**Economic Diversi fication for Sustainable Development in Nigerica**", authors & Scientific Research publishing, 2015, p89, sur le lien:: http://www.scirp.org/joutnal/ojps, consulté le 22/09/2018 à 10h20.

- **تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية:** تعتبر سيطرة الدولة على مواردها الذاتية حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنويع الإقتصادي، فهي تضمن الإستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية للسكان وبما يقلل من تسربها نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي من جهة، كما تشكل عملية السيطرة على الموارد الذاتية هدفا إستراتيجيا يفضي إلى القضاء على التبعية للخارج وتكريس مبدأ الإستقلال الإقتصادي من جهة أخرى.

- **إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الإقتصادية:** إن مراجعة الإنفاق العام وتقويم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة له، وأوجه تخصيصه ومصادر تمويله، يعد تصديا للخل الحاصل في الإقتصاد، والذي يفرزه نمط النمو الراهن مما يؤدي إلى إعادة تعريف وتحديد وظيفة الميزانية العامة، والمعايير التي تحكم مصادر تمويلها بإعتبارات الجدوى الإقتصادية. [1]

- **إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إدارتها:** إن تخطيط القوة العاملة يهدف أساسا للإستفادة الفعلية منها، ورفع مستوى مشاركتها في النشاط الإقتصادي، وخلق الوظائف والأعمال التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية بما يحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد إستثماره ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

- **إصلاح الإدارة وتنميتها:** إن تنفيذ إستراتيجية التنويع الإقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود إدارة ذات كفاءة عالية، وهذا من خلال توافر مايلي:[2]

* إن إدارة التنمية هي نظام إداري متكامل له جميع المقومات العامة التي يتكون منها أي نظام إجتماعي.
* لابد أن تتولى إدارة التنمية أعمال التحديد، التنفيذ، المراقبة والمتابعة لأعمال التنمية المختلفة.

كما أن إستراتيجية التنويع الإقتصادي يتوجب أن تقوم على أساس من الوعي والعمل من ناحية والحركية أوالحيوية من ناحية أخرى وذلك حتى تتمكن من إنجاز عمليات التنمية المختلفة بالإستناد إلى هذين الأساسين اللذان يمثلان أهم مطالب تحقيق التنمية في المجتمع المعاصر.

---

[1]. شعيب شنوف ولعلا رمضاني، «**الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة** »، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، أيام07 و08 أفريل، ص24.

[2]. عبد المعطي عساف، «**مبادئ الإدارة العامة** »، دار زهران لنشر، عمان، الأردن، 2012، ص93.

2-3-2- دور التنويع الإقتصادي في التنمية المستدامة.

تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الحاجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية وكذا إدارة البيئة من خلال الموارد الموجودة فيها لتحقيق رفاهية مستدامة للبشرية، ففي جوهرها هي عملية التغيير في إستغلال الموارد إتجاه الإستثمارات بإستخدام تكنولوجية متطورة، والتغيير المؤسسي كلها في تناسق وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الإحتياجات الإنسانية والتطلعات ولقد تم تحديد مفهومين أساسيين للتنمية المستدامة هما: [1]

- **الأساس الأول**: متعلق بالحاجات ومنه الإحتياجات الأساسية للفقراء في العالم، والتي يجب أن تعطى أهمية قصوى.

- **الأساس الثاني**: مرتبط بفكرة الحدود من خلال التأثير التكنولوجي والتنظيم الإجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الحاجيات الحالية والمستقبلية الأفراد.

إن التنويع الإقتصادي من منظور التنمية المستدامة يعد ضمانا للإستقرار الإقتصادي على المدى الطويل، بإعتباره عملية توسيع مجال الأنشطة الإقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إذ أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فحسب ولكنه يعزز استقرار الإقتصادات من خلال تنويع قاعدتها الإقتصادية، كما أنه يمتلك القدرة على تمكين الإقتصاد على التكيف وضمان الأفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. كما أن التنويع الإقتصادي لديه الميل لتلبية الإحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الإحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفيـر فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الإقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من المجتمع، كما أنه يعمل أيضاً على توسيع قدرة البيئة على تلبية إحتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الإجتماعي وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على إستغلال جانب واحد

[1]. Documents Gathering a body of global agreements,« **Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development**», sur le lien: http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm, consulté le 05/11/2018 à 17h00.

من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، ضف أن التنويع الإقتصادي يسهم في بناء إقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة بين الأجيال. [1]

2-3-2-1- ضوابط نجاح سياسة التنويع الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط: إن تأمل في واقع عدد من الدول المصدرة للنفط وبصفة خاصة الدول العربية نجد أن معظم هذه الدول تعتمد بشكل خاص في دخلها القومي سلعة واحدة أوعدد محدود من السلع، وهذه السمة من شأنها تجعل هذه الإقتصادات عرضة للتقلبات والآثار على مستوى الإقتصاد المحلي، سواء منه ما يتعلق بالدخل المولد من إنتاج هذه السلع أوإعتماد عدد آخر من القطاعات الإقتصادية على إنتاجها ومما لا شك فيه أن تغيير هذا الواقع في فترة قصيرة نسبياً أمراً غير ممكن، بل يتطلب الأمر تبني إستراتيجية اقتصاية تأخذ بعين الإعتبار هذا الواقع تكون منطلقا لتوجه هذه الدول لتنويع مصادر الدخل بحيث تعمل على تفادي الإختلال الهيكلي في إقتصاداتها، وتجنب في الوقت ذاته ما قد ينشأ عن ذلك من إختناقات عديدة مما يستوجب إستغلال كافة الإمكانيات المتاحة الطبيعية أوالمكتسبة: كالمعادن، النفط، المهارات والتكنولوجيا...، بالإضافة إلى سياسات ناجحة من شأنها ضمان تدفقات نقدية حقيقية كالإستثمار، التجارة، الأعمال الحرة. [2]

2-3-2-2- الأهداف التنموية في ظل إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الدول المصدرة للنفط: يعد التنويع الإقتصادي جوهر إستراتيجيات التنمية في الدول المصدرة للنفط لبناء إقتصاد غير نفطي، وإستراتيجية التنويع الإقتصادي ليست جديدة ضمن المخططات التنموية للدول المصدرة للنفط وبصورة خاصة العربية منها فلقد كان دائما حاضرا في جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط والغاز المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا للدخل في هذه البلدان قبل نحو نصف قرن، والهدف من تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي تحقيق مايلي: [3]

---

[1]. Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, «**Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**», authors & Scientific Research publishing, 2015, sur le lien: http://www.scirp.org/joutnal/ojps, p79, consulté le 08/12/2018 à 14h00.

[2]. عبد الله حسين وأخرون، «**الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**»، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، طبعة الأولى، 2007، ص90.

[3]. عبد المجيد يوسف وأخرون، «**الموارد الإقتصاية**»، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص73.

- **بناء درع إقتصادي يحمى من تقلبات سوق النفط العالمية:** إن التنويع الإقتصادي العالي يعتبر كدرع إقتصادي يحمي من تقلبات سوق النفط العالمية خاصة وأن البلدان المصدرة للنفط تشهد تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات الحكومية مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد، وكثيرا تترجم هذه التقلبات إلى أداء ضعيف وأكثر تقلبا للنمو مقارنة بالبلدان غير الغنية بالموارد.

- **خلق إستدامة في النمو الإقتصادي عند نضوب الموارد النفطية:** على إعتبار أن النفط مورد ناضب فإن موارد الحكومات سوف تتراجع وبالتالي ستضعف قدراتها على دعم النمو الاقتصادي، وتقتضي عملية استدامة النمو تطوير قطاعات جديدة لتولي وتوفير مصادر بديلة للإيرادات عندما تتضاءل صناعة النفط والغاز بشكل كبير، كما ينبغي أن يصبح الاستثمار الخاص دافع قوي للنمو وذلك في حال عدم توفر إمكانية الحفاظ على الإستثمارات العامة بمعدل كبير.

- **دعم القطاع الخاص مما يوفر إستدامة للنمو والتوظيف والتنافسية:** إن جانب من الزيادة في التنويع الإقتصادي تنعكس في نشاط اقتصاد القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة من القطاعات المربحة، فمن شأنه أن يوفر مصدرا أكثر استدامة من فرص العمل المنتجة والحد من تعرض إجمالي العمالة للتقلبات ونفاد مصادر التمويل، كما أنه بذل جهود متواصلة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل توسيع قواعد الإنتاج غير النفطي وصادرات إقتصاد البلد المعني، وخلق فرص عمل لتلبية إحتياجات القوى العاملة المتنامية.

بناءا على هذا يمكن القول أن التنمية الإقتصادية بحاجة إلى تمويل مستدام، الإستمرارية والكفاية، كما أن عملية التنمية والتقدم الإقتصاديين لا يتوقفان على مدى توفر النفط بالرغم من أهميته فكثير من الدول المتقدمة لا تمتلك هذا المورد بل تستورده مقابل إعتمادها على تطوير قطاعات وأنشطة إقتصادية ذات أهمية كبيرة في العلاقات الإقتصادية الدولية، وإدراكاً لطبيعة النفط كونه سلعة عالمية شديدة المرونة والتأثر بالمتغيرات التي تنتاب الإقتصاد العالمي، ما يجعل الإعتماد الدائم وشبه الرئيسي على ريعه محفوف بالمخاطر، تأتي أهمية التصميم الجاد لتأمين إقتصاد متنوع المصادر يعتمد على النفط ولا يقتصر عليه بالقدر الذي يسمح به العمر الإقتصادي المالية التي تحققها الصادرات النفطية، وصياغة رؤيا تتضمن آلية لتوظيف الفوائض المالية التي تجمعت لديها جراء الصدمات النفطية للنفط ضمن شروط السوق العالمية، مع إرفاق ذلك بإعداد وتصميم توجه جاد لتوسيع الطاقات الإنتاجية

المحلية وبناء قاعدة صلبة قوية للإقتصاد وعليه يمكن إجمال هذا التوجه التنموي للبلدان المصدرة للنفط في تبني إستراتيجية قائمة على محوريين أساسين: [1]

***أولا**: إدارة قاعدة الموارد النفطية بأسلوب أمثل وذلك بذل الجهد لإستغلال النفط على الوجه السليم وإتخاذ تدابير الإستهلاك والإنتاج معاً، والتصرف الرشيد بالموارد الأخيرة.

***ثانيا**: وضع خطط تنموية بديلة طويلة الأجل من خلال: زيادة الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالزراعة وتطوير التصنيع، وتحقيق التكامل القطاعي في الهيكل الاقتصادي، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي بين البلدان النفطية وغير النفطية شرطا أساسيا لنجاح إستراتيجية تقليل الإعتماد على النفط، إعادة تقييم خطط التنمية والإنفاق بشكل معتدل، دون تطرف لردود الفعل حالياً أومرحلياً، والتركيز على الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الإطار.

[1]. عرفان الحسيني، "**نحو تنمية خليجية لا تعتمد على النفط**"، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد42، وزارة الطاقة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 24.

خلاصة:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أهمية التنمية المستدامة كنموذج تنموي تسعى إلى تطبيقه مختلف دول العالم النامية والمتقدمة، وهو ما يتطلب منها تعبئة جميع الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة لديها، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات كلية وقطاعية تسمح بإستغلالها إستغلالا أمثلا وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المنشودة مع الحفاظ على البيئة.

في هذا السياق يعتبر التنويع الإقتصادي أحد أهم الأليات والطرق التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بإعتباره إستراتيجية هادفة إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، الأمر الذي يقوى الإقتصاد الوطني ويعطيه المرونة للتكيف مع المستجدات الطارئة وذلك بغرض بناء إقتصاد مستدام وتحقيق تنمية إقتصادية متوازنة إقليميا وإجتماعيا تنعكس إيجابا على الجوانب البيئية والإجتماعية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة بالجزائر في ظل إستراتيجية التنويع الإقتصادي.

تمهيد:

إن لقطاع المحروقات مكانة هامة في الجزائر لما له من أثر كبير في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية والسياسية، فقد تم ربط المشاكل التنموية ربطا وثيقا بالتغيرات التي تحدث في الأسواق النفطية الدولية، الأمر الذي جعل الإستقرار الإقتصادي مرهونا بتقلبات الأسعار وأدى إلى تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية، نتيجة الإعتماد الكبير على الفوائض النفطية في تمويل السياسات التنموية الرامية إلى إنعاش الإقتصاد الوطني، والتأثير بشكل إيجابي على المتغيرات الإقتصادية الكلية لضمان إستدامة نموه.

من هذا المنطلق سعت الجزائر إلى إعادة هيكلة النشاط الإقتصادي بإتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة المستدامة، وذلك في إطار برامجها التنموية المختلفة التي هدفت إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للإستثمارات الإنتاجية والخدماتية العامة والخاصة، غير أنه رغم الإستراتيجيات الرامية إلى تنويع بنية الإقتصاد لم يتحسن الأداء الإقتصادي الذي لايزال يتصف بمرونة عالية لتغيير أسعار النفط.

في هذا الإطار تظهر أهمية مراجعة السياسات الإقتصادية وإنتهاج إستراتيجيات تنموية جديدة على غرار العديد من الدول التي تمكنت بفضل سياساتها الرشيدة من تنويع إقتصادها، الجزائر كغيرها من الدول تسعى في الفترة الأخيرة إلى حوكمة مواردها من خلال خلق نموذج إقتصادي رائد والسير قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، لذلك قمنا في هذا الفصل بالتطرق لسياسة التنويع الإقتصادي كإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر من خلال التطرق للنقاط التالية:

- إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر.
- إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر.
- واقع التنمية المستدامة في الجزائر وإنعكاسات جهود التنويع الإقتصادي.

3-1- إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر.

إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية تواجه تحديات إقتصادية كبيرة ناجمة عن إعتماد إقتصاداتها على إستغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي على إقتصادها، كونه المورد الأساسي لها، في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، وتتطلب مواجهة هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الإقتصادات، من خلال التوجه نحو التنويع الإقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الإقتصاد ويعزز إستقراره وتوازنه، ويضمن إستدامته، والأهم من ذلك يحقق الإنتقال من إقتصاد منكشف كلياً على أسعار النفط إلى إقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع، وقد سعت الجزائر إلى بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بالموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وفيما يلي عرض لسياساتها الرامية لتنويع إقتصادها.

3-1-1- سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر.

إن إعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط يثير تحديين رئيسيين: الأول هو كيف يمكن إنتهاج أفضل السبل الإقتصادية في الجزائر التي تقلل من الإعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الإقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية، أما الثاني فهو كيف يمكن توجيه الإقتصاد الجزائري نحو تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت عن الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات، وقد سعت الجزائر منذ الإستقلال لبناء إقتصاد إنتاجي معتمدة في ذلك على ثرواتها الطبيعية، فوضعت العديد من السياسات التنموية الرامية إلى النهوض بالإقتصاد الجزائري والرفع من قدرته التنافسية. [1]

3-1-1-1- أهداف سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر: تتمثل أهداف سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر فيما يلي: [2]

- دعم القطاعات غير النفطية من أجل خلق إقتصاد تنافسي قادر على الإندماج في الإقتصاد العالمي.

---

[1]. دحمان عبد الفتاح وأسماء بللعما، « **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** »، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد:07، العدد:01، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2018، ص180.

[2]. محمد كريم قروف، « **قياس وتقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (1980-2014)** »، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2016، ص18.

- تقليص المخاطر التي يتعرض لها الإقتصاد الجزائري من جراء إعتماد أدائه على القطاع النفطي.
- توسيع قاعدة الإيرادات من خلال تنويع مصادر الدخل.
- توسيع فرص الإستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.
- زيادة القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.
- زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الإقتصادية.

3-1-1-2- **سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر**: تتضمن سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر المحاور التالية: [1]

- **تطوير القطاعات غير النفطية**: عملت الجزائر على تطوير مختلف القطاعات الإقتصادية، من خلال تخصيص جزء من العوائد النفطية لتمويل برامجها التنموية بما يؤدي إلى تعزيز دورها في الإقتصاد.

* **قطاع الصناعة**: سعت الجزائر منذ إستقلالها إلى بناء قاعدة صناعية متكاملة ومتنوعة، حيث كان الإنتاج موجها للسوق الداخلية بهدف تحرير الإقتصاد الجزائري، كما قامت بعدة إصلاحات إقتصادية بداية من عقد التسعينات بهدف تشجيع الصناعات الثقيلة التي تعد أساس بناء هيكل إقتصادي قوي، ثم وضع إستراتيجية صناعية شاملة تأخذ بعين الإعتبار كافة معطيات المحيط الإقتصادي الجزائري والتي تمثلت محاورها فيما يلي:

- ✓ إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعيا.
- ✓ الإنتشار القطاعي للصناعة.
- ✓ إنتشار وتوسع حيز الصناعة.

* **قطاع الزراعة**: عملت الجزائر على تطوير قطاع الزراعة من خلال توجيه جزء من الإيرادات النفطية لتطويره وتحديثه، عن طريق تمويل عمليات إدخال المكننة المتطورة والأساليب الحديثة في عمليات إستغلال الثروة الزراعية.

* **تطوير القطاع السياحي**: وذلك من خلال بناء وتجهيز مختلف المرافق السياحية وما يرتبط بها من بنية تحتية، وتكوين العمالة المتخصصة في هذا المجال.

[1]. نور الدين جليد ورشيد بوعافية، "**الإقتصاد الجزائري 50 سنة من الإستقلال**"، منشورات مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 46.

* **تطوير قطاع الموارد البشرية وتنمية إقتصاد المعرفة:** من خلال تطوير وتحديث مناهج التربية والتعليم والبحث والتطوير، والإهتمام بالمستوى الصحي للأفراد بما يكفل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

* **تطوير مصادر الطاقة البديلة:** التي تمتلك فيها الجزائر إمكانيات كبيرة كالطاقة الشمسية، المائية، وطاقة الرياح.

* **تطوير الهياكل القاعدية:** من طرق، موانئ ومطارات، مؤسسات تعليمية وتكوينية، ومختلف الهياكل الأخرى الضرورية لخلق ديناميكية إقتصادية وإجتماعية داخل الدولة.

* **تحسين بيئة الأعمال:** عملت الجزائر على تحسين بيئة الأعمال بهدف توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمارات وتشجيع القطاع الخاص للإسهام الجاد في عملية التنمية عن طريق تطوير وتحديث الإطار التشريعي لتنظيم الأنشطة الإقتصادية بغرض رفع مستوى الأداء الإقتصادي. [1]

3-1-2- الجهود الجزائرية لتنويع الإقتصاد الوطني.

إن مختلف البرامج التنموية التي سطرتها الدولة الجزائرية، لأغراض تحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة من2000- 2014 ولعل الوصول لبناء إقتصاد حديث ومتنوع، والعمل على فك إرتهان الإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وإيرادات، يعتبر ضمن صلب الأهداف الإقتصادية لهذه البرامج التنموية، والتي رصدت لها إعتمادات مالية كبيرة وفيما يلي تفاصيل هذه البرامج:

3-1-2-1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001- 2004: خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري (حوالي 07 مليار دولار أمريكي) وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسين الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وقد تزامنت هذه العمليات مع مجموعة من الإجراءات

[1]. موسي عبد الناصر ولويزة فرحاتي، "**تجارب دولية في حاضنات الأعمال، الفرص والتحديات**"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية :التكوين وفرص الأعمال، 06،07 و08 أفريل 2010، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 18.

الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، وقد إنحصرت الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج في ثلاث أهداف رئيسية هي: [1]

- تحقيق التوازن الجهوي.
- إنشاء مناصب الشغل لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية.
- مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ضمن هذا الإطار تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول(3،1) يوضح ذلك:

الجدول رقم(3،1): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004).

الوحدة مليار دينار

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %	عدد مناصب الشغل المستهدفة (ألف منصب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1	148.8
تنمية محلية وبشرية	71.8	70.8	53.1	6.5	204.2	38.8	50.75
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4	230
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6	-
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100	580

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004، ص87.

من خلال الجدول أعلاه رقم(3،1) يتبين لنا ما يلي:

[1]. نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر فالفترة** (2000-2010)"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص46.

أ- إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرامج، حيث إستفاد من مبلغ قدره 210.5 مليار دج أي ما يعادل40.1% من الإعتمادات المالية الإجمالية، وزعت على الشكل التالي:

- التجهيزات الهيكلي: بمبلغ 142.9 مليار دج وتشمل البنى التحتية للمياه 31.3 مليار دج، البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج، قطاع الأشغال العمومية 54.3 مليار دج، الإتصالات السلكية واللاسلكية 10مليار دج.
- تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات :بمبلغ 67.6 مليار دج لتعزيز التنمية في هذه المناطق وتحسين ظروف المعيشة فيها وحماية البيئة وتجمعات المياه.

إن دعم هذا القطاع من شأنه أن يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة من خلال توسيع مجال النشاط، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، كما يساهم في توفير الظروف الملائمة للإستثمار المحلي والأجنبي.

ب- بلغت نسبة المبالغ المخصصة للتنمية المحلية والبشرية38.8% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج، وهو ما يعزز من فرص تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، وتحسين الإطار المعيشي للمواطن كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

ج- قطاع الفلاحة والصيد البحري إستفاد فقط من مبلغ 65.4 مليار دج وهو ما يمثل 12.4% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن القطاع قد إستفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 هو " المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA "،وبالتالي فإن هذا المبلغ يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، وقد تركز أساسا حول تكثيف الإنتاج الفلاحي لترقية صادرات المنتجات الزراعية وتحويل أنظمة الإنتاج للتصدي لظاهرة الجفاف وحماية النظام البيئي الرعوي ومعالجة ديون الفلاحين، أما في مجال الصيد البحري فقد إعتمد البرنامج عدة آليات أهمها:

- توفير موارد للصندوق الوطني للمساعدة على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المالية.
- إنشاء مؤسسة الإئتمان لصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية وحل مشكل ديون الصيادين.

د- يقدر المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات ب 45 مليار دج أي نسبة8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لتنفيذ هذا البرنامج، والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

3-1-2-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009: خصص لهذا البرنامج عند إنطلاقه سنة 2005 مبلغا قدره حوالي 4203 مليار دج إلا أن هذا المبلغ وصل في نهاية الفترة إلى حدود 17500 مليار دج،[1]وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن إيضاحها من خلال الجدول (3،2) الموالي:

الجدول رقم(3،2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005- 2009).

الوحدة مليار دينار

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز.	192.5	%45.5
- باقي القطاعات.	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	%40.5
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	337.22	
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	
- الصناعة وترقية الإستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	8.0
5-برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	50	%1.2

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009، على الرابط:

http://www.premier-ministre.gov.dz/, consulté le 20/10/2018 à 21h00

[1]. بيان إجتماع مجلس الوزراء، " **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**"، على الرابط:
www.mae.dz, consulté le 21/09/2018 à 20h30.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم(3،2) نلاحظ أن هذا البرنامج قد ركز أساسا على ظروف معيشة السكان حيث رصد لهذا الجانب مبلغ 1908.5 مليار دج وهو ما يمثل45.5 % من المبلغ الإجمالي، ويركز هذا البرنامج الفرعي على تحسين الظروف الإجتماعية للأفراد ودفع عملية التنمية البشرية بشكل أساسي.

كما حاز قطاع الهياكل القاعدية على ثاني أكبر إعتماد مالي ضمن البرنامج حيث قدر بحوالي 703.1مليار دج أي ما نسبته 40.5 % من إجمالي الإعتمادات المالية، ويشمل مواصلة تطويـر قطاع الأشغال العمومية، والمياه وكذا التهيئة العمرانية.

بينما قدرت الإعتمادات المالية المخصصة لدعم التنمية الإقتصادية بحوالي 3337.2 مليار دج أي حوالي 08 % فقط من إجمالي المبالغ المالية للبرنامج، وقد وجهت أساسا لتطوير ودعم قطاعات الإنتاج الحقيقي وأهمها قطاع الصناعة بما فيها النفطية، وقطاع الفلاحة، والسياحة، وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير إستخدام الطاقات البديلة.

كما تم تخصيص ضمن هذا البرنامج أيضا مبلغ 203.9 مليار دج لتطوير وتحسين الخدمة العمومية المرتبطة بقطاعات العدالة والداخلية والمالية والتجارة، وكذا قطاع البريد والإتصال، وقد سطرت الدولة مجموعة من الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج تمثلت أهمها فيما يلي: [1]

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو إقتصادي لا تقل عن05 % طوال فترة تنفيذ البرنامج.
- إنشاء 100.000 مؤسسة إقتصادية جديدة.
- توفير مليوني منصب شغل عبر الإستثمار الذاتي أوعبر التوظيف في جميع القطاعات.
- إنشاء 150 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني.
- توفير مليون متر مكعب من المياه الصالحة لشرب يوميا عن طريق التحلية يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.

[1]. عبد الرحمن تومي، "**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**"، دار الحمدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص86-87.

- توفير الظروف الملائمة لإستقبال مليون طالب جامعي مع نهاية البرنامج، إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجال التربوي: الإجتماعية، الثقافية، الطاقوية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية المواطنين في شتى ربوع الوطن.

3-1-2-3- برنامج الإستثمارات العمومية 2010- 2014: يعتبر برنامج الإستثمار العمومي تتمة للبرامج السابقة التي إنطلقت منذ سنة2001، ضمن إطار ديناميكية إعادة الإنعاش للإقتصاد الوطني، وقدرت الإعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 21215 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار أمريكي، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى قسمين هامين: [1]

- **القسم الأول:** بغلاف مالي قدره 9700 مليار دج، خصص لإستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز: أشغال عمومية، هياكل قاعدية...إلخ.
- **القسم الثاني:** بغلاف مالي قدره 11524 مليار دج، خصص لإنجاز مشاريع جديدة مع توجيه أكثر من 40% من الإستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

وقد سطرت الدولة جملة من الأهداف لهذا البرنامج أهمها ما يلي:

* إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل.
* إنعاش وتحديث المؤسسات الإقتصادية العمومية وإنشاء وتحديث 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، مع تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
* دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الإعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الغابي منه أوالرعوي.
* إستكمال وتحديث وترميم وإنجاز ما لايقل عن 12030 كم من الطرق بما فيها الطريق السيار شرق غرب، إضافة إلى إنجاز وتحديث 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، وكسح وتدعيم25 ميناء آخر، بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.
* بالنسبة إلى قطاع التربية إنجاز أكثر من 3100 إبتدائية، و 1100 إكمالية، و 840 ثانوية.

---

[1]. بيان مجلس الوزراء، « **برنامج التنمية الخماسي**»، 2010- 2014، على الرابط:
www.mae.dz, consulté le 23/09/2018 à 10h00.

* بالنسبة للتعليم العالي إنجاز 600000 ألف مقعد بيداغوجي، و 400000 مكان للإيواء، وتوفير 44 مطعم جامعي.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة محاور رئيسية يمكن توضيحها في الجدول(3،3):

الجدول رقم(3،3): التوزيع القطاعي لبرنامج الإستثمارات العمومية (2010- 2014).

الوحدة مليار دج

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان :	9903	%45.42
- السكن.	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
- الصحة.	619	
- تحسن الخدمات العمومية.	1800	
- باقي القطاعات.	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	%38.52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
- قطاع المياه.	200	
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	3500	%16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، على الرابط:

www.mae.dz, consulté le 23/09/2018 à 11h00.

بنـــــاءا على ما تم إيراده في الجدول أعلاه رقم (3،3) فقـد تم تقسيم إعتمادات البرنامج الخـمـاسي 2010 - 2014 كما يلي:

- ✓ قطاع التنمية المحلية والبشرية إستفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج أي ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج.

- ✓ قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي الإعتمادات.
- ✓ قطاعات الصناعة: الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل إستفادت من مبلغ 3500 مليار دج بنسبة16.05% من إجمالي الإعتمادات المالية للبرنامج.

وعموما يمكننا القول إن التوزيع القطاعي للإعتمادات المالية التي تم رصدها لهذا البرنامج الخماسي، يعكس رغبة الدولة في إستهداف تطوير أهم القطاعات التي تؤثر بصفة مباشرة على معدلات النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات ومستويات التشغيل، والمساهمة في بناء إقتصاد وطني متنوع وقوي.

3-1-3- عرض وتحليل أهم المؤشرات الكمية لقياس التنويع الإقتصادي في الجزائر.

يمكن تقييم الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى نجاح الجيود الرامية إلى تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بقياسه وتحليلها، بالإضافة إلى قياس التنويع الإقتصادي بإستخدام مؤشر هير فندال هيرشمانHerfindahl-Hirschman Index.

3-1-3-1- التنويع في النشاطات الإنتاجية: نتيجة للسياسة المنتهجة من طرف الجزائر لتدعيم تنويع الأنشطة الإنتاجية من خلال صيغ مختلفة وأشكال متعددة محاولة منها في الرفع من نسبة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يظهر من خلال الجدول رقم(3،4):

الجدول رقم(3،4): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي(1992-2017).

السنة / القطاعات الإنتاجية	1992 (%)	1997 (%)	2002 (%)	2007 (%)	2012 (%)	2017 (%)
المحروقات	30.2	27.4	39.4	44.7	34.7	18.9
الفلاحة	8.7	11.1	8.4	7.7	8.4	11.7
الصناعات خارج المحروقات	8	8.6	7.2	5.3	5	5.4
بناء وأشغال عمومية	9.94	9.47	8.17	7.52	10.4	11.5
خدمات خارج الإدارة العمومية	22.79	23.71	20.30	19.61	21.9	27.4
خدمات الإدارة العمومية	12.5	12.7	11.2	8.5	13.5	17.2

المصدر :تقارير بنك الجزائر على الرابط:

www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm, consulté le 24/09/2018 à 11h20.

من خلال قـرأة أوليــة للجدول السابق رقم (3،4) وتحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي يتضح لنا ما يلي:

- الإعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات.
- أهمية المحروقات بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 30.2% سنة 1992 إلى18.9% سنة 2017، وذلك نتيجة إرتفاع مساهمة أغلب القطاعات الإقتصادية المتبقية بدرجات متفاوتة .*
- شهدت قطاعات الإنتاج الحقيقي (الفلاحة والصناعة) تذبذبا مستمرا حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي11.7% سنة2017 وهي مساهمة ضئيلة، بينما عرف قطاع الصناعة تراجعا ملحوظا ومتزايدا والذي لم يتعد نسبة05.4% سنة 2017.
- شهد قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة مساهمة متزايدة في الناتج المحلي في الجزائر حيث إرتفعت نسبته من سنة 1992 إلى سنة 2017، وهذا يعود بالأساس إلى ما تم تسخيره من إمكانيات مالية ضخمة لتطوير هذا القطاع في الجزائر والذي كان يعرف تدهور كبيرا قبل هذه الفترة.

ولتقييم التنويع الإقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للإقتصاد تم حساب مؤشر هير فندال هيرشمان للفترة الزمنية 1992- 2017 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والجدول رقم(3،5) يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم(3،5): مؤشر هير فندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي(1992-2017).

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2017
مؤشر هير فندال وهيرشمان	0.18	0.17	0.22	0.25	0.20	0.17

المصدر :من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3،4).

من خلال معطيات الجدول رقم (3،5) نلاحظ إنخفاض قيمة معامل هير فندال هيرشمان وإقترابها من الصفر وخاصة في السنوات التي تراجعت فيها أسعار النفط وهو ما يدل على حدوث تنويع إقتصادي ملحوظ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

* التراجع من الناحية النسبية قد لا يعني بالضرورة التراجع من ناحية القيمة.

3-1-3-2- **التنويع في الإيرادات الحكومية:** نتيجة للسياسة المنتهجة من طرف الدول للتنويع في الإيرادات الحكومية من خلال صيغ مختلفة وأشكال متعددة محاولة منها في الرفع من نسبة الإيرادات الحكومية من مختلف القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات والجدول رقم(3،6) يبين التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية في الجزائر:

الجدول رقم(3،6): التوزيع النسبي للإيرادات الحكومية(1992-2017).

الإيرادات / السنة	نسبة الإيرادات النفطية (%)	نسبة الإيرادات الأخرى (%)
1992	57.8	42.2
1997	59.7	40.3
2002	76.9	23.1
2007	76.3	23.5
2012	66.1	33.9
2017	46.5	53.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر على الرابط:

www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm, consulté le 18/09/2018 à 09h00.

من خلال الجدول رقم (3،6) يتضح أن نسبة الإيرادات الأخرى إلى إجمالي الإيرادات الحكومية قد بلغت 42.2%عام 1992، وإرتفعت إلى 53.5% عام 2017، بزيادة قدرها 11.3 نقطة مئوية، مما يعني أن الإيرادات الحكومية قد إزداد إعتمادها على الإيرادات الأخرى في المقابل إنخفضت نسبة الإيرادات النفطية من 57.8% عام 1992 إلى 46.5% عام 2017 أي تراجع قدره 11.3 نقطة مئوية مما يعد مؤشرا إيجابيا للتنويع الإقتصادي.

الجدول رقم(3،7): معامل هير فندال هيرشمان للإيرادات الحكومية(1992-2017).

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2017
معامل هير فندال وهيرشمان	0.51	0.51	0.64	0.63	0.55	0.50

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3،6).

في قرأة أولية للجدول رقم (3،7) يتضح أن معامل هير فندال هيرشمان قد شهدت قيمته تراجعا ملحوظا من0.51 إلى0.50 أي 0.01 نقطة مئوية خلال الفترة من1992-2017 وهو دليل على إرتفاع درجة التنويع الإقتصادي في الإيرادات الحكومية خلال هذه الفترة.

أ- **التنويع في الصادرات:** الجدول رقم (3،8) يبين تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات في الجزائر.

الجدول رقم(3،8): تطور مؤشري تركيز وتنويع الصادرات(1992-2017).

السنة / المؤشر	1992	1997	2002	2007	2012	2017
مؤشر تنويع الصادرات	-	-	-	-	-	-
مؤشر تركيز الصادرات	0.523	0.51	0.51	0.58	0.52	0.49

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأونتكاد-، على الرابط:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx, consulté le 13/10/2018 à 23h00.

من خلال الجدول أعلاه رقم (3،8) يتضح أن مؤشر تركيز الصادرات قد شهد إنخفاضا مستمرا خلال نفس الفترة الزمنية إذ تراجعت قيمته من 0.523% إلى0.49% وهو ما يعني أن صادرات الجزائر لم تعد تركز على سلعة واحدة أومورد واحد (أنظر الملحق رقم1).

ب- التنويع في الواردات: للوصول إلى تقييم مدى تحقيق الإقتصاد الجزائري تنوعا في بنية الواردات فقد تم الإعتماد على مؤشري تركيز وتنويع الواردات والجدول التالي رقم(3،9) يبين تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات(1992-2017):

الجدول رقم(3،9): تطور مؤشري تركيز وتنويع الواردات(1992-2017).

السنة / المؤشر	1992	1997	2002	2007	2012	2017
مؤشر تنويع الواردات	-	-	-	-	-	-
مؤشر تركيز الواردات	0.084	0.089	0.088	0.086	0.087	0.077

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- الأونتكاد-، على الرابط:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx consulté le 13/10/2018 à 23h30.

من خلال ملاحظة قيم الجدول رقم (3،9) نجد حدوث تغيرات في مؤشر تركيز الواردات حيث إنخفضت قيمته من 0.084 إلى 0.077 خلال الفترة الزمنية من1992 إلى2017 وهو ما يدل على عدم تركز الواردات في فئات محددة(أنظر الملحق رقم 2).

3-1-3-3- التنويع في العمالة: لقد سعت الدولة الجزائرية للتنويع في العمالة عن طريق تدعيم تشغيل الشباب من خلال صيغ مختلفة وأشكال متعددة وعن طريق فتح عديد الوكالات الوطنية المتخصصة في ذلك بالتنسيق مع البنوك نجد أن التنويع في العمالة في الجزائر يتفاوت من قطاع إلى أخر وكذا إتجاهه العام نحو الزيادة أوالنقصان يتباين في السنوات الأخيرة في القطاع نفسه وهو ما يظهر من خلال الجدول رقم (3،10) التالي:

الجدول رقم(3،10): توزيع قوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية(1992-2017).

السنة / القطاعات الإنتاجية	1992	1997	2002	2007	2012	2017
الفلاحة	24.19	23.80	27.04	11.66	10.57	8.65
الصناعة	10.06	9.98	8.46	13.73	13.04	12.99
البناء والأشغال العمومية	15.16	15.69	16.69	19.37	16.60	16.76
نقل، إتصالات، تجارة ...	50.57	51.53	47.78	55.22	59.77	61.58

المصدر: تقارير بنك الجزائر على الرابط:

www.bank-of-algeria.dz/htm/rapport.htm, consulté le 20/10/2018 à 19h20.

من خلال الجدول السابق رقم(3،10) يتبين إنخفاض حصة قطاع الفلاحة من قوة العمل من 24.19 عام1992 إلى 8.65 عام 2017 أي 15.59 نقطة مئوية، وقطاع الصناعة 0.14 نقطة مئوية، وإرتفعت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية من 15.16إلى 16.76 أي1.44 نقطة مئوية خلال نفس الفترة الزمنية وكذا النقل، إتصالات، تجارة، خدمات وإدارة من 50.57 إلى 61.58 أي 11.47 نقطة مئوية وهو ما يدل على حدوث تغيرات في توزيع قوة العمل في معظم القطاعات الإقتصادية منها ما شهد إرتفاعا في درجة التنويع الإقتصادي وأخرى إنخفاضا دون أن يكون لها إتجاها محددا كما يتضح من خلال الجدول تركز للقوى العاملة في قطاعي البناء والأشغال العمومية، والنقل، إتصالات، تجارة، خدمات وإدارة.

الجدول رقم(3،11): معامل هير فندال هيرشمان لقوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية(1992-2017).

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2017
معامل هير فندال هيرشمان	0.34	0.35	0.33	0.37	0.41	0.43

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3،10).

في قرأة أولية للجدول رقم (3،11) يتضح أن قيمة معامل هير فندال هيرشمان قد عرفت إرتفاعا مستمرا من 0.34عام 1992 إلى 0.35 عام 1997 أي0.01 نقطة مئوية، وهو ما يدل على إنخفاض درجة التنويع الإقتصادي لقوة العمل حسب القطاعات الإنتاجية لتتراجع قيمته إلى 0.33 عام2002 والتي شهدت زيادة في درجة التنويع بشكل عام لتعاود الإرتفاع مرة أخرى إلى 0.43 عام2017 وهو مؤشر سلبي على تراجع درجة التنويع الإقتصادي لقوة العمل في الجزائر.

3-1-3-4- **المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي**: الجدول رقم(3،12) يبين قيم مؤشر التنويع الإجمالي-المركب- في الجزائر خلال الفترة 1992-2017.

الجدول رقم(3،12): المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي(1992-2017).

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2017
مؤشر هير فندال هيرشمان	0.34	0.34	0.40	0.40	0.37	0.37

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق رقم (3،12) يتبين التراجع في المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي وهو ما يدل على تزايد درجة تنويع الإقتصاد الجزائري بشكل ملحوظ.

3-2- إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ومعوقاتها.

لقد وضعت الجزائر آليات مؤسساتية وقانونية ومالية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، أعطت نتائج جديرة بالإعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، الحماية والإرتقاء بالوقاية الصحية، تحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية إتخاذ القرار المتعلق بعملية التنمية. وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين.

3-2-1- إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر.

إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى إقتصاديا كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من إستغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات، ففي الجزائر هناك بعض المؤشرات تعززها التوجهات والتحديات التي تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامـــة وتتمثل هذه المؤشرات لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر فيما يلي:

3-2-1-1- توجهات إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر: لتحقيق التنمية المستدامة قامت السلطات الجزائرية بوضع إستراتيجية شاملة للنهوض والإصلاح في مجالي البيئة والتنمية المستدامة ترتكز على أداتين هامتين:

- مخطط عمل وطني للبيئة والتنمية المستدامة(PNAE.DD).
- إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة(SNE.DD).

حددت الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

- ✓ تحسين صحة ونوعية معيشة المواطنين.

- ✓ المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحسين مردوديته.
- ✓ تخفيض الخسائر الإقتصادية وتحسين المنافسة.
- ✓ المحافظة الشاملة على الإقليم.

عند تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية من المنتظر أن تتمكن من وضع الركائز الأولية لتنمية مستدامة وهذا إنطلاقا من تفعيل فكرتين رئيسيتين تتمثلان في:

- إدماج حقيقة الإقليم في الإستراتيجية التنموية للبلاد قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.
- وضع سياسات عمومية فاعلة قصد مواجهة العوامل الخارجية للبيئة والمخربة لها والتحكم في نمو النشاطات الإقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

3-2-1-2- **مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر**: رغم تعدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر إلا أنه نظرا لعدم توفر المعطيات سوف يتم عرض البعض منها فقط، والمتعلقة بالجوانب الإقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية.

- **الجانب الإقتصادي**: لتقييم واقع التنمية الإقتصادية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

***مؤشر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات إستخداما في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى التنمية وتقييم الاستدامة، والجدول رقم(3،13) يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1992-2017.

الجدول رقم(3،13): النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017).

السنة / المؤشر	1992	1997	2002	2007	2012	2017
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	1.7	1.9	2.4	4.5	1.8	1.8

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات من موقع البنك الدولي، على الرابط:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.CD&country= , consulté le 20/09/2018 à 21h30.

من خلال الجدول رقم(3،13) نلاحظ أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تزايدا إنطلاقا من سنة1995 ، وسجل أعلى نسبة سنة 2005 التي تمثل سنة بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الذي ركز أساسا على تحسين ظروف معيشة السكان وهذا راجع إلى إرتفاع نسب النمو الإقتصادي نتيجة سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة في الجزائر بسبب إرتفاع مداخيل المحروقات التي مثلت 87.5 % من النفقات الجارية سنة2013 ، والتي كان لها أثر إيجابي على حجم الإستهلاك والنشاط الإقتصادي على المدى المتوسط .[1]

* **مؤشر نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي**: يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الإقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم رأس المال فيه، والجدول الموالي رقم(3،14) يبين قيمه في الجزائر خلال الفترة 1992-2017.

الجدول رقم(3،14): نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1992-2017).

السنة / المؤشر	1992	1997	2002	2007	2012	2017
نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	28.6	30.9	23.6	31.7	41.4	51.1

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات من موقع البنك الدولي، على الرابط:

http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.PP.CD&country= , consulté le 20/09/2018 à 22h00.

من خلال الجدول السابق رقم(3،14) نلاحظ أن إرتفاع نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2017 نظرا لزيادة الإستثمارات بعد إرتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية، وذلك راجع إلى قيام الجزائر بالعديد الإستثمارات في إطار العديد من البرامج التنموية والتي وجهت أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع إلى تحرك الإقتصاد الوطني في إتجاه النمو غير المتوازن بسبب إنجاز مشاريع البنية

[1]. التقرير السنوي لبنك الجزائر،2014 ، ص86، على الرابط:
www.bank-of-algeria.dz/html/communicat_mo3.htm, consulté le 25/09/2018 à 20h00.

الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي وما يرتبط به من بنية إقتصادية وخدمات إجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للإستثمارات على قطاعات الإنتاج.

- **الجانب الإجتماعي**: لتقييم واقع التنمية الإجتماعية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

***مؤشر التنمية البشرية**: وهو يعتبر من أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المجال الإجتماعي، والجدول رقم(3،15) يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1992-2017.

الجدول رقم(3،15): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1992-2017).

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2017
مؤشر التنمية البشرية	0.537	0.564	0.602	0.733	0.677	0.736

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية على الرابط:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml, consulté le 20/08/2018 à 23h20.

من خلال الجدول السابق رقم(3،15) يتضح أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا على مستوى التنمية البشرية، ويتجلى هذا التحسن بوضوح بعد سنة 2002، نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما مكن الجزائر من تحقيق عوائد مالية مرتفعة ساعدت بصورة كبيرة في تمويل برامج التنمية الكبرى، وما نتج عنها من إرتفاع في الإستثمارات العمومية، وبالتالي التحسن في الخدمات التعليمة والصحية وزيادة نسب التشغيل وإرتفاع مداخيل الأسر وكل هذه العوامل ساعدت في تحسن مستويات التنمية البشرية في الجزائر وهذا ما يمكن توضيحه من خلال مايلي:

أ- التعليم: حظي قطاع التعليم في الجزائر بإهتمام في مختلف برامج التنمية الوطنية منذ الإستقلال حيث يضمن الدستور الجزائري أحقية وإلزامية التعليم حتى سن 16 سنة، ويأخذ التعليم الأولوية في إنفاق الدولة، حيث خصصت الجزائر 19.6% من ميزانية الإستثمار لقطاع التعليم سنة 2017 مقابل 14.2% سنة 2002، كما شكل الإنفاق على التعليم ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2017 كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة نسبة 72.6% سنة2017 وهو ما يدل تحسن وضعية هذا القطاع. [1]

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "**تقرير التنمية البشرية**"، 2014، على الرابط:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml, consulté le 20/10/2018 à 10h00.

إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة لاتزال أنظمة التعليم غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة وخاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والإتصال في أساليب التدريس، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل في المجال التقني وتركيزها على الكم بدل النوع.

ب- الصحة: حاولت الجزائر منذ إستقلالها توفير حاجيات سكانها في مجال الصحة، وتتميز منظومة الصحة بسيطرة القطاع العمومي الذي يعد الإطار الأساسي الذي يوفر العلاج من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها، حيث بلغ حجم الإنفاق على هذا القطاع ما يقدر بـ3.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، الأمر الذي أدى إلى تحسن الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب إنخفاض معدل الوفيات وتحسن في الظروف المعيشية، حيث إنخفض عدد الوفيات من الرضع لـ 1000 من المواليد من 34 رضيعا سنة 2012 إلى 17رضيعا سنة2014، كما إنخفض عدد الوفيات من الأطفال دون سن الخمس سنوات لـ 1000 من الأطفال من 34 طفلا سنة 2012 إلى 17 طفلا سنة 2014، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تتميز الرعاية الصحية في الجزائر بعدم إنتظامها وضعف قدرات المنظومة الصحية. [1]

ت- الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد إستقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، والجدول الموالي رقم(3،16) يبين تطور نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1997-2017:

الجدول رقم(3،16): نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1997-2017).

السنة	1997	2002	2007	2012	2017
نسبة الفقر%	23.35	22.98	18.15	16.60	18.95

Sourse: Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement (2017) Rapport National sur Le Développement Humain -Algérie, p : 40.

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "**تقرير التنمية البشرية**"، 2014، على الرابط:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml, consulté le 21/10/2018 à 15h30.

من خلال الجدول رقم(3،16) نلاحظ أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت بشكل ملحوظ ويرجع هذا التراجع لمستويات الفقر إلى إرتفاع سعر النفط الذي سمح بتمويل المزيد من المشاريع الحكومية، وكذلك بفضل الأليات والسياسات والإستراتيجيات التي إعتمدتها الجزائر في مكافحة الفقر منذ مطلع الألفية، إلا أن النتائج المحققة تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات التي تم رصدها، فالجزائر لاتزال تحتل المرتبة 83 عالميا حسب دليل التنمية البشرية لسنة2017 ، فتركيز الإهتمام على زيادة الإنفاق في زيادة الخدمات والرعاية والرفاهية الإجتماعية يشكل جانبا من جوانب التنمية إلا أنه لا يمثل التنمية الشاملة والمستدامة. [1]

ث- البطالة: تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الجزائر فلقد أدى تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي على سوق العمل في الجزائر إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات، حيث تقدر نسبة العاملين إلى مجموع السكان ب 45.4%، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يضفي عليه الطابع المؤقت حيث أن الإستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا وقدرت نسبة التشغيل غير المستقر بـ29.5% في سنة 2015. [2]

من خلال ما سبق يتضح أن تحسن مؤشرات التنمية البشرية لا يرجع إلى نجاعة السياسات المنتهجة بقدر ما هو مرتبط بإرتفاع المداخيل النفطية، أي أنه مرتبط في النهاية بحجم الإنفاق الحكومي على الميادين المرتبطة بالتنمية البشرية وهو ما يشكل تهديدا كبيرا لها نظرا لمحدودية الإنتقال من نموذج التنمية القائم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو النموذج القائم على توسيع الخيارات وقدرات الأفراد.

- **الجانب البيئي**: لمعرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من الناحية البيئية إعتمدنا على المؤشرات التالية:

*** مؤشر متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون**: يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى الإهتمام بالجانب البيئي، والجدول رقم(3،17) يبين متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1992-2017.

---

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "**تقرير التنمية البشرية**"، 2017، على الرابط:
www.un.org/ar/Esa/hdr/PDF/hdr14.pdf, consulté le 20/09/2018 à 22h20.

[2]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "**تقرير التنمية البشرية**"، 2015، على الرابط:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf, consulté le 20/09/2018 à 23h00.

الجدول رقم(3،17): متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (1992-2017).

السنة / المؤشر	1992	1997	2002	2007	2012	2017
متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	03	03.3	02.8	03.2	03.3	03.5

Sourse:http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&Country=, consulté le 23/10/2018 à 18h00.

من خلال معطيات الجدول رقم(3،17) يتضح أن إرتفاع متوسط نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن إستهلاك الطاقة، نظرا لدور قطاع المحروقات كمحرك الإقتصاد الوطني والإرتباط الوثيق بين طبيعة النظام الإقتصادي الدولي وإستنزاف موارد الدول النامية، وهو ما أدى إلى توجه الإستراتيجية الطاقوية الجزائرية نحو زيادة معدلات إنتاج المحروقات لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية وسداد إلتزاماتها الخارجية، ونظرا للأثار البيئية الخطيرة للصناعة البترولية ذات التأثير السلبي المباشر على البيئة والصحة العمومية وهي متعلقة بالخسائر الإقتصادية الناتجة عن إنخفاض قيمة الموارد الطبيعية وتراجع السياحة الدولية وفقدان الحياة الصحية.

***مؤشر نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي:** يعد هذا المؤشر من بين أهـــم المؤشرات التي تـــوضح مدى تضرر البيئة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية المختلفة، والجدول الموالي رقم(3،18) يبين نسبــة الأراضـي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 1992-2017.

الجدول رقم(3،18): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة (1992-2017).

السنة	1992	1997	2002	2007	2012	2017
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	16.2	16.6	16.8	17.3	17.4	42.9

Sourse:http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&series=AG.LND.AGRI.ZS&Country=, consulté le 23/10/2018 à 18h00.

من خلال الجدول السابق رقم(3،18) يتضح أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مساحة الأراضي، والتي عرفت تحسنا مستمرا حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2017 نتيجة المجهودات المبذولة لإستصلاح الأراضي والنهوض بالقطاع الزراعي.

- **الجانب المؤسسي**: يحتل كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال مكانة هامة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية الأمـــر الذي جعل السلطات الجزائرية توليه إهتماما كبيرا من خلال تدعيم الإستثمار العمومي في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال ولو بشكل طفيف حيث إرتفع مـؤشر إنتشار الهاتف النقال إذ بلغ نسبة 97.90% وذلك على حساب الهاتف الثابت الذي لم تبلغ كثافته سوى 13.35% فقط مع العلم أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال يعد أحد أبرز مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والإتصال تطورا في الجزائر إذ بلغ حوالي 40 مليون مشترك خلال سنة 2017. [1]

3-2-2- معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وتحديات تحقيقها.

لتحقيق التنمية المستدامة يجب ضمان المساواة في توزيع الموارد الإقتصادية ووضع إستراتيجيات متكاملة لدعم وتطوير البرامج التنموية من خلال دعم القطاع الخاص وإشراكه في جهود التنمية من خلال إقامة توازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للأفراد، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تعزيز آليات الجودة بإعتبارها ذات أهمية كبرى للتحقيق التنمية المستدامة وكذا نشر الوعي بأهمية البحث العلمي في التخطيط لعملية التنمية من خلال إشراك مختلف شرائح المجتمع في بلورة التصورات والمناهج الكفيلة بتحقيق التنمية المطلوبة إلا أنه هناك العديد من المعوقات والتحديات التي قد تحول دون تحقيق المبادئ الهامة للتنمية المستدامة.

3-2-2-1- **معوقات التنمية المستدامة في الجزائر**: تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:

[1]. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "**تقرير التنمية البشرية**"، 2018، على الرابط:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf, consulté le 06/11/2018 à 11h00.

- **التلوث البيئي:** تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما:[1]

- الحق في التنمية.

- الحق في حماية البيئة.

فالبيئة عنصر أساسي وإذا ما أسيء إستخدامها فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر، فتلوث البيئة ظهر نظرا لإرتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تجملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى حوالي 44 مليون نسمة[2]، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة.

- **تلوث الهواء:** من بين المشاكل الموجودة في الجزائر ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان وغيرها، والتي ينجر عنها تكاليف صعبة بحيث أضحت المسؤول الأول عن الوفيات المبكرة كما تفوق 300 ألف إلى 700 ألف سنويا، وكذا سببا في الإصابة بعديد الأمراض السعال المزمن وأمراض التنفس المزمن، ومن بين المناطق المتأثرة بهد الوضع سكان حي وادي السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة، وسكان المناطق المجاورة لمركب الإسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة والشلف، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة.

- **تلوث المياه وندرتها:** تتسبب الوحدات الصناعية وبعض السلوكات الأخرى في تلويث المياه وذلك بسبب ما تطرحه من مواد سامة وملوثة، ومواد كيماوية صلبة أوسائلة زيادة على إستعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها، فحسب الإحصائيات التي أعلنتها الأمم المتحدة فإن أكثر من مليوني وفاة سنويا بسبب تلوث المياه، وفي الجزائر

[1] . Lowe, I. Globalization, «**Environment and Social Justice**», Social Alternatives, 23, no.4, 2004, pp 37-38.

[2]. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، على الرابط:
https://www.politics-dz.com, consulté le 20/11/2019 à 19h00.

أكثر من 150 وفاة سنويا بسبب الأمراض المنتقلة عن الماء، كالتيفوئيد والكوليرا وغيرها من الأمراض الخطرة مع افتقارها للمياه الصالحة للشرب وكذلك الإسراف في ضخ المياه الجوفية، مما أدى إلى إنزلاقات في الأرض وغمر بالماء كظاهرة صعود الماء في الصحراء (وادي سوف - ورقلة) حيث أدت إلى التأثير على الإنتاج الفلاحي، وإن إستمر الحال على ما هو عليه فقد تصبح المنطقة غير قابلة للسكن، ويؤدي نقص المياه إلى شلل في النشاط الصناعي.

- **تلوث الأراضي الزراعية**: تؤدي النفايات الصلبة الناجمة عن بقايا المواد الإسمنتية وعدم معالجتها وطرحها في المزابل العمومية إلى إنتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة وإنسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل تطلق في المياه الجوفية فتتحول إلى خليط سام يؤثر على التربة ومصادر الماء، وما ينجر عنه من تلوث للمحيط والجو، ومن بين المعوقات كذلك تلك التي تقف في وجه التنمية :

* لا يوجد إستغلال للموارد الطبيعية بالشكل العقلاني فالجزائر معروفة بالثروات والموارد الطبيعية التي تمتلكها.

* المستوى المعيشي المنخفض الذي يتجلى في الفقر الذي يعاني منه أغلب الجزائريين. [1]

3-2-2-2- **تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**: تتمثل أهم تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر فيما يلي:

- ضعف معدل النمو الإقتصادي نظرا لإعتماد الجزائر على عوائد البترول كمصدر تمويلي للبرامج التنموية، الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي.
- عدم التمكن من إيجاد شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص الذي يقوم بدور هام في التنمية.
- العولمة وأثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الإستدامة.
- عدم مشاركة المجتمع المدني الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.
- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والإجتماعية.

[1]. عبد الله خبابة ورابح بوقرة، « **الوقائع الإقتصادية والعولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة**»، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص 70-71.

- تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وإستمرار إستنزافها لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.
- مشكلات التلوث البيئي المرتبطة في الجزائر بطبيعة سياساتها التنموية المنتهجة منذ الإستقلال حيث أهملت المخططات الإقتصادية والإجتماعية الإعتبارات البيئيةَ، الأمر الذي نتج عنه زيادة حدة التلوث الصناعي بشتى أشكاله ومخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي إضافة إلى تدهور الإطار المعيشي للأفراد.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

3-2-3- السياسة الحالية والمستقبلية للجزائر في إطار التنمية المستدامة.

قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بإتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال إدراكها لأهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، ولتجسيد هذا الهدف لجأت إلى العديد من السياسات لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن والحفاظ على البيئة، ومن بين السياسات الحالية نجد:

- قانون 01- 19 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001م والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، فهو يسمح بتقرير كميتها، كما يحدد عدد مراكز ومواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد، بحيث يرتكز هذا القانون على مبادئ التالية:

- الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات.
- تنظيم فرز النفايات وتنمية النفايات بإعادة إستعمالها أوبرسكلتها.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها وتعويضها.

وحدد المشرع الجزائري بدقة واجبات كل منتج للنفايات حسب نوعيتها من بينها :يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابهم الخاص، كما يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى كالنفايات المنزلية والضخمة والهامدة.[1]

- قانون رقم 01- 20 المؤرخ في27 رمضان 1422هـ الموافق لـ12 ديسمبر 2001م والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، يهدف إلى إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع نشاطات السكان ووسائل التنمية والمحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.

- مرسوم رئاسي رقم 01-106 المؤرخ في 26 أبريل2001م، والمتضمن الموافقة على إتفاق القرض الموقع في 10أبريل سنة 2000م(بفاس) المغرب بين الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشروع جمع النفايات الصلبة لولاية الجزائر.

- قانون رقم 02-02 المؤرخ في05 فبراير2002م يتعلق بحماية الساحل وتنميته، الجريدة الرسمية العدد 10، سنة2002م، يحدد هذا القانون الساحل ويضع المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره وحمايته وتندرج معظم آمال التنمية من الآن وصاعدا ضمن بعد تهيئة الإقليم والبيئة، ويتولى هذا القانون الحفاظ على طبيعة الساحل على أن يتم إي استطلاع في إطارا الإحترام التام للطبيعة المناطق الساحلية، وفي هذا الإطار يجدد القانون القواعد العامة والخاصة المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه.

- قانون رقم 02-08 المؤرخ في 08ماي 2002م يتعلق بشرط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية العدد34، سنة 2002م.

- قانون رقم03 - 10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003 م يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 43، بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يأتي حسب المادة 02 منه:

- تحديد القواعد الأساسية والمبادئ البيئية.

[1]. قانون رقم 01 - 19 المؤرخ في27 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ12 ديسمبر 2001م، « **يتعلق بتسيير النفايات**»، الجريدة الرسمية العدد 07.

- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الإستعمال الإيكولوجي العقلاني للمواد الطبيعية المتوفرة وإستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

فالتنمية المستدامة حسبه تعني التوفيق بين تنمية إقتصادية وإجتماعية قابلة للإستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[1]

- قانون رقم 03-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ويهدف إلى ترقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجبال بإشراف الدولة والجماعات المحلية على القيام بإعمال ترتبط بتحسين الخدمات النقل والتمويل الصحة، ويهدف إلى إعادة تنشيط المناطق الجبلية من خلال تحسين إطار الحياة وهيكلة ملائمة للفضاء الجبلي.[2]

- قانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، ويقوم بعملية إحصاء المساحات الخضراء.

- المرسوم التنفيذي 10- 259 المؤرخ في ذي القعدة 1431هـ الموافق لـ 21 أكتوبر2010م، المتضمن الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة.

- المرسوم التنفيذي 10- 260 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1431هـ الموافق لـ 21 أكتوبر2010م، المتضمن تنظيم المفتشية العامة لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة وسيرها، الجريدة الرسمية العدد64، سنة2010.

- قانون رقم 10- 02 المؤرخ في 29 جوان 2010م، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61، سنة2010.

---

[1]. قانون رقم03 - 10 المؤرخ في19 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ19يوليو2003م، "**يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**"، الجريدة الرسمية العدد 43.

[2] .www.esc-wa-org.ib.com, consulté le21/08/2018 à11h42.

بالإضافة إلى عديد القوانين الأخرى منها القانون المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة يـدعم هـذا القانون إرادة تتقاسمها بلادنا مع المجموعة الدولية لتحديد نتائج الغاز المسبب للإحتباس الحراري في ضمان إدخال الطاقات المتجددة، ويهدف هذا القانون إلى ترقية مصادر جديدة للطاقة النظيفة المتجددة وغير خطيرة على البيئة.

إن واقع التنمية في الجزائر يظهر من خلال التنمية الإقتصادية، السياسية والإجتماعية فالتنمية الإقتصادية في الجزائر ركزت على القطاع الصناعي كأساس لتحقيق التنمية الإقتصادية، وحضي بإهتمام واسع وخصصت له مبالغ طائلة، وبذلك أصبح يشغل حيزا كبيرا في الإقتصاد الجزائري يسعى خلاله لتحقيق تنمية للبلاد وتلبية الحاجات الوطنية المتزايدة، لكن من خلال الإستغلال اللاعقلاني واللارشيد لموارده وطاقاته جعل تسييره سلبي ويظهر ذلك في أن مردوده غير مقبول، وكذا الكم الهائل من الفضلات والنفايات وتأثيرها السلبي على المجتمع والإقتصاد والبيئة، فنجد أن اقتصاد الجزائر إقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات دون غيره وهو إقتصاد هش بالرغم من توفر الإمكانات، وبصورة موازية عملت الجزائر على تحقيق التنمية السياسية من خلال مجموعة من السياسات وذلك لإدراكها للمشاكل التي تواجه عملية تحقيقها ومن بينها : عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وعدم توفر العقلانية والرشادة في الإدارة ووجود التسلطية في الممارسة السياسية. أما بالنسبة للتنمية الإجتماعية فنجد أنه من بين الوقائع الاجتماعية سياسية التشغيل عملت الجزائر بالاهتمام بالجانب البشري والمادي، وذالك لتوفير كل وسائل العيش الكريم للمواطن الجزائري وفي سبيل تحقيق كل هذا واجهت الجزائر العديد من المعوقات من بينها : تلوث المياه والهواء وتفاقم مشكلة البطالة وعدم وجود مؤسسات إقتصادية فعالة ومناسبة، مما أدى إلى شروع الجزائر في وضع عدة سياسات وقوانين لأجل القضاء على هذه المشاكل من بينها القانون03 - 10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى1424هـ الموافق لـ19 يوليو2003 م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهذا ما جعل الجزائر تضع أفاق مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة.

3-3- واقع التنمية المستدامة في الجزائر وإنعكاسات جهود التنويع الإقتصادي.

تعد التنمية تطويرا في جميع الميادين بإستخدام الإمكانيات المتاحة وهي تحمل في جوهرها التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، التنشئة السياسية وغيرها من المفاهيم.

3-3-1- التنمية الإقتصادية في الجزائر.[1]

تعرف التنمية الإقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل الوطني حيث ينبني عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، على أساس أن التنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، التي مرت بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الإقتصادية الجزائرية، فغداة حصولها على الإستقلال واجهة الجزائر، كدولة فتية، مخلفات الإستعمار الذي سعى جاهدا إلى خلق عراقيل بهدف وقف طموح الجزائر المستقلة، فعمدت الجزائر إلى إعادة بناء الدولة من الجانب الإقتصادي من خلال إعتماد نظام التسيير الذاتي لإعادة بناء الدولة الجزائرية المتعلقة بالإصلاح ما تركه الإستعمار من مختلف المؤسسات والأراضي الفلاحية وذلك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك تحت وصاية الحكم الواحد والحاكم والهيئات التابعة له، وانطلاقا من سنة 1967 وهي سنة الدخول في النهج الإشتراكي، كمنهج إقتصادي يقوم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي وإعتماد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية تجسدت من خلال الدولة الجزائرية، مواصلة بناء الجزائر المستقلة، فإتسمت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير وإتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الإقتصادية.

ومع بداية الأزمات الإقتصادية العالمية التي مست الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات الأخرى فعندما تصدع قطاع المحروقات لم تجد الدولة قطاع أخر يحمي إقتصادها، فكانت 1980 أول الصدمات وسنة 1986 ثاني الصدمات للإقتصاد الجزائري وأخر صدمة في جوان 2014، وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية في ثمانينيات القرن الماضي إبتداءا من المخططات الخماسية مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات فعمدت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي

[1]. صابر فوزي، «**التنمية بين الأمس والغد**»، دار نهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1991، ص25.

إعادة هدم جميع المؤسسات العمومية التي عملت الدولة في بداية سنوات الإستقلال على توفير جميع الموارد لها وشوهد عليها أنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة مما مهد طريق أخر إلى بداية تخلي الدولة على التسرع بالحد من المركزية في التسيير وإعطاء الحرية للمؤسسات الإقتصادية حرية اكبر حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام1988، هذا الأخير أفرز وراءه العديد من الإصلاحات، وأثبت أن الجزائر في توجه آخر مدركة فشل التوجه الإشتراكي، وفي خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر أدى بها إلى الدخول إلى سياسة إصطلاحات إقتصادية جديدة أخرى إمتدت إلى سنة1993، كان نتاجها دفع الإقتصاد الجزائري للدخول والتوجه لإقتصاد السوق وفق آليات جديدة، وفي ظل ظروف دولية جديدة مختلفة كما كانت عليه سابقا، ويمكن تلخيص الوضعية الإقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر في تلك الفترة من خلال:

- الإنخفاض الحاد الذي عرفته حصيلة الصادرات النفطية.

- تزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية فهي أصبحت تمارس ضغوطات قوية على الاقتصاد مثل استخدام سياسة التقشف.

- التأكل الكبير في إحتياطات الصرف الأجنبية حيث عرفت إنخفاضا قويا.

- صعوبات في الحصول على مصادر الإقتراض الدولية فالوضع المالي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينيات قد كشف في وجود وضع مالي صعب، مما أدى إلى عقد قروض تجارية مكلفة.

- فشل سياسة إعادة التمويل كخيار لإعادة الجدولة.

- الظرف السياسي الصعب الذي أصبحت نعيشه الجزائر في السوق المالية.

- محدودية نفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

- كذلك إستعملت الجزائر سياسة الخوصصة (خوصصة المؤسسات) إلا أن الإقتصاد الجزائر بقي إقتصادا هشا بالرغم من توفر الموارد والإمكانات إلا أنه لم تستغل إستغلالا أمثلا بالإضافة إلى عدم توفر اليد العاملة المؤهلة.

إن الإقتصاد الجزائر يتميز بخصائص سلبية أدت إلى إضعاف كفاءته للإندماج في مسار الإقتصاد العالمي تتمثل في[1]:

أ- **إقتصاد مديونية:** فمعظم السياسات الإقتصادية يركز على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تمثل قيدا يؤثر على القرارات الإقتصادية فرغم إنخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى إرتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لزيادة في أسعار البترول فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد بعد مرحلة تحرير التجارة والجدول التالي رقم (3،19) بوضح تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر:

الجدول رقم(3،19): تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر (1990- 2000).

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000
إجمالي الديون الخارجية(مليار دولار)	26,60	25,90	28,90	33,20	30,30	25,10
خدمة الدين(مليار دولار)	08,90	09,30	04,50	03,40	05,20	04,50
معدل خدمة الدين(%)	66,40	76,50	47	31	49,5	20,50
الديون الناتج الداخلي الإجمالي	48	63	70	74	65	47

المصدر: Banque d'Algérie, situation de la datte extérieur algérienne janvier1990-2000

ب- **إقتصاد ريعي:** فهو يقوم على إستراتيجية إستنزاف الثروة البترولية والغازية على حساب التصنيع والزراعة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على إستنزاف المحروقات وهذا ما أضعف سياسة التنمية إذ اثر سلبا على استخدام موارد دخل بديلة، فاعتمادها على المحروقات يؤثر سلبا على إقتصادها الكلي لأن تقنيات أسعار النفط الدولية أدت إلى تقلبات في المجتمعات الإقتصادية الكلية وكانت لتحركات أسعار الطاقة العالمية، فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات الحكومية ومدى توفر النقد الأجنبي [2].

ج- **إقتصاد تطورت فيه ألية الفساد:** فظاهرة الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية، فإزدادت شبكات السوق الموازية وكذا حجم

[1].Jacques Oueld Aoudia, «**Une lecture économique de la crise algérienne**», in: http://www.fen.fr/~marchand/LIEN/Lien%2035/LCA.html,. consulté le 20/09/2018 à 23h20.

[2]. صابر فوزي، مرجع سبق ذكره، ص40.

الثروات، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة ومؤسساتها، وإرتفعت مظاهر الفساد بكل أنواعه، فقد بلغ عدد الأسواق الموازية حسب إحصائيات لوزارة التجارة خلال سنة 2016 أزيد من 1800 سوق باتت هاجسا يهدد التجارة الداخلية، سيما أنها أخذت منحنى تصاعدي جعلها تدنوا بنسبة 40 %من النشاط التجاري الوطني إلى جانب ظاهرة التقليد الصناعي التي تسبب سنويا خسائر بالملايير للمجموعة الإقتصادية الوطنية.

3-3-2- التنمية السياسية والإجتماعية في الجزائر.

إن التنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الإقتصادي فحسب كما أن مفهومها موسع يستوعب إلى جانب البعد الإقتصادي، البيئي والتكنولوجي أبعادا سياسية وإجتماعية فالتنمية المستدامة هي عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من القهر والفقر والإستغلال وتقييد الحريات.

3-3-2-1- التنمية السياسية في الجزائر: إن دراسة التنمية السياسية هذا البعد هو محور العملية الإنمائية وجوهرها بل ومؤشراتها الذي من خلاله تظهر مدى تقدم ذلك المجتمع أوتأخره، فالتنمية السياسية في الجزائر تمتاز بمجموعة من الخصائص المميزة والتي تظهر بعد الإستقلال في مواجهة مشكلات عدة للتنمية السياسية منها :[1]

- **طبيعة المجتمع والبناء السياسي**: مما لاشك فيه أن للبناءات التقليدية تأثير على التحديث السياسي في الجزائر، ففي الواقع تصطدم عمليات التحديث بوجود بنى تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أساليب جديدة، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة ويستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرية، والانتماءات الخاص بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة فضلا عن مظاهر التحضر والتعلم واتساع وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد أدت إلى عدم الإستقرار ولا تجانس الشديد بدلا من تحقيق الإستقرار والتجانس، إن البنى الجزائرية تنتمي إلى المجتمعات الإنتقالية وهي تنتمي إلى المجتمعات تسود فيها درجة لا تكامل.

- **مؤشرات التجانس والتكامل السياسي والإجتماعي**: حيث نجد تكوينات إجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي والمطلوب هو بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعي موضوعية تعكس بدورها حالة من الإعتماد المتبادل إجتماعيا وإقتصاديا وتوفير الشروط الموضوعية للتنمية السياسية والإقتصادية والثقافية، وإذا كانت

[1]. هيثم سطلحي، « **التنمية السياسية في المجتمعات النامية - مشكلاتها وأفاقها**-»، مجلة جامعة دمشق، العدد02، سوريا، 1997،ص91.

صعوبات عديدة مرتبطة بغايات الدولة فإنه يمكن للمؤسسات المجتمع المدني أن تكون بديلا فعالا خاصة في ما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ومرا قبة برنامج التنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ولكن تبقى مسألة عدم فاعلية المجتمع المدني من الصعوبات التي تميزها.

- **التعقيد المؤسساتي**: تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة في استيعاب القوى الاجتماعية الحديثة وتلبية متطلباتها، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الإقتصادي الإجتماعي، وهذا ما دفع بالنظام السياسي إلى تبني النماذج المؤسسة الغربية – لكن لم تتحقق لعدم تجسيدها للفاعلية والإستقرار - ولعل غياب المؤسسات السياسية القادرة على أداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة في الدول الحديثة، يجعل المجتمع قادر على تنظيم نفسه، فدون هذه المؤسسات السياسية القوية يكون هناك إفتقار للقدرة على خلق مصالح عامة وهذا ما يجعل من التنمية السياسية أمر في غاية الصعوبة.

- **تعقيدات عمليات الإصلاح والتنمية**: يمكن حصر هذه التعقيدات من خلال النقاط التالية:[1]

* ضعف تبلور القوى الإقتصادية والإجتماعية.

* ضعف الأسس الثقافية والقيمة الديمقراطية.

* عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وهو العنصر الهام في تحديد مستوى التنمية السياسية.

* وجود التسلطية في الممارسة السياسية حيث يحرص النظام السياسي على تفكيك المجتمع دون بلورة قواه ومؤسساته، وكذا بساطة البنية التركيبة للنظام السياسي، بالإضافة إلى البعد الخارجي الذي يلعب دورا مهما في تشكيل مجمل الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في الدول النامية مثل الجزائر، وهذا ما يطلق عليه إسم الإختراق الخارجي المنظم، حيث يؤكد الكثير من الباحثين على أن هذه الدول سوف تواجه المزيد من التهميش في المستقبل تحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

3-3-2-2- التنمية الإجتماعية في الجزائر: تعتبر سياسة التشغيل من أهم الوقائع الإجتماعية للتنمية المستدامة في البلاد، على إعتبار أنه لا يمكن الإهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم الهدف من التنمية في

[1]. هيثم سطلحي، مرجع سبق ذكره، ص98.

النهاية هو توفير القدر الكافي لتحقيق العيش الكريم للمواطن ووضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، حيث ترتكز هذه السياسية إلى بعدين أساسيين:

- البعد الإجتماعي.

- البعد الإقتصادي.

البعد الإجتماعي يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الناجمة عن البطالة خاصة بالنسبة لفئة الشباب، ففي هذا الإطار نتج عن تصفية المؤسسات تسريح أعداد هائلة من العمال مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بنسب كارثية، كما أن غياب الإستثمارات الجديدة في القطاعين العام والخاص أدى إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسة أوغلقها بسبب عدم إيجاد مصادر تمويل أوتغيير طبيعة نشاطها بصورة كلية من إنتاجي إلى تسويقي، مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة وهذا ناتج عن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي خاصة في المجال التجاري وهو ما ساعد على التسرب المدرسي، كل هذا مره إلى غياب سياسة صريحة وواضحة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للدولة الجزائرية، ورغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة من خلال إعتماد نظام التكفل والشبكة الإجتماعية والتضامن الوطني والتي أصبحت في نظر المواطن الجزائري كذر الرماد في العيون، لذا فالوضع يوحي بعواقب وخيمة وأزمة عامة في البنية الإجتماعية أما البعد الإقتصادي يتمثل في ضرورة إستثمار القدرات البشرية وذلك بخلق الثروة الإقتصادية وتطوير أنماط الإنتاج والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي من خلال التطور التكنولوجي وسرعة التصور والإبتكار. [1]

[1]. محي الدين حمداني، "**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011، ص73.

3-3-3- أفاق التنمية المستدامة في الجزائر وإنعكاسات إستراتيجية التنويع الإقتصادي.

شرعت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع أفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة فقد وضعت إستراتيجية للعشرية من 2001 إلى 2011 تندرج حوله تحقيق بعض أهداف من بينها: إدماج الإستمرارية البيئية في برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر، حماية الصحة العمومية للسكان.

3-3-3-1- **مشروع تهيئة الإقليم الجزائري**: أصدر المشرع الجزائري قانون يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة عام 2001 يهدف إلي تحقيق مايلي:[1]

- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
- إعداد إستراتيجية لإعادة التوازن في توزيع النشاطات ووسائل التنمية.
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- دمج البعد المغاربي والمتوسطي وترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:

- بعث التنمية الإقتصادية لإنشاء الثروات ومناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات وعملية تطهير لمختلف الشبكات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تنم وضع برنامج يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة التنمية المستدامة، ويتطلب هذا المخطط وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة، فقد وزع المشرع الجزائري برامج لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة بحسب التجانس الطبيعي على المستوى الوطني بالكيفية التالية:

- ✓ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية شمال – وسط.

[1]. يحي وناس، «**دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**»، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص104.

- ✓ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية شمال – شرق.
- ✓ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية شمال – غرب.
- ✓ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية الهضاب العليا – غرب.
- ✓ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية جنوب - شرق.
- ✓ الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنمية جنوب – غرب.

يتم تحديد الولايات التي تتشكل منها كل فضاء عن طريق التنظيم، ويتولى إعداد المخططات الجهوية المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته لمدة 20 سنة فقد مرت سياسة تهيئة الإقليم بمرحلتين أساسيتين[1]:

أ- المرحلة الأولى من 1963- 1978: يمكن إستخلاص تهيئة التراب الوطني في هذه الفترة من خلال تبني الدولة الجزائرية مخططات اقتصادية وبرامج كبرى في إقتصادها الوطني الموجه للطابع الاشتراكي بوسائل مؤسساتية عمومية أوحكومية من بين المخططات الاقتصادية نذكر: المخطط الرباعي من 1970- 1973 والمخطط الرباعي الثاني من 1974 - 1977، ومن بين البرامج الكبرى مشروع السد الأخضر ومكافحة التصحر، برامج التأميم للأراضي الفلاحية، مشروع بناء ألف قرية فلاحية.

ب-المرحلة الثانية من 1980- 2000: فقد وضعت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خطة وطنية إستمدت أهدافها التنموية من الميثاق الوطني تزامن مع وضع المخطط الخماسي الأول 1980 إلى1985 ، وإستحدثت تقسيم إداري جديد في 1984، حيث إرتفع عدد الولايات من 26 إلى 48 ولاية، كما تزودت التهيئة العمرانية في 1987/01/12 بقانون التهيئة العمرانية والتعمير رقم03 /87 المتعلق بالتهيئة العمرانية، كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع:

- مشروع حماية الساحل ومشروع خاص بالبيئة.
- مشروع حماية التنوع البيولوجي بواسطة مشاريع خاصة بتوفير مياه الشرب.

[1]. نور الدين زمام، "**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري**"، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص ص92- 94.

- مشروع إعادة تصريف الفضلات المنزلية.
- كما أنه في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء ألف مؤسسة أفاق سنة 2020 بإمكانها إستقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل، مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية والإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية.
- في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي: تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من عشر مراكز دفن النفايات CET في أهم المراكز الحضارية في البلاد بالإضافة إلى تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويل أماكنها ووضع جهاز مراقبة الهواء وكذا مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية دنيا والتي تمتد مساحتها 200 هكتار(الجزائر العاصمة جديدة).
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط الذي يهدف إلى الحماية والإستغلال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ منطقة الجزائر العاصمة وباقي المناطق الساحلية [1] .

3-3-3-2- مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية: تمت المصادقة من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم الإثنين بتاريخ 06 جانفي 2003على مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة بعين الإعتبار ضرورة الإرتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة وتسييره عقلانيا، وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى وعدم الانسجام في التنمية السياحية الذي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الإستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة، وكذلك حول إعادة الإعتبار إلى المؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطور أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، وفي الأخير تم الإجماع على الأهمية التي تتضمنها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة، وتحديد أوليات السياحة المراد تطويرها على المستوى الدولي، كما صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل31 تعديل على نص المشروع وتمحورت التعديلات حول العقار

[1] .www.ulwminsania.net, consulté le 28/09/2018 à 16h02.

السياحي الذي يعرقل الإستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن، وتمثلت التعديلات في إلغاء أوتعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة[1].

3-3-3-3- **مشروع الصرف الصحي للنفايات**: إن الجزائر تنتج سنويا ما يقارب 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجية أويتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، وفي الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية، وقد شرعت الجزائر متمثلة في وزارة البيئة لتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من التسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع لمقاييس بيئة عالمية، هذه التنمية المعلن عنها في كل ولايات الجزائر لا تسمح ببقاء على الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة وفد إنطلقت وزارة تهيئة البيئية والإقليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من قطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة، وبالفعل شهدت 07 ولايات في البلاد هي: الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، مسيلة وباتنة تنظيم ورشات دراسة، كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة ولدى المسؤولين عن الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر، وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية العالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر تسهيلات التي يقدمها قانون جديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشة قانون الميزانية 2002 في مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة يسمح بتقرير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها كما تسمح بتحديد عدد مراكز ومواقع معالجة الموجودة في أنحاء البلاد ومن ثمة إستنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة وإختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز مع الأخذ بالإمكانات المالية والإقتصادية بعين الإعتبار.

[1]. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية، على الرابط:
www.ons.com, consulté le 29/09/2018 à 10h45.

3-3-3-4- مشروع الطاقات المتجددة: يعرض الدكتور مسعود حمودة مدير الطاقة المتجددة قي الوسط الصحراوي عدة إشكاليات مرتبطة بمشكلات الطاقة وإستراتيجيتها معتمدا على مقاربات لعديد من الدول الطاقوية من بينها الجزائر، حيث وضح في هذا الصدد على ضرورة توسيع نطاق البحث لمواجهة تحديات التنمية المستدامة خاصة في مجال الطاقة البديلة، وهو ما أجمع عليه المشاركون في ملتقى حول موضوع الطاقة والتنمية المستدامة بولاية أدرار الذي إحتضنته الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية، على ضرورة الإهتمام بالطاقات المتجددة بإعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المنشودة وضرورة إستغلالها بشكل عقلاني لأنها كفيلة بمواجهة تحديات التنمية كما أن ترشيد إستعمال الطاقة المتجددة يضمن أيضا التقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة كالإحتباس الحراري، ويذكر أن مركز الطاقات المتجددة ووحداته الفرعية الثلاثة بكل من بوسماعيل، غرداية وأدرار يعكف على إنجاز مشاريع بحثية هامة في هذا المجال على غرار المشروع الضخم المتمثل في إنجاز مشروع مولد كهربائي هجين (طاقة شمسية -غاز وقطب تكنولوجي بالمدينة الجديدة بوغزول بولاية المدية) لتمكين الباحثين من إجراء بحوث وتكوين الطلبة في مجال الطاقة المتجددة، وشارك في هذا الملتقى باحثون من دول أجنبية كاليابان، فرنسا، إسبانيا، السعودية، الإمارات، المغرب وتونس، إذ يشارك اليابانيون وحدة البحث للطاقات المتجدد في مشروع سبتمبر SSP. [1]

من خلال ما تم التطرق إليه حول واقع التنمية المستدامة بالجزائر في ظل إستراتيجية التنويع الإقتصادي، يتضح لنا أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا في الجزائر مما يمكنها من تنويع تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، والجزائر لا يزال إقتصادها مرتبطا بالقطاع النفطي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية كما أنها لم تنجح في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة بتطبيقها لإستراتيجية التنويع الإقتصادي لكونها تعاني من تركز في صادراتها والتي يشكل النفط النسبة الأكبر منها ولم تصنف الجزائر ضمن الدول المتميزة بتنمية بشرية مرتفعة، إذ لم تنجح بعد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وعليه يمكن القول أن التنويع الإقتصادي قد ساهم بشكل كبير في تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في حين تبقى التنمية البشرية المستدامة في الجزائر رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

[1] . www.finanse.algeria.org, le29/09/2018 à 22h00.

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أهمية سياسة التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير الشروط اللازمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي بتمكين الدول من إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في إقتصادياتها، مما يساهم في زيادة الدخل الوطني وجعل إقتصاديات الدول الريعية بمعزل عن التغيرات الطارئة في أسواق المواد الأولية وتجنيبها مخاطر الإعتماد على عائدات القطاع النفطي كمصدر واحد للدخل مما ينعكس إيجابا على إقتصادياتها ويساهم في تحقيق البعد:الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة التي تمكنت بفعل تثمين مواردهما الطبيعية من وضع وتنفيذ العديد من الإستراتيجيات لتوسيع القاعدة الإنتاجية في إطار سياسة كلية لتنويع إقتصادها، وعلى عكس هذه التجارب الدولية الناجحة في التنويع الإقتصادي نجد التجربة الجزائرية التي فشلت حكوماتها المتعاقبة في تنويع الإقتصاد الوطني فعليها الإستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بتحسين المناخ الإستثماري لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على القيام بالدور المنوط بهما في إطار تنويع الإقتصاد الوطني وهو ما يتطلب منها المزيد من الإهتمام لتحقيق الأهداف المسطرة لهذه الإستراتيجية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

تمهيد:

نتيجة لما حققته من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والإيرادات ومناصب الشغل التي تحدثها أصبحت السياحة أكبر صناعة في العالم، إضافة إلى إرتباطاتها بالعديد من القطاعات الأخرى فإنتعاشها يؤدي إلى إنتعاش جميع القطاعات الخدمية الأخرى، فهي صناعة تجارية ومورد إقتصادي هام وفعال في تمويل السياسة الإقتصادية للدول، والجزائر تمتلك مؤهلات ومقومات سياحية هائلة متعددة ومتكاملة نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة، تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا رائدا في حوض المتوسط وعلى المستوى العالمي بإمتياز، ولبلوغ ذلك وضعت الجزائر مخططا لذلك SDAT وهو نتاج لمجموعة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة والمرتبطة بالقطاع، إلا أن تطبيق هذا البرنامج يحتاج إلى تضافر الجهود للوصول إلى النتائج المرجوة.

إلا إن الإهتمام بالسياحة في الجزائر لا يتناسب مع ما تتمتع به من مقومات سياحية، ففي السنوات الأخيرة تم البدء في إعتماد السياحة كصناعة إستراتيجية وكأحد محركات الإقتصاد الوطني الأساسية، لذلك أسرعت من وتيرة الإصلاحات التي دخلت في مرحلة جديدة سميت بإصلاحات الجيل الثاني، التي حاولت من خلالها الإنسجام مع وضع جديد نشأ من إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، والتحضير للدخول في المنظمة العالمية للتجارة والإندماج في الإقتصاد العالمي، الذي تمثل فيه كامناً طبيعياً وبشرياً هاماً ينتظر التثمين بالخروج من التبعية للمحروقات، لذا قمنا في هذا الفصل بدراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 من خلال عرض المحاور التالية:

- مفاهيم عامة حول السياحة في الجزائر المقومات والمعوقات.
- تطور القطاع السياحي في الجزائر وفرص الإستثمار فيه.
- دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

4-1- مفاهيم عامة حول السياحة في الجزائر المقومات والمعوقات.

عرفت ظاهرة السياحة منذ العصور القديمة، حيث لم تكن هناك حدود إقليمية أوحواجز تذكر، كما هو الحال في الوقت الراهن، وكانت السياحة بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها، حيث كان هدف الأفراد والجماعات من التنقل هو البحث عن الماء والطعام والمأوى والهروب من الأخطار، ثم تطورت حياة الإنسان وتطورت معها السياحة وأصبحت اليوم ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد كثيرة ومهمة، ويمكن تمييز أربعة مراحل مرت بها السياحة وهي: مرحلة الحضارات القديمة، مرحلة العصور الوسطى، المرحلة الحديثة، المرحلة المعاصرة .[1]

4-1-1- مفاهيم عامة حول السياحة.

إختلفت تعاريف السياحة وتعددت وذلك نظرا لتطور مفهومها من فترة لأخرى وإختلاف وجهة النظر إليها بين الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، إذ هناك من ينظر إليها على أنها ظاهرة إجتماعية ومنهم من يرى أنها ظاهرة إقتصادية، وعليه سنذكر بعض التعاريف.

4-1-1-1- التعاريف اللغوية للسياحة:

- السياحة في اللغة العربية تعني الجريان، ويقال ساح الماء أي جرى، وتعني التجوال، ساح في الأرض يعني ذهب وسار على وجه الأرض.[2]

- السياحة في اللغة الأنجليزية نجد أن TOUR يعني يجول أويدور أما كلمة TOURISM أي السياحة فمعناها الإنتقال والدوران، أما أصل كلمة كلمة السياحة TOURISM من TOUR التي تعني رحلة، وأطلقت على طلاب العلم الانجليز في أوربا كلمة السياح Touristes في القرن الثامن عشر، وانتشرت هذه الكلمة من الفرنسية إلى

[1]. خالد كواش، "**السياحة، مفهومها، أركانها وأنواعها**"، دار التنوير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص10.

[2]. بركات كامل المهيرات، "**الأمن السياحي والتشريعات السياحية**"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص15.

اللغات الأخرى وأستعملت للسياحة والسائح أي التحرك في رحلة لغرض المنفعة أوالترفيه أوالصحة، وليس لاكتساب الأموال أوالإقامة الدائمة في الدول المضيفة.[1]

4-1-1-2- تعاريف إقتصادية للسياحة:

- تعريف هيرمان فون سوليرون Herman Von Sholleron عالم نمساوي عرف السياحة أنها: عبارة عن كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الإقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل حدود منطقة أودولة معينة. [2]

- تعريف مانتوش وزملاءه تتمثل السياحة في مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، الدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف إستقطاب وإستضافة هؤلاء السياح والزائرين.[3]

- المنظمة العالمية للسياحة OMT: تعرف السياحة على أنها "مجموعة من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص أثناء السفر إما أماكن تقع خارج البيئة المعتادة لأغراض الترفيه، الأعمال أولأسباب أخرى.[4]

4-1-1-3- تعريف السائح: في 31 أكتوبر 1936 قررت لجنة خبراء الاحصائيات لعصبة الأمم لجنيف بأن كلمة سائح تطلق على الشخص الذي يحل مدة 24 ساعة أوأكثر في غير منطقته، وقامت نفس اللجنة عام 1937 بتحديد من هم السائحون وذلك كما يلي:

- الأشخاص الذين يسافرون للترويح عن النفس أولأسباب عائلية أولبواعث صحية أوما إلى ذلك.
- الأشخاص الذين يسافرون لحضور الإجتماعات الدولية أولتمثيل بلادهم أيا كان نوع ذلك التمثيل (علميا، إداريا، سياسيا أورياضيا).
- أرباب العمل الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.

---

[1]. عبد العزيز توفيق ماهر، « **صناعة السياحة**»، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص22.

[2]. زيد منير عبوي، «**فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي**»، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص169.

[3]. حميد الطائي، «**أصول صناعة السياحة**»، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص20.

[4] . Jean pierre, «**management du tourisme**», Person éducation, 02éme édition, France, 2007, p04.

- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية حتى لو كانت فترة إقامتهم أقل من 24 ساعة.[1]

المنظمة العالمية للسياحة عرفت السائح أنه كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة أوالسفر تكون من أجل: الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة أومن أجل القيام بأعمال عائلية، حضور مؤتمرات، ندوات علمية، ثقافية وسياسية، أما المتجول المتنزه كالزائر المؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد.[2]

4-1-2- مقومات السياحة في الجزائر.

تقع الجزائر في الشمال الإفريقي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم من السواحل الرملية، التي تتخللها رؤوس وخلجان، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية، ومن الجنوب النيجر ومالي، إذ تتربع على مساحة قدرها 2.381.471كلم²، هذا ما أهلها عل امتلاك الشواطئ والبحيرات والتي تتمركز معظمها في الشمال الجزائري نذكر منها: القالة، سكيكدة، عنابة، بومرداس ...، كما تتربع على صحراء شاسعة وتقدر بـمليون كلم² موزعة على خمس مقاطع كبرى في الجنوب: أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف ووادي ميزاب، بالإضافة إلى المساحات الغابية التي تكون مقاصد شتوية وصيفية وكذا العديد من المعالم الأثرية والمتاحف. [3]

4-1-2-1- **المقومات الطبيعية**: ويمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض وهما:

- **منطقة الشمال**: وتضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالونشريس،الأوراس، القبائل، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون بدورها من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل والزيبان، كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وأخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا وجافًا.

---

[1]. عبد العزيز توفيق ماهر، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]. خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3] . Office National du Tourisme (OMT),«**Guide de l'Algérie Touristique**», Collection Touring, 2000, p56.

- **منطقة الجنوب الصحراوي**: لها ثلاثة صفات رئيسية هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش، والثالثة طبيعة الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر، وهي قمة "تهاة" بـ 3003 مترًا، ويمتاز مناخ منطقة الصحراء بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في السنة، وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، ويسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر، بدرجات حرارة تتراوح بين 40º و45º، وبقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فهو متكون أساسًا من واحات النخيل.

- **المنابع الحموية**: تمثل المنابع والمراكز الحموية أحد أوجه قطاع السياحة في الجزائر، التي تشتهر باستعمالاتها العلاجية للعديد من الأمراض، كما أنها مناسبة للإستمتاع والراحة لجمال مواقعها الطبيعية الأخاذة، حيث تملك الجزائر 202 منبعا موزعة عبر ولايات الوطن، والتي نجد معظمها في الجنوب 20 منبع حموي بورقلة، 12 بميلة، 11 بالمدية، 10 بأدرار، بسكرة وقالمة، 07 بتمنراست، كما نجد 07 محطات حموية ومراكز للمعالجة بمياه البحر ذات طابع وطني و20 محطة و12 مؤسسة حموية خاصة ذات طابع جهوي و100 مؤسسة ذات طابع محلي. [1]

- **المقومات الحضارية والتاريخية**:إن المعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفنيقية إلى البزنطية والرومانية وأخيرا الاسلامية، حيث تزخر الجزائر بمعالم أثرية تاريخية جميلة، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي وهي، منطقة الطاسلي، تيبازة، جميلة، تيمقاد، وادي ميزاب وحي القصبة، ويشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف نذكر منها: المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة، متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة والمتحف الوطني زبانة بوهران وغيرها.

- **المناطق السياحية في الجزائر**: يمكن حصر ستة مناطق سياحية في الجزائر تبعًا لتنوع المعطيات الجغرافية:[2]

[1]. الديوان الوطني للسياحة، "**الحمامات المعدنية الجزائرية**"، 2007، ص45.

[2]. خالد كواش، "**مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014، ص227.

* **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي**: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية، والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب المسلمين، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

* **منطقة السلسلة الأطلسية**: والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال قمة لالة خديجة بـ 2308 مترًا، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية:كالتزحلق، التسلق والصيد.

* **منطقة الهضاب العليا**: والتي تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

* **منطقة الأطلس الصحراوي**: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية والصيد...إلخ.

* **منطقة واحات الصحراء**: والتي تتميز بإعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.

* **منطقة الصحراء الكبرى**: وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار والطاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية، بفضل تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، الأمر الذي يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، وهو ما يساعد كذلك على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة ويؤدي إلى إستمرارية النشاط السياحي خلال كل فصول السنة (القضاء على الموسمية).

4-1-3- معوقات السياحة في الجزائر.

هناك العديد من المعوقات التي تواجه قطاع السياحة الجزائري والتي نذكرها فيما يلي:

4-1-3-1- الإفتقاد للوعي السياحي: وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم وجود دراسات على مستوى الوزارة المكلفة بالسياحة تبين بصفة دقيقة الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية قصد تحميلها المسؤولية ومدها بالإمكانيات اللازمة لتأدية مهامها، وعدم وجود تنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي في الجزائر، إذ أنه ليس هناك تنسيق بين مديريات السياحة والوكالات السياحية والمؤسسات السياحية الأخرى.

4-1-3-2- إشكالية التمويل: يتطلب الإستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية وهو ذو مخاطر مرتفعة لأن الإستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة كما أن المشروع السياحي يحتاج إلى مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل إلى مرحلة تحقيقها فعليا إلا بعد مدة تصل في المتوسط إلى ثمان سنوات، مما يتطلب تكييف الإئتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع. [1]

4-1-3-3- عدم إستقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي: إن صدور ميثاق السياحة 1966 أدى إلى إرساء سياسة سياحية تهدف إلى تطوير السياحة الخارجية وعملت كل البرامج آنذاك والمؤسسات القائمة على القطاع على تجسيد ذلك على الواقع ولكن مع بداية 1970 والمخطط الرباعي الأول تم إعادة حل هذه المؤسسات وتأسيس مؤسسات أخرى وبصدور ميثاق 1976 وتوجه المسؤولين نحو تطوير السياحة الداخلية والتحول في السياسة المنتهجة أدلى إلى إعادة النظر في التنظيم القائم على رأس القطاع سنة 1980، هذا التنظيم الجديد الذي تعرض إلى تغيير وتعديل بعد ثلاث سنوات إلى أن تم إعادة هيكلة المؤسسات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له الجزائر، والذي أدى في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى مع السياسة المنتهجة إن عدم إستقرار التنظيم يؤدي إلى فشل التنظيم في أداء مهامه.

---

[1]. عبد القادر عوينات، "**السياحة في الجزائر:الإمكانيات والمعوقات** 2000- 2025"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013، ص138.

4-1-3-4- نقص المرافق والمنشاءات القاعدية للقطاع السياحي: الإهتمام المتأخر بتنمية السياحة في الجزائر جعلها تعاني من نقص كبير في الهياكل القاعدية للسياحة وبصورة أخص طاقة الإيواء منها، ويتجلى ذلك فيما يلي: [1]

- عدم وجود طرق سريعة تربط الجهات الأربع للجزائر ببعضها، ما عدا مشروع الطريق شرق غرب، فالطرق الأخرى لا تمكن الجزائر أن تكون قطب سياحي.
- نقص في وسائل الإتصال والمواصلات فالمطارات الجزائرية لا زالت لم تواكب التطور العالمي في هذا المجال وأسعار النقل الجوي لا تشجع على السياحة الداخلية.
- الإفتقار التام لربط المواقع السياحية والأثرية ببعضها البعض مما يمكن السائح من زيارتها بسهولة.
- التلوث الذي تعاني منه أغلب الشواطئ الجزائرية نظرا للإهمال الذي تعرفه خلال موسم الإصطياف.
- صعوبة الإستثمار في القطاع السياحي لما يتطلب من رؤوس أموال كبيرة فضلا على عدم مرونته بحيث لا يمكن تحويل النشاط السياحي في حالة الركود أوالإفلاس إلى نشاط آخر.

4-1-3-5- الظروف الأمنية: إن الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر في السنوات السابقة كانت من بين أكبر المعيقات التي ضربت بالسياحة في الجزائر، إذ لا يمكن لبلد ما أن يكون محل إستقطاب سياحي، فالجزائر في عشرية التسعينات ظروف أمنية صعبة مما أدى إلى تصنيف الجزائر منطقة ذات درجة خطورة مرتفعة، حتى أن الوكالات الأجنبية التي كانت تنظم رحلات إلى الصحراء ألغيت وتم شطب الوجهة الجزائرية من كل برامجها ولم يعد وجود لوجهة إسمها الجزائر مما أثر على توافد السياح، فقد كانت سنة 1995 أضعف سنة من حيث عدد السياح إذ بلغ 519.576 سائح وهو ثاني أضعف عدد منذ سنة 1967 حيث كان 497.900 سائح، فالسياحة تزدهر في ظل توفر الأمن والإستقرار والشعور بالأمان من كل جوانبه وتفوق أهميته في هذه الصناعة أهمية في الصناعات الأخرى. [2]

---

[1]. مصطفى طويطي وعبد القادر عوينات، "**تشخيص واقع الإستثمار السياحي بالجزائر التحديات، الآليات والمتطلبات**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، الجزائر، يومي27 و28 سبتمبر 2015، ص12.

[2] . Jean Pierre, "**management du tourisme**", Person éducation, France, 02eme édition, 2007, p58.

4-1-3-6- نقص تكوين وتأهيل المستخدمين: أظهرت الإحصائيات أن السياحة الجزائرية أغلب مستخدميها هم إداريين وعلى وشك التقاعد في حين أن القطاع يحتاج إلى تقنيين وعمال ميدانين شباب، فحسب دراسة منظمة السياحة العالمية لا يجب أن يتعدى مستخدمي الإدارة في السياحة 07% من مجموع المستخدمين، فلطالما عانت الجزائر من نقص في مجال التكوين السياحي حيث يوجد ثلاث مراكز متخصصة على مستوى البلاد.[1]

ويمكن توضيح مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر من خلال الجدول رقم(4،1):

الجدول رقم(4،1): مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر.

المركز	السعة	التخصص
معهد بوسعادة	300 مقعد	تقني سامي في الإستقبال، المطاعم والطبخ
معهد تيزي وزو	300 مقعد	تقني سامي في الإستقبال، المطاعم، الطبخ والحلويات، الإدارة الفندقية والسياحية.
معهد الجزائر	100 مقعد	ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي.

المصدر: موقع وزارة السياحة، على الرابط:

www.tourism.gov.eg, consulté le 23/06/2019 à 19h00.

يظهر من خلال الجدول رقم(4،1) أن المراكز تكون عددا محدودا مقارنة بتنامي عدد الهياكل، كما أن التكوين كلاسيكي يقتصر فقط على الإستقبال والإطعام في حين أن السياحة العصرية تحتاج إلى أكثر من ذلك لذا يجب على المسؤولين تحديث التكوين في إختصاصات كثيرة تتماشى ومتطلبات السوق الحالي مثل: إختصاص الإرشاد السياحي ومنظمي الرحلات، بالإضافة إلى مشاكل أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- عدم تشجيع الإستثمار في القطاع السياحي عن طريق تقديم قروض مالية بأسعار فائدة منخفضة.
- غلاء أسعار النقل الجوي من وإلى الجزائر، أدى إلى تغير وجهة السياح نحو دول أخرى.

[1]. عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، 2013، ص142.

- عدم وضع تسهيلات للمستثمرين الأجانب في القطاع السياحي، مما أدى لانعدام الجو التنافسي السياحي في الجزائر.
- عدم وجود الأيادي العاملة الميسرة للهياكل السياحية.
- مشاكل ضعف البنى التحتية للطرقات والإتصالات والمواصلات الحديثة وغيرها.
- إستعمال ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والإتصال.[1]

4-2- تطور القطاع السياحي في الجزائر وفرص الإستثمار فيه.

تشكل السياحة جسراً للتواصل الحضاري بين الشعوب والنافذة الأوسع لحوار الحضارات، وقد باتت تشكل بالوقت نفسه مورداً إقتصادياً رئيساً يعتبر المحرك الأساس للتنمية الإقتصادية، لإرتباطه مع شرائح كبيرة من المهن والحرف والصناعات المحلية المتنوعة من جهة، ومن جهة أخرى فعلى الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر والتي يمكن أن تضعها على قمة الهرم السياحي، فإن الجزائر لا تحتل المكانة والمرتبة التي تتناسب مع ما تزخر به من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة، سواء من ناحية نصيبها من عدد السياح، أومن حيث نصيبها من الإيرادات السياحية سواء أكان ذلك عالميا أوإقليميا وهذا بالنظر إلى واقع القطاع السياحي في الجزائر من جهة وفرص الإستثمار فيه من جهة أخرى.

4-2-1- تطور القطاع السياحي في الجزائر وأثاره.

تسعى الجزائر إلى تنمية النشاط السياحي والدفع به بعد فترة ركود دامت سنين طويلة لأسباب أمنية معروفة، ولغرض تفعيل هذا القطاع الحيوي تم وضع برنامج عملي يطمح إلى تلبية الطلب الداخلي والخارجي في آن واحد.

4-2-1-1- تطور نمو القطاع السياحي في الجزائري: لقد إحتلت الجزائر المرتبة الخامسة إفريقيا من حيث عدد السياح الأجانب الوافدين إليها خلال السنة 2015، باستقبال 2.7 مليون سائح أجنبي وتحقيق إيرادات تبلغ 326 مليون دولار، وجاءت الجزائر ضمن قائمة العشر دول الأكثر إستقطابا للسياح الأجانب خلال سنة 2015 في

[1]. إسماعيل بوغازي ولمين تغليسة، "**واقع التنمية السياحية في الجزائر وأفاق تطورها**"، مداخلة في الملتقى الدولي الأول: حول التنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 26 و27 فيفري 2012، ص15.

إفريقيا، إذ إستقبلت 2.7 مليون سائح من بين 55.7 مليون سائح دولي زار إفريقيا خلال نفس السنة، أما عالميا فإحتلت الجزائر المرتبة 111 من بين 184 دولة، فقطاع السياحة في الجزائر في مرحلة نمو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تتجاوز 8 بالمائة، وأن هذا القطاع شارك بخلق 364 ألف منصب شغل في عام 2015، وهو ما يمثل 3.5 % من إجمالي العمالة في البلاد، مع إستمرار هيمنة السياحة الداخلية والتي تمثل 97.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة.[1]

ويمكن أن نبين تطور المشاريع السياحية ومناصب الشغل خلال الفترة: 2003- 2017 من خلال الجدول التالي رقم(4،2):

الجدول رقم(4،2): تطور المشاريع السياحية ومناصب الشغل خلال الفترة: 2003- 2017.

التعيين	عدد المشاريع	النسبة المئوية%	المبالغ (مليون دج)	النسبة المئوية%	مناصب العمل	النسبة المئوية%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الإتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على الرابط:

www.andi.dz,consulté le 29/06/2019 à 20h30

[1]. تقرير منظمة السياحة العالمية، 2015، ص82.

من الجدول رقم(4،2) نلاحظ أن عدد المشاريع المستحدثة في قطاع السياحة خلال الفترة 2003-2017، قد بلغ 1018 مشروع ما يمثل حجم استثمارات فاقت 974 مليون دينار جزائري، وهو ما سمح بخلق ما يقارب 63 ألف منصب شغل دائم، وبغية تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة تمنح الجزائر العديد من الإمتيازات والحوافز تتمثل في:

- ✓ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية والفندقية .
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أوالأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.
- ✓ تطبيق النسبة المخفضة بـ 07٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي.
- ✓ منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

4-2-1-2- أثر السياحة على الإقتصاد الوطني: لتوضيح أهمية السياحة في الإقتصاد الوطني فإننا سنتطرق إلى مساهمتها في مختلف جوانب الإقتصاد الجزائري من خلال: [1]

- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: إن الإهتمام بالسياحة في الجزائر لا يتناسب مع ما تتمتع به الجزائر من مقومات سياحية، إلا أنه في السنوات الأخيرة تم البدء في مرحلة جديدة إعتمدت على السياحة

[1]. يحي سعيدي وسليم العمراوي، «**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية**»، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص 101.

كصناعة إستراتيجية وكأحد محركات الإقتصاد الوطني الأساسية، والجدول رقم (4،3) يبين مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي(2004-2017):

الجدول رقم(4،3): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2004-2017).

السنوات	نسبة المساهمة(%)
2004	1.4
2005	1.6
2006	1.6
2007	1.7
2008	1.8
2009	1.7
2010	1.02
2011	1.7
2012	2.05
2013	2.3
2014	2.9
2015	2.7
2016	1.98
2017	2.6

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، على الرابط:

http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html,consulté le 04/07/2019 à 15h20.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع إقتصاديا منذ الإستقلال، ومرد ذلك يعود إلى عدم إهتمام الدولة بالسياحة نظرا لإعتمادها على قطاع المحروقات بإعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية، وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية كالمغرب وتونس ومصر والبحرين والأردن، فقد ظلت نسبة السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة لعدة سنوات، ومع ذلك ومنذ سنة 2011 فقد تم تسجيل نسبة نمو ايجابية 1.7%، ومع الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر للخروج من التبعية لقطاع المحروقات فقد سجلت سنة 2012 نسبة نمو 2.05%، وبتطوير النشاطات السياحة الفرعية سيؤدي ذلك بمساهمة كبيرة لقطاع السياحة في الإقتصاد الوطني، ففي الوقت الراهن هناك العديد من الأنشطة المباشرة كوكالات السياحة والسفر على سبيل المثال أوذات الصلة كالنقل لا تحتسب عند احتساب حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الوطني.[1]

- **مساهمة السياحة في العمالة الجزائرية**: تعاني غالبية دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر من مشكلة البطالة مما يحتم التوجه إلى دفع وتحريك القطاعات التي بإمكانها خلق مناصب الشغل، وتشير الإحصائيات إلى أن إقتصاد السياحة إستوعب أكثر من 230 مليون شخص على المستوى العالمي حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة سنة 2006. كما تشير الدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، أما مساهمة القطاع السياحي في الشغل والعمالة في الجزائر سواء تعلق الأمر بالعمالة المباشرة المرتبطة بالمؤسسات السياحية، أوبالعمالة غير المباشرة الموزعة على القطاعات الإقتصادية المغذية للنشاط السياحي قد جاءت موزعة على النحو المبين في الجدول رقم (4،4):

[1]. يحي سعيدي وسليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص104.

الجدول رقم(4،4): تطور العمالة في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2017).

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد العمال	82	89	95	103	165	172	193.9
معدل التغير (%)	/	8.53	6.74	8.42	60.19	4.24	12.8
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العمال	204.4	320	328	333.5	344	356.2	388.5
معدل التغير (%)	5.41	56.55	2.5	1.67	7.5	3.54	9.06

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات، على الرابط:

http://www.ons.dz/-Statistiques-Economique-.html,consulté le 06/07/2019 à 16h00.

حيث يظهر من بيانات الجدول رقم (4،4) أن عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 2004-2017 قد تزايد بنحو 306500 عامل، ويعتبر هذا الرقم ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة، وما يؤخذ على العاملين في القطاع السياحي في الجزائر هو نقص تأهيلهم إذ لا يتوفر معظمهم على حد أدنى من التأهيل الشيء الذي أدى إلى تدهور نوعية الخدمات السياحية المقدمة.

وحسب دراسة أعدتها المنظمة العالمية للسياحة، فإن نسبة العمالة غير المؤهلة تقدر ب 66% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في الجزائر، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة تتيح فقط ما نسبته 20% لهذا الصنف من العمالة.[1]

- **مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:** يمثل ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لوضعية الإقتصاد الوطني، وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها شأن المعاملات المصرفية والتأمين

[1]. عامر عيساني، "**الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص148.

وغيرها، أما ميزان السياحة والسفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج، إن الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشباع رغباتهم السياحية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي، فتقاس أهميتها الإقتصادية أيضا لحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية، والجدول الموالي رقم (4،5) يبين تطور ميزان المدفوعات للقطاع السياحي للفترة (2008-2017):

الجدول رقم(4،5): تطور ميزان المدفوعات للقطاع السياحي للفترة (2008-2017).

الوحدة: مليون / دولار

السنوات		2008	2009	2010	2011	2012
الخدمات	الإيرادات	2884.4	2837.7	3487.1	3613	3613
	النفقات	5871.2	6930.4	11075.9	11856.1	11856.1
	الرصيد	3286.8-	4092.7-	7588.8-	8243.1-	8243.1-
الأسفار	الإيرادات	241.2	218.9	324.5	219.1	219.1
	النفقات	325.6	376.7	468.6	574.3	574.3
	الرصيد	84.4-	157.8-	144.1-	355.2-	355.2-
السنوات		2013	2014	2015	2016	2017
الخدمات	الإيرادات	3909.8	4205.6	4512.1	3532.3	3457.4
	النفقات	11972.2	12165	15326.2	11702.7	10966.0
	الرصيد	8062.4-	7959.4-	10814.1-	8170.4-	7508.6-
الأسفار	الايرادات	208.3	254.6	321.7	258.3	303.7
	النفقات	501.7	543.2	532.5	612.1	676.7
	الرصيد	293.3-	288.6-	210.8-	353.8-	373.0-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر في أرقام، أعداد مختلفة، على الرابط:

www.ons.dz,consulté le 10/07/2019 à 22h00.

فالملاحظ من بيانات الجدول رقم (4،5) أن النفقات السياحية خلال كامل الفترة كانت أكبر من الإيرادات السياحية، ولهذا السبب كان رصيد ميزان المدفوعات دائما سالبا أي عجز متتالي، ويعود هذا العجز إلى ما ينفقه الجزائريون خارج الوطن في مجال السياحة أكبر مما ينفقه الأجانب في الجزائر، وعلى الرغم من الزيادة في عدد السياح خلال السنوات الأخيرة فإن التدفقات النقدية إلى الخارج تضل أعـلى من التدفقات النقدية إلى الداخل، وهـذا نتيجة لأثـر السوق الموازية حيث أن الجزائريين المقيمين بالخارج يقومون بعملية تحويل أموالهم في السوق الموازية.[1]

4-2-2- فرص الإستثمار في القطاع السياحي في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعادا بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الإقتصادي وكأداة هامة من أدوات التنويع الإقتصادي.

4-2-2-1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، وهو الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية الجزائرية والذي تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي: [2]

- ✓ ترقية إقتصاد بديل للمحروقات.
- ✓ تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بإمتياز.
- ✓ تنشيط التوازنات الكبرى وإنعكاسها على القطاعات الكبرى.
- ✓ تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- ✓ الربط الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

نظرا للأهمية التي تمثلها الصناعة السياحية فقد تم وضع إستراتيجية لزيادة مساهمة القطاع السياحي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، وتتمثل في وضع خمس أليـات تهدف إلى تثمين وجهة الجزائر لأجـل مضاعفة

---

[1]. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، « **ميزان السياحة**»، على الرابط:
http://www.mta.gov.dz/,consulté le 20/01/2019 à 10h20.

[2]. الوكالة الوطنية للتنمية السياحة، « **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**SDAT »، على الرابط:

http://www.andt.com,consulté le 09/02/2019 à 23h20.

جاذبيتها وقدرتها التنافسية وتحسين مكانتها وهذه الأليات هي: [1]

***إنشاء أقطاب الإمتياز السياحي**: وهذا عن طريق تنظيمها حول قرى سياحية تعتمد على إبراز أصالة واحاتنا وجمال مواقعنا المتوسطية، ومن بينها أربع أقطاب تخص الجنوب هي:

- ✓ قطب الإمتياز السياحي جنوب شرق (الواحات): يتكون غرداية، بسكرة، والوادي، يغطي مساحة قدرها حوالي 160 ألف كلم مربع ويبلغ عدد السكان حوالي 1.5 مليون نسمة.
- ✓ قطب الإمتياز السياحي جنوب غرب (توات قورارة): يتكون من ولايتين هما أدرار وبشار، يغطي مساحة قدرها حوالي 603 ألف كلم مربع عدد السكان حوالي 900 ألف نسمة.
- ✓ قطب الإمتياز السياحي الجنوب الكبير (طاسيلي): يتكون إليزي، يغطي مساحة قدرها حوالي 284 ألف كلم مربع ويبلغ عدد السكان حوالي 40 ألف نسمة.
- ✓ قطب الإمتياز السياحي الجنوب الكبير (الهقار): يتمحور حول تمنراست، يغطي مساحة قدرها حوالي 456 ألف كلم مربع ويبلغ عدد السكان حوالي 137 ألف نسمة.

* **تطبيق مخطط الجودة السياحية**: يهدف إلى تحسين المقصد السياحي وفق المقاييس المعمول بها عالميا بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني، إبتداء من منح التأشيرة إلى غاية إسم الفندق الذي يقع عليه الإختيار مرورا بالإستقبال في بوابات الدخول الدولية مثل الموانئ والمطارات.

* **إدماج تكوين مهني عالي الجودة**: إنشاء المعاهد والمراكز التكوين المتخصصة في السياحة، لتسهم في تخريج كفاءات وطنية مؤهلة تتولى تشغيل وإدارة القطاعات السياحية.

* **التفتح على تكنولوجيات الإعلام والإتصال**: بهدف تسويق المنتوج السياحي الجزائري من خلال إستعمال التكنولوجيات الحديثة في هذا الغرض.

* **ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**: صب مساعي كافة المتعاملين في توخي نفس الغاية ألا وهي إرضاء السائح، من خلال دعم المستثمرين ومرافقتهم وتأطيرهم وإقامة علاقات معهم.

---

[1]. عبد الرحمن جعيد، "**هل ستنجح الجزائر في إحتضان تظاهرة عاصمة السياحة العربية؟**"، دراسة على الرابط:

http://www.djazairess.com/elayem/102752,consulté le 14/04/2018 à 13h30.

4-2-2-2- أهداف تنمية وتنشيط السياحة في الجزائر: تهدف عملية تنشيط السياحة إلى رفع المستوى المعيشي وتطوير البنية التحتية ورفع الوعي البيئي للمواطن، كما تهدف إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، فالمحور الأول في عملية التنمية هو الإنسان الـــذي يعـــد أداتها الرئيسية، وعـــند وضع أهـداف تنمية السياحة يجب مـــراعاة أن عمليـــة التنمية تحكمها عـدة إعتبارات هي: [1]

- ✓ تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي.
- ✓ دعم الدولة للقطاع السياحي من خلال إشراك القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية، ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.
- ✓ ربط خطة تنمية السياحة الصحراوية مع خطط التنمية الإقتصادية لمختلف القطاعات الإقتصادية، لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الإهتمام بالسياحة فقط.
- ✓ دراسة السوق السياحي لمعرفة نوعية السائحين الوافدين وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
- ✓ توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء فقط.
- ✓ رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير السياحة الصحراوية، لما لها من دور في عملية الجذب إلى هذا البلد، والجدول الآتي رقم (4،6) يوضح مختلف الأهداف السياحية في شكل مجموعات:

[1]. محمد مصطفى أمين،"**القناطر الخيرية على الخريطة السياحية دراسة تقيميه للفرص والتحديات**"، دراسة على الرابط:

http://www.tourism.gov.eg/default.aspx,consulté le 16/04/2018 à 10h30.

الجدول رقم(4،6): الأهداف المختلفة للسياحة.

الأهداف المختلفة للسياحة	
أهداف إقتصادية	• تحسين التوازنات الكلية : التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، والإستثمار. • تحقيق تنمية محلية وتوفير مناصب عمل لشباب المنطقة. • توفير خدمات البنية التحتية وزيادة مستوى الدخل. • زيادة إيرادات الدولة من الضرائب.
أهداف إجتماعية	• توفير فضاءات ترفيهية وإستجمام للسكان المحليين. • حماية وإشباع الرغبات الإجتماعية للأفراد والجماعات.
أهداف بيئية	• المحافظة على البيئة ومنع تدهورها مع صياغة وسن الأطر القانونية والإجراءات اللازمة لحمايتها من خلال التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.
أهداف سياسية وثقافية	• تثمين التراث الثقافي، التاريخي والشعائري كون هذه العناصر تمثل عناصر جذب هامة.

المصدر: من إعدادنا بالإعتماد على معطيات من الوكالة الوطنية للتنمية السياحة، « **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**SDAT »، على الرابط:http://www.andt.com,consulté le 09/02/2019 à 23h20 .

4-2-2-3- الإمكانيات وفرص الإستثمار في القطاع السياحي: تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، وتمثل مدخلا لإفريقيا وتملك ثروة من الموارد البشرية فشعبها في سن الشباب ومنفتح على التعليم ولديه كفاءات عالية، وتملك الجزائر حضارة تاريخية وثقافية متراكمة منذ عقود عدة وهي تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال وهناك مؤهلات أخرى نذكر منها: [1]

- **الإمكانيات المادية والبشرية المحفزة للإستثمار في القطاع السياحي**: إن الصناعة السياحية هي الأولى في العالم والأكثر نموا بل أخذت تحتل مكان صناعة النفط في كثير من دول العالم، لأن صناعة النفط تحتاج إلى تمويل مالي كبير وضخم مقارنة بصناعة السياحة التي لا تحتاج إلى مثل هذا التمويل كالسياحة الطبيعية والأثرية الحضارية، لذا فإن لقطاع السياحة تأثيرا كبيرا على كافة قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الإستفـــادة

[1]. موفق عدنان، « **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**»، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص34.

منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على الهيكل الإقتصادي والتكوين الإجتماعي والبيئي.

- ✓ **حجم السوق:** عدد سكان الجزائر يزيد عن40 مليون نسمة، وتبقى السوق الجزائرية هي الأهم ضمن دول المغرب العربي بمعيار الناتج المحلي الخام إلى عدد السكان، مع مزايا أخرى كالعامل الجغرافي الذي جعل موقعها متميز كبوابة لإفريقيا وقربها من دول أوربا.
- ✓ **البنية التحتية:** أنجزت الجزائر بنية تحتية متطورة لخدمة اقتصاد يشهد نموا متزايدا وأهم عناصر هذه البنية:

أ- شبكة الطرق: حيث بلغت شبكة الطرقات المعبدة في الجزائر مستوى مرتفعا بحيث أصبحت الأكثر كثافة في إفريقيا بـ 100000 كلم، وتتحمل هذه الشبكة حوالي 90% من السلع والبضائع و80% من المسافرين، كما بلغ طولها 112696 كلم منها 29280 كلم من الطرق الوطنية.

ب- السكك الحديدية: حيث بلغ طول الشبكة حوالي 2150 مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها 299 كلم سكك مكهربة، و305 سكك مزدوجة، 1085 سكك ضيقة، وتعمل الجزائر حاليا على تدعيم شبكة السكك الحديدية بوسائل النقل الحديثة كالترامواي، التليفيريك والمترو من أجل تخفيف عبء الإزدحام في الطرقات.

ج- الموانئ ويتكون النظام المرفئي الوطني: يتكون من 11 ميناء تجاريا ذات قدرات متفاوتة و22 ميناء صغير، وميناءين مختصين في نقل المحروقات، وميناء واحد للترفيه.

د- المطارات: حيث طورت الجزائر قطاع النقل الجوي بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للاندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويوجد بالجزائر 47 مطار فيه05 مطارات دولية درجة أولى و09 مطارات دولية درجة ثانية و18 مطار وطني. [1]

* **الإمكانيات الطبيعية:** تتميز الجزائر عن باقي دول الجوار بموارد طبيعية هائلة ومتنوعة بإختلاف المناطق الجغرافية وبالتراث التاريخي وكذا الحرف والمهن العديدة ويمكن حصرها في ستة مناطق وهي: [2]

---

[1]. المجلس الإقتصادي والإجتماعي، « **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول 2004** »، الجزائر، ديسمبر 2004، ص83.

[2]. شكري بن زعرور ورشيد ساطور، « **السياحة والنمو الإقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية**»، دراسة على الرابط:

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/78731,consulté le 14/04/2018 à 15h30.

- ✓ منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي المتميزة بطول شريطي ساحلي 1200كلم مطل على البحر الأبيض المتوسط وكذا عدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عصور مختلفة.
- ✓ منطقة السلسلة الأطلسية المتمثلة في جبال الأوراس، الونشريس والمتميزة بقمم جبلية عالية وتوجد بها أكبر قمة في الشمال "المسماة بلالة خديجة" علوها 2308م وكذا سلسلة جبلية موازية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة تنموية لمختلف أنواع السياحة.
- ✓ منطقة الهضاب العليا المتميزة بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- ✓ منطقة الأطلس الصحراوي المتواجدة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى والتي يمكن أن تساهم في تنمية العديد من أنواع السياحة.
- ✓ منطقة واحات شمال الصحراء والتي تتميز بإعتدال درجات الحرارة، فهي أقل إرتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبيرة وبها تتمركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وبتوفر صناعات تقليدية.
- ✓ منطقة الصحراء الكبرى وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة لجميع فصول السنة والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

كما تمتلك الجزائر العديد من الحظائر السياحية يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ الحظيرة الوطنية للقالة والتي تقع في شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط مساحاتها 78000هكتار وتضم ثلاثة شواطئ وثلاثة محميات تحتوي على خمسين نوع من الطيور وأنواع أخرى للحيوانات.
- ✓ حظيرة جرجرة التي تقع في قلب الأطلس التلي تبعد عن الجزائر العاصمة بـ 50كلم وتساهم هذه الحظيرة في تنمية السياحة الشتوية نظرا لمميزاتها الطبيعية المتمثلة في بقاء الثلوج فيها ثلاثة أشهر دون ذوبان.
- ✓ حظيرة غابات الأرز والتي تبعد عن مدينة ثنية الحد بـ 03 كلم مساحتها 616.3 هكتار إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.
- ✓ حظيرة الطاسيلي التي تشمل الطابع الأثري مساحتها 100هكتار، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وصنفت مند سنة 1982 م كتراث عالمي.
- ✓ حظيرة الهقار التي أنشئت سنة 1987 م وتضم هضبتي الأتاكور، الحظيرة النباتية والحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000سنة، وصنفت هذه الحظيرة من طرف منظمة اليونسكو كتراث عالمي.

وتسعى الجزائر إلى تطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة للنمو الإقتصادي، حيث أن تطوير السياحة بفروعها المتنوعة يمكن أن يتم من خلال: الفندقة، المطاعم والمنتجعات، الحمامات المعدنية، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، تطوير وتنويع المنتجات السياحية. [1]

4-2-3- تفعيل الشراكة لتحفيز الإستثمار في القطاع السياحي.

إن تنمية السياحية في الجزائر تتطلب الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل بناء قطاع قوي قادر على المنافسة في ظل ما تتمتع به الجزائر من مزايا قادرة على جذب ملايين السياح والشراكة هي تقاسم كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عملية صنع القرار من خلال توزيع الأدوار على كافة الشركاء، والإتفاق على وضع ضوابط ملزمة لكل الأطراف قائمة على أساس الثقة المتبادلة بين كافة الشركاء وشفافية التعامل والمساءلة، فالحكومة لا تستطيع أن تقوم بعملية تنمية السياحة وحدها دون تدخل القطاع الخاص ومساعدة المجتمع المدني، كذلك القطاع الخاص لا يستطيع أن يقوم بعملية التنمية منفردا دون التدخل الحكومي الفعال للتغلب على المشاكل التي تواجه عملية تنمية السياحة مثل: الضرائب والتراخيص والجمارك...إلخ، ولتفعيل عملية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية صناعة السياحة يجب على الحكومة القيام بـ: [2]

4-2-3-1- تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في صناعة السياحة: إن تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في صناعة السياحة يمكن أن نوضحه من خلال النقاط التالية:

- تسهيل الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص لأجل الإستثمار في القطاع السياحي.

- تقديم الإعفاء اللازمة من الرسوم الجمركية على المعدات والأدوات الخاصة بإقامة المشروعات السياحية.

- الإعفاء من الضرائب على الدخل والضرائب العقارية على المدى المتوسط مع تقرير إعفاءات جزئية على المدى الطويل.

---

[1]. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، على الرابط:

www.andi.dz, consulté le 01/15/2019 à 11h00.

[2]. سالم عبد القوى عبد المجيد محمد، "**كيفية تفعيل المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في صناعة السياحة**"، دراسة على الرابط: http://www.tourism.gov.eg/default.aspx,consulté le 20/07/2019 à 10h00.

- منح أسعار مخفضة للمرافق السياحية التي تتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه والهاتف والأنترنات.

- إصدار التشريعات اللازمة التي تعمل على كسب ثقة المستثمرين ويجب أن يتوفر في هذه التشريعات عنصر المرونة وخاصة فيما يخص تصاريح البناء والعقار...إلخ.

- لابد للحكومة من وضع التشريعات والقوانين التي تكفل حماية البيئة الطبيعية والتراث الثقافي لمنع أي تدهور سريع فيها من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الإستفادة منها.

4-2-3-2- **تفعيل دور المجتمع المدني في صناعة السياحة**:يعتبر المجتمع المدني هو المستفيد الأول من صناعة السياحة لذلك لابد من مشاركة أفراده في صناعة هذا القطاع ويتحقق ذلك عن طريق:

- نشر الوعي السياحي بين أفراد المجتمع حول أهمية السياحة لهم من حيث أنها مصدر دخل بالإضافة إلى أنها توفر العديد من فرص العمل وتخلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية.
- تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في صناعة السياحة عن طريق إستثمار أموالهم في المجال السياحي.
- تشجيع الصناعات اليدوية والتقليدية والعمل على تسويقها في المجال السياحي أي أنها تدعم الموروث الثقافي وتقاليد كل منطقة.
- إدراج تنمية السياحة الداخلية في نفس مستوى أولوية السياحة الخارجية لتشجيع أكبر عدد من المواطنين لقضاء عطلهم داخل الأقطاب السياحية الوطنية.

تظهر صناعة السياحة من خلال دور وحداتها الخدمية: الفنادق، المطاعم ووسائل النقل.. إلخ، والتي تقوم بدورها من خلال تداخل عناصر الإنتاج وتحويلها إلى مجموعة خدمات تباع للسياح، إذ تلعب السياحة دورا مهما في توزيع عادل للدخل والمشاريع التنموية في كافة المناطق النائية والمدن الصغيرة والكبيرة، وبالخصوص مشاريع الطرق والنقل والخدمات كالأسواق والفنادق والمطاعم والمرافق السياحية وغيرها فالجزائر تتمتع بفرص إستثمارية واعدة في قطاع السياحة تشكل ميزة تنافسية للجزائر في عالم تتزايد فيه تنافسية السياحة الدولية.

4-3- دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر فهو بمثابة نظرتها للسياحة الوطنية على المدى القصير، المتوسط والطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة إذ أنه يحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها مبينا الكيفية التي تريد من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي: العدالة الإجتماعية، الفعالية الإقتصادية، الدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة، ويشرح أهداف الدولة السياحية على مدى السنوات القادمة في أفاق 2025، للوصول إلى درجة الإمتياز السياحي في منطقة الأورو متوسطية وهو نموذج متكامل ناتج عن تشاور مع جميع الفاعلين ومن مختلف المستويات: إطارات فندقية، أصحاب مطاعم، وكالات سياحية، المرشدين المتعاملين والجمعيات.

4-3-1- صناعة التنمية السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أحد مكونات المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية SNAT، حيث يعتبر هدا المخطط أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية، وترقيتها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة، ويمنح التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة للبلاد بكاملها ولكل منطقة منها.

4-3-1-1- أهداف السياسة السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025: تعتبر السياحة المستدامة اليوم المحرك للتنمية المستدامة من خلال الأثار المترتبة عنها على مختلف القطاعات والمجالات، وتهدف السياسة السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- ترقية إقتصاد بديل للمحروقات وتنشيط التوازنات الكبرى.

- تحسين التوازنات الإقتصادية الكلية.

[1]. عبد الحفيظ مسكين، "**إستيراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص152.

- توسيع الأثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى كالفلاحة والنقل الصناعة التقليدية، الخدمات الصناعية والتشغيل.

- المساعدة على توسيع المبادلات والإنفتاح سواء على الصعيد الوطني أوالدولي، فالسياحة لم تعد خيارا وإنما ضرورة فهي تعتبر بديلا للمحروقات.

- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بإمتياز.

- تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.

- التوفيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

وهذا وفقا للخطوط الرئيسية الخمسة للتوجهات الإستراتيجية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030):

ضمان اقيلم مستدام، خلق حركية التوازن الإقليمي، ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم، تحقيق العدالة الإقليمية، ضمان حكم إقليمي راشد.

4-3-1-2- المشاريع ذات الأولوية إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025: لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) فمنها الجاري إنجازه، أوما هو محل دراسة أوعرض مقدم وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي: [1]

- فنادق السلسلة Hôtels de chaine حيث تبلغ عدد الأسرة من كل الأنواع 29386 سرير.
- عشرون قرية سياحية متميزة، وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.
- إنطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بإمتياز والجدول رقم (4،7) يوضح ذلك:

[1]. عبد القادر لحسين، "**إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لآفاق 2025 : الآليات والبرامج**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص193.

الجدول رقم (4،7): المشاريع قيد الإنجاز بالأقطاب السياحية للإمتياز.

الأقطاب السياحية بإمتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
الجنوب الغربي الواحات	04
الجنوب الغربي توات قورارة	02
الجنوب الكبير الأهقار	01
المجموع	80

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص19.

4-3-1-3- مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر: تشكل الحركيات الخمس الطريق لإنعاش سريع ومستدام للسياحة، تضمن إعادة الإعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية، ولقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الأولوية إبتدءا من سنة 2008 لتفعيل التحول السياحي في الجزائر وذلك عن طريق مجموعة من المخططات، وفيما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمسة حسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025: [1]

- **مخطط وجهة الجزائر:** تعاني الجزائر من صورتها من جراء بعض الذهنيات السلبية وأيضا من غياب الاستثمار السياحي، وتبقى ترقية صورة الجزائرمسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية وعليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهده الأسواق.

[1]. عبد القادر لحسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- **الأقطاب السياحية للإمتياز**: القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي في مكان معين مزود بمرافق الإقامة، التسلية، السياحة ويستجيب لطلب السوق ومتعدد الأقطاب حيث يدمج المنطق الاجتماعي، الثقافي، الإقليمي، التجاري، وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هدا الإطار، سبعة أقطاب سياحية للإمتياز هي:

- ✓ القطب السياحي للإمتياز شمال شرق: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق اهراس.
- ✓ القطب السياحي للإمتياز شمال وسط: ويشمل الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.
- ✓ القطب السياحي للإمتياز شمال غرب: ويشمل كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.
- ✓ القطب السياحي للإمتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.
- ✓ القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب: توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار.
- ✓ القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير: طاسيلي، إليزي، جانيت.
- ✓ القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير: أدرار، تمنراست.

- **مخطط النوعية السياحية**: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فالمخطط النوعي للسياحة يشمل: [1]

- ✓ تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي ومنح رؤية جديدة للمحترفين.
- ✓ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
- ✓ نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية.
- ✓ تكوين العنصر البشري وترسيخ التنافسية لديه والوعي والتكوين السياحي.
- ✓ الإبتكار وإستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في مخطط النوعية السياحية.

- **مخطط الشراكة العمومية / الخاصة**: لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية/الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سويا

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، "**المخطط الإستيراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**"، 2008، ص 17.

للإستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية. فإذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي، خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية كـ: كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام وحفظ الأمن وتدير المتاحف والمعالم التاريخية، إن القطاع الخاص يضمن أساسيات الإستثمار والإستغلال السياحي، يثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه. بناءا على هذا يسعى مخطط الشراكة العمومية/الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في القطاع سواء كانوا عموميين أوخواص، بغية مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية أكثر تنافسية، لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضيلا.

- **مخطط تمويل السياحة**: أخذا بعين الإعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب إستثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى، فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء ببعض الحلول لمعالجة هذه المعادلة من خلال مرافقة المستثمرين بالمساعدة في إتخاذ القرارات وتمويل عتاد الإستغلال وتخفيف إجراءات منح القروض البنكية والتمديد في مدة القروض، كما أنه تم دعم ومرافقة المؤسسات المعدة لإحتياجات المؤسسات السياحية من خلال مرافقة مالية، مساعدات التكوين، تشجيع شامل للنوعية خدمات بنك الإستثمار السياحي.

4-3-2- تطوير الإستثمار السياحي في الجزائر والأبعاد الإستراتيجية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

إن التخطيط السياحي هو صورة تقديرية ومستقبلية للنشاط السياحي في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة مما يقتضي حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة، من خلال إعداد برنامج متناسق يشمل كل فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.[1]

4-3-2-1- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025: يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي شرع في تطبيقه منذ 2011 بعد أن تدعم بإطار قانوني عام 2010، فرصة لتحقيق التنمية المتكافئة والمستدامة في كل مناطق الوطن خاصة في شقها السياحي، في إطار الإدارة والحكم الراشد، وهو البرنامج الذي يعد الأول من نوعه خلال خمسين سنة من عمر إستقلال الجزائر. ويترجم هذا المخطط الذي قامت بإعداده لجنة قطاعية شكلت من طرف"وزارة تهيئة الإقليم والبيئة إضافة إلى خبراء وطنيين وأجانب" التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية لسياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة لأفاق 2030، ويضم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة تتمثل في: ترقية إقتصاد بديل للمحروقات، تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بإمتياز، تنشيط التوازنات الكبرى وإنعكاسها على القطاعات الكبرى، تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني والتوفيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.[2]

4-3-2-2- تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025: تم الشروع في تقييم المخطط الوطني للتهيئة الإقليم 2030، في الفترة الممتدة من 2011- 2015 بعد سن القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، ومن أهم الإنجازات التي يسعى المخطط لتحقيقها ما يلي: في إطار تنمية الإستثمار السياحي فقد تم رصد حوالي 436 مشروع قيد الإنجاز، بسعة إجمالية تقدر بـ 59712 سرير، وهو ما يساهم في خلق أكثر من 27100

---

[1]. لخضر عبد الرزاق مولاي وخالد بورحلي، "**متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 04، 2016، ص 53.

[2]. وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT آفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر**"، على الرابط:
http://www.andt-dz.org/ar/?action=formunik&type=menu&idformunik=22, consulté le 09/07/2019 à 15h00.

منصب شغل مباشر وذلك بتكلفة مالية تقدر بأكثر من 204 مليار دينار جزائري، أما فيما يتعلق بالتهيئة السياحية من بين 48 مخططا للتهيئة السياحية في الولايات والتي شرع في إعدادها، تم الإنتهاء من 22 مخططا بينما بقي 26 مخططا قيد الدراسة، تمت الموافقة على 26 مخططا لتهيئة السياحة، وهو ما يوفر مشاريع سياحية بطاقة إستيعاب تبلغ أكثر من 58000 سرير بتكلفة مالية تقدر بـ 350 مليار دينار جزائري، وخلق ما يقارب 29000 منصب شغل مباشر بالإضافة إلى 26 منطقة للتوسع السياحي مزودة بمخططات للتهيئة السياحية، أما ما يخص تنظيم النشاطات السياحية فمنذ سنة 2010 تعززت الحظيرة الفندقية الوطنية بدخول 81 فندقا جديدا حيز الإستغلال بقدرة إستيعاب تقدر بـ 12520 سرير، ما سمح بخلق ما يقارب 6000 منصب شغل مباشر ليصبح العدد الإجمالي 1199 مؤسسة فندقية بقدرة إستيعاب إجمالية تقدر بـ 101214 سرير من ناحية أخرى، أما يتعلق بتنمية النشاطات الحموية فقد تم منح 15 حق إمتياز لإستغلال المياه الحموية قصد إنجاز مؤسسات حموية وهذا منذ 2010.

أما فيما يتعلق بتحديث الحظيرة الفندقية التابعة للقطاع العام فقد تم الشروع في عملية تحديث الحظيرة الفندقية التابعة لمؤسسة مساهمة الدولة للسياحة والفندقة (GESTOUR) بتكلفة مالية تقدر بـ 70 مليار دينار جزائري، وعن إنجاز الهياكل التابعة للقطاع السياحي فقد تم على هذا المستوى إنجاز 71 هيكلا جديدا منها 45 مقرا خاص بالمديريات الولائية 14 تم إستلامها و26 مركز للمعلومات والتوجيه السياحي. [1]

4-3-2-3- رؤية إستشرافية للقطاع السياحي في الجزائر 2016- 2025: بالإعتماد على البيانات المقدمة من قبل مجلس السفر والسياحة العالمي لسنة2015، والخاصة بالقيم المتوقعة لكل من مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام، ومساهمة السياحة في التشغيل، وحجم الإستثمار السياحي في الجزائر على طول الفترة 2016-2025 (الملحق رقم:03)، يتضح بأن القيم التنبؤية تعرف وتيرة متزايدة، هذا ما قد يدل على تحسن الأداء السياحي في الجزائر خلال 14 سنة اللاحقة، أما عند النظر لقيم متوسطات النمو الحقيقية والمتوقعة خلال ذات الفترة، فيلاحظ بأن مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام ستحقق معدل نمو متوقع مقدر بـ 3.94%، بينما مساهمة السياحة في التشغيل فتقدر بـ 2.81%، في حين أن معدل النمو العام الذي سيحققه الإستثمار السياحي سيقدر بـ 6.84% (الملحق رقم:04)، وبمقارنة هذه القيم مع القيم التاريخية المسجلة في الفترة 1995-2015، فيتضح بأن

[1] . Ministère de l'Aménagement du Territoire, du Tourisme et de l'Artisanat,« **Principales Réalisations et Programme d'Actions**», Juin 2015, p26.

قيم متوسطات الفترة التنبؤية 2016- 2025 ستعرف تراجعا، وبالتركيز على المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ بأن قيم هذه المساهمة في إرتفاع مستمر إذ ستصل هذه المساهمة لحوالي 11 ملايير و897 مليون دولار وهذا بمعدل نمو مقدر بـ 04,10% عام 2025 مقارنة بالعام 2024، رغم هذه الأرقام يبقى الوضع تخيليا وغامضا بحكم عدم توفر قيم لأعداد السياح المتوافدين والإيرادات السياحية التي قد تتحقق جراء هذا التوافد، وهو ما لا يسمح بتقييم مدى جدوى هذه المساهمة وإمكانية تعويضها بالمداخيل التي قد تحصل إذا ظل الإقتصاد الجزائري أحادي الجانب معتمدا على النفط بالدرجة الأولى. ولكن مع هذه الأهمية المتزايدة لصناعة السياحة، ظهر تصور وفكر جديد يدعو إلى ضرورة دراسة وتنمية المقومات السياحية، وأنماط الحركة السياحية للعمل على جذبها نحو الجزائر، من خلال وضع خطط تعمل على الوقوف عند تحديات الإستثمار السياحي من ناحية، والعمل كذلك على ترقيته بما يتناسب وإمكانيات البلاد الطبيعية والبشرية من ناحية أخرى من خلال وضع خطط وتصورات شاملة ومنطقية من خلال رؤى مستقبلية لتطوير القطاع السياحي حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة منه للمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر بإشراك باقي القطاعات الأخرى.

4-3-3- تقييم أداء السياحة في الجزائر.

لتقييم أداء السياحة في الجزائر تم الإستناد إلى مجموعة من المؤشرات التي جاء بها تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2017 حول تنافسية السفر والسياحة والتي تعكس مقومات السياحة لمختلف دول العالم بما فيها الجزائر وقد بلغ عدد الدول المتضمنة في التقرير 136 دولة، حيث عكس التقرير مقومات السياحة في عدد من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر بيئة الأعمال، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل، جاهزية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، تحديد أولويات السفر والسياحة، الإنفتاح الدولي، مؤشر تنافسية السعر، ومؤشر الإستدامة البيئية، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري والبحري، البنية التحتية للخدمات السياحية، الموارد الطبيعية، ومؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر. [1]

من أجل الوقوف على مقومات السياحة في الجزائر تم إدراج الجدول رقم (4،8) وهو مستمد من تقرير التنافسية للسفر والسياحة لعام 2017.

[1]. المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 12/07/2019 à 10h00.

الجدول رقم (4،8): المقومات السياحية في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الأداء السياحي	118	3,1
بيئة الأعمال	110	4.0
السلامة والأمن	81	5.3
الصحة والنظافة	89	4.9
الموارد البشرية وسوق العمل	112	4.0
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	96	3.7
تحديد أولويات السفر والسياحة	131	2.8
الإنفتاح الدولي	134	1.5
تنافسية السعر	04	6.0
الإستدامة البيئية	106	3.7
البنية التحتية للنقل الجوي	100	2.1
البنية التحتية للنقل البري والبحري	105	2.5
البنية التحتية للخدمات السياحية	131	2.1
الموارد الطبيعية	124	2.2
الموارد الثقافية وأعمال السفر	53	2.1

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 12/07/2019 à 10h00.

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر مازالت متأخرة جدا على مستوى الأداء السياحي إذ إحتلت المرتبة 118 من ضمن 136 دولة، وقد حصلت 3,1 نقطة من 7 وهي علامة أقل من المتوسط، وتعود أسباب هذا التأخر والضعف إلى العديد من العوامل التي أشار إليها التقرير في شكل مؤشرات فرعية، فنجد أن أكثر العوامل التي تسببت في تذيل الجزائر للترتيب هو التأخر في مجال الإنفتاح الدولي أين إحتلت المرتبة 134 بـ1.5نقطة وكذا عدم تحديد أولويات السفر والسياحة، وإهمال جانب الإستدامة البيئية، وعدم جاهزية تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ومن أجل الوقوف على مقومات السياحة في الجزائر، سيتم تحليل مختلف المؤشرات الفرعية الخاصة بذلك وهي: مؤشر بيئة الأعمال، السلامة والأمن، الصحة والنظافة، الموارد البشرية وسوق العمل، جاهزية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، تحديد أولويات السفر والسياحة، الانفتاح الدولي، مؤشر تنافسية السعر، ومؤشر الإستدامة البيئية، البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية للنقل البري والبحري، البنية التحتية للخدمات السياحية، الموارد الطبيعية، ومؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر.

4-3-3-1- **مؤشر بيئة الأعمال**: تعد السياحة جزءا لا يتجزأ من بيئة الأعمال إذ أن بيئة الأعمال الجيدة تساهم في دعم المقاولاتية، وتكوين المؤسسات الداعمة للسياحة من خلال توفيرها لمختلف الخدمات والمنتجات السياحية والجدول رقم (4،9) يوضح واقع مؤشر بيئة الأعمال في الجزائر.

الجدول رقم (4،9): مؤشر بيئة الأعمال في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
بيئة الأعمال	110	4.0
حقوق الملكية	115	3.6
الأثر التجاري للقواعد على الإستثمار الأجنبي المباشر	133	3.0
كفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات	65	3.6
كفاءة الإطار القانوني في اللوائح التنظيمية الصعبة	74	3.4
الوقت اللازم للتعامل مع تصاريح البناء أيام	59	130
تكلفة التعامل مع تراخيص البناء٪ تكلفة البناء	36	0.9
مدى هيمنة السوق	86	3.4
الوقت لبدء أيام عمل	98	20.0
تكلفة بدء نشاط تجاري٪ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	80	11.1
تأثير الضرائب على الحوافز على العمل	87	3.7
تأثير الضرائب على الحوافز للاستثمار	90	3.4
إجمالي الأرباح الضريبية٪ الأرباح	130	65.6

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 12/07/2019 à 10h00.

في قرأة أولية للجدول أعلاه رقم (4،9) نلاحظ أن الجزائر متأخرة جدا من حيث بيئة الأعمال والإبتكار إذ إحتلت المرتبة 110بـ 04 نقطة، حيث سجلت أدنى المراتب من حيث كل من الأثر التجاري للقواعد على الإستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الأرباح الضريبية وحقوق الملكية.

4-3-3-2- مؤشر السلامة والأمن: إن أمن وسلامة السائح عنصر هام في نجاح السياحة وميزة كبرى تدعم وتنشط السياحة، حيت يبعث الطمأنينة للسائح، ويعد الأمن السياحي أحد أهم ركائز القطاع السياحي حيث لا تقوم السياحة من دون توفر السلامة والأمن، والجدول التالي رقم (4،10) يوضح واقع السلامة والأمن في الجزائر.

الجدول رقم (4،10): مؤشر السلامة والأمن في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
السلامة والأمن	81	5.3
التكاليف التجارية للجريمة والعنف	70	4.6
موثوقية خدمات الشرطة	59	4.7
تكاليف الأعمال التجارية للإرهاب	101	4.5
مؤشر حوادث الإرهاب	108	5.8
معدل القتل (100،000 فرد)	40	1.5

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 12/07/2019 à 10h00.

بخصوص مؤشر الأمن والسلامة فقد سجلت الجزائر مؤشرات فوق المتوسطة إذ إحتلت المرتبة 81 بـ 5.3 نقطة، ويعود الإنخفاض النسبي للمؤشر بالدرجة الأولى إلى كل من مؤشر حوادث الإرهاب وتكاليف الأعمال التجارية للإرهاب.

4-3-3-3- مؤشر الصحة والنظافة: تعتبر الصحة والنظافة من أهم العوامل التي تعمل على جذب السياح وتنشيط قطاع السياحة، إذ أن الصحة والنظافة مؤشر مهم وأساسي لترويج للمنتج السياحي بإعتباره عامل مهم يسهم في تكون الصورة الأولية لإنطباعات السائح عن القطاع السياحي في البلد المعني، والجدول رقم (4،11) يوضح واقع الصحة والنظافة في الجزائر.

الجدول رقم (4،11): مؤشر الصحة والنظافة في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الصحة والنظافة	89	4.9
كثافة الأطباء(لكل1000 فرد)	78	1.2
الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة(٪ فرد)	74	87.6
الوصول إلى مياه الشرب المحسنة(٪ فرد)	110	83.6
أسرة المستشفيات (لكل 10،000 فرد)	87	17.0
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية(٪ فرد بالغ)	1	0.1
حالات الإصابة بالملاريا (لكل100،000 فرد)	79	0.1

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 12/07/2019 à 10h00.

سجلت مؤشرات الصحة والنظافة مستوى فوق المتوسط إذ إحتلت الجزائر المرتبة 89 بـ 4.9 نقطة ويعود الإنخفاض النسبي للمؤشر بالدرجة الأولى إلى كل من مؤشر الوصول إلى مياه الشرب المحسنة ومؤشر أسرة المستشفيات.

4-3-3-4- مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل: تمثل الموارد البشرية عامة والعاملة في مختلف المؤسسات السياحية المتنوعة خاصة أحد الحلقات الأساسية في صناعة السياحة، أين تؤثر هذه الأخيرة على مستوى تقديم الخدمة فالمهارات المتخصصة من أهم العوامل التي تعمل على تحقيق أهداف المؤسسات السياحية المتنوعة، والجدول رقم (4،12) يوضح واقع الموارد البشرية وسوق العمل في الجزائر.

الجدول رقم (4،12): مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الموارد البشرية وسوق العمل	112	4.0
صافي معدل الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي	43	97.1
معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي الإجمالي	48	٪99
مدى تدريب الموظفين	129	3.1
درجة توجه العملاء	128	3.7
ممارسات التوظيف	108	3.3
سهولة العثور على الموظفين المهرة	68	4.2
سهولة توظيف العمالة الأجنبية	127	3.1
الدفع والإنتاجية	120	3.3
مشاركة الإناث في نسبة القوة العاملة إلى الرجال	134	0.24

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 15h00.

من الجدول أعلاه رقم (4،12) نجد أن مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل سجل معدلات فوق المتوسطة بتحصيله 04 نقطة فلقد إحتلت الجزائر المرتبة 112 فيما يخص هذا المؤشر ويعود الإنخفاض النسبي للمؤشر بالدرجة الأولى إلى كل من مؤشر مشاركة الإناث في نسبة القوة العاملة إلى الرجال، مؤشر نطاق تدريب الموظفين، درجة توجه العملاء، سهولة توظيف العمالة الأجنبي، ومؤشر الدفع والإنتاجية.

4-3-3-5- مؤشر جاهزية تكنولوجيات المعلومات والإتصالات: إن إعتماد التكنولوجيا في مختلف مجالات السياحة والفندقة من تخطيط وترويج وتسويق وحجز وتعاقد، تسوية مالية وغيرها تعبير عن جودة الخدمات السياحية، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال اللبنة الأساسية للتنمية السياحية، ولم تعد خيارا بالنسبة

للقائمين على القطاع بل حتمية تفرضها الأوضاع الإقتصادية الراهنة لتطوير وتنمية القطاع السياحي والفندقي، والجدول التالي رقم (4،13) يوضح مدى الجاهزية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الجزائر.

الجدول رقم (4،13): مؤشر جاهزية تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	96	3.7
إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المعاملات	130	3.6
استخدام الإنترنت للمعاملات من منظمات الأعمال إلى المستهلك	123	3.4
مستخدمي الإنترنت(٪ بالأفراد)	94	38.2
اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت (لكل100 فرد)	83	5.6
اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل(لكل 100 فرد)	88	106.4
اشتراكات النطاق العريض المتنقل (لكل 100 فرد)	88	40.2
تغطية شبكة الجوال(٪الأفراد)	63	99.2
جودة إمدادات الكهرباء	91	4.0

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 15h20.

سجل مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات معدلات متوسطة بتحصيله 3.7 نقطة، وإحتلال الجزائر مرتبة متأخرة في هذا المجال أين إحتلت المرتبة 96، ويعود إنخفاض هذا المؤشر بالدرجة الأولى إلى ضعف إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المعاملات، نقص إستخدام الإنترنت للمعاملات من منظمات الأعمال إلى المستهلك، إنخفاض جودة إمدادات الكهرباء وتردي في خدمات الأنترنات وتدفقها.

4-3-3-6- مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة: يعتبر وضع السياحة من أولويات صناع القرار وإعطائها حقها من الدعم والإنفاق الحكومي، وتوفير مختلف البيانات اللازمة بشكل شامل ودوري أداة هامة لرفع من الأداء السياحي وتعمل على تنميته، والجدول رقم (4،14) يوضح تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر.

الجدول رقم (4،14): مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
تحديد أولويات السفر والسياحة	131	2.8
الأولوية الحكومية لصناعة السفر والسياحة	127	3.1
الإنفاق الحكومي والإداري٪ الميزانية الحكومية	123	1.1
فعالية التسويق لجذب السياح	127	2.7
شمولية البيانات السنوية 0-120 T & T(أفضل)	119	37
توقيت تقديم البيانات الشهرية / ربع السنوية0-21 T & T(أفضل)	118	3.0
تقييم العلامة التجارية للبلد 1- 10 (الأفضل)	118	58.5

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 15h40.

سجل مؤشر تحديد أولويات السفر والسياحة معدلا ضعيفا أين حصل هذا المؤشر على 2.8 نقطة ما قبله تحصل الجزائر على مرتبة جد متأخرة بإحتلالها المرتبة 131، ويعود هذا التأخر إلى إنخفاض مختلف المؤشرات الفرعية التي تدخل في نطاق هذا المؤشر، الأولوية الحكومية لصناعة السفر والسياحة، الإنفاق الحكومي، فعالية التسويق لجذب السياح، شمولية البيانات السنوية، توقيت تقديم البيانات الشهرية وتقييم العلامة التجارية للبلد.

4-3-3-7- مؤشر الإنفتاح الدولي: تؤثر درجة الإنفتاح الدولي على الأداء السياحي بدرجة كبيرة من خلال إبرام الإتفاقيات الدولية التي تسمح بتسهيل الإجراءات وعملية إنسياب السياح، والجدول رقم (4،15) يوضح درجة الإنفتاح الدولي في الجزائر.

الجدول رقم (4،15): مؤشر الإنفتاح الدولي في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الإنفتاح الدولي	134	1.5
متطلبات التأشيرة 0- 100 (أفضل)	132	2.0
انفتاح اتفاقات الخدمات الجوية الثنائية 0- 38 (أفضل)	119	6.3
عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمية المطبقة (عدد)	117	2.0

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 15h40.

سجل مؤشر الإنفتاح الدولي معدلا ضعيفا جدا بتحصيله 1.5 نقطة وإحتلال الجزائر المرتبة 134 من ضمن 136 دولة، وهذا يعود بسبب التعقيدات المرتبطة بالحصول على التأشيرة، إنغلاق الجوية الجزائرية فيما يخص الإتفاقيات الخدمية الثنائية، بالإضافة إلى الإنغلاق النسبي للجزائر من خلال إنخفاض عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمية.

4-3-3-8- مؤشر تنافسية السعر: يعد السعر من أبرز العوامل التي تجذب السياح في العالم إذ يمثل أمرا فيصليا بالنسبة للسائح والجدول التالي رقم (4،16) يوضح درجة تنافسية السعر في الجزائر.

الجدول رقم (4،16): مؤشر تنافسية السعر في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
السعر التنافسية	4	6.0
رسوم التذاكر ورسوم المطار 0-100 (أفضل)	38	83.3
مؤشر أسعار الفنادق ($)	66	134.1
تعادل القوة الشرائية ($)	5	0.3
مستويات سعر الوقود (دولار أمريكي / لتر)	3	16.0

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 12/07/2019 à 10h00.

سجل مؤشر تنافسية السعر معدل مرتفع أين حصلت الجزائر على 06 نقاط وإحتلت المرتبة الرابعة، وهذا ما يدل على التنافسية العالية للأسعار مقارنة بدول العالم الأخرى إلا أنها تبقى متأخرة بعض الشيء في مؤشر أسعار الفنادق.

4-3-3-9- مؤشر الإستدامة البيئية: ديمومة القطاع السياحي متوقفة على بقاء إمكانيات جذب السياح ذات الصلة بالتراث الطبيعي، البيئي، التاريخي والثقافي لمنطقة ما فإذا ما تردت الأوضاع البيئية أوإندثرت فإن ذلك يعني فقدان مقومات صناعة السياحة، والجدول التالي رقم(4،17) يوضح الإستدامة البيئية بالجزائر.

الجدول رقم (4،17): مؤشر الإستدامة البيئية في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الإستدامة البيئية	106	3.7
صرامة اللوائح البيئية	130	2.8
تطبيق اللوائح البيئية	121	2.9
استدامة تنمية صناعة السياحة والسفر	123	3.1
تركيز الجسيمات (2.5) ميكروغرام / م 3	58	6.8
التصديق على المعاهدات البيئية 0-27 (أفضل)	90	19
ضغط الماء الأساسي 0-05 (الأفضل)	98	3.4
الأنواع المهددة (٪ مجموع الأنواع)	93	7.3
تغير الغطاء الغابي (٪ التغير)	83	0.1
معالجة مياه الصرف الصحي (٪)	46	45.1
ضغط الصيد في الساحل(طن / كم 2)	43	0.1

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 16h00.

سجل مؤشر الإستدامة البيئية معدل متوسط بتحصيل الجزائر 3.7 نقطة وإحتلالها للمرتبة 106 وهي مرتبة متأخرة، ويعود إنخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى ضعف صرامة اللوائح البيئية، ضعف تطبيق اللوائح البيئية وضعف إستدامة تنمية صناعة السياحة والسفر.

4-3-3-10- مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي: يلعب النقل الجوي دورا هاما في ظهور كثير من الدول على خريطة العالم السياحية، فهو يلعب دور المحرك الأساسي الذي يدعم السياحة، والجدول التالي رقم (4،18) يوضح البنية التحتية للنقل الجوي في الجزائر.

الجدول رقم (4،18): مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
البنية التحتية للنقل الجوي	100	2.1
جودة البنية التحتية للنقل الجوي	115	3.2
كيلومترات المقاعد المحلية المتاحة (الملايين)	41	28.0
كيلومترات المقاعد الدولية المتاحة (الملايين)	67	163.7
مغادرة الطائرات / 1000 فرد	88	1.7
كثافة المطارات (مطار / مليون فرد)	55	2-1
عدد شركات الطيران العاملة (العدد)	78	29.0

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 16h00.

سجل مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي معدلا ضعيفا بـ2.1 نقطة وإحتلال الجزائر للمرتبة 100 وهي مرتبة متأخرة، ويعود إنخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى إنخفاض جودة البنية التحتية للنقل الجوي، إنخفاض عدد الرحلات الجوية المتمثلة في معدل مغادرة الطائرات، وإنخفاض عدد شركات الطيران العاملة.

4-3-3-11- مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري: يعتبر النقل السياحي البري والبحري سببا رئيسيا في تطوير المشاريع السياحية، فكلما نشطت صناعة السياحة رافقها نشاط ملحوظ في صناعة النقل، والجدول رقم(4،19) يوضح البنية التحتية للنقل البري والبحري في الجزائر.

الجدول رقم (4،19): مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
البنية التحتية للنقل البري والبحري	105	2.5
جودة الطرق	95	3.2
إجمالي المساحة الإقليمية	129	-
كثافة الطرق المعبدة/ إجمالي المساحة الإقليمية	98	-
جودة البنية التحتية للسكك الحديدية	54	3.0
كثافة السكك الحديدية كم من الطرق / كثافة الطرق مساحة الأرض	86	0.2
جودة البنية التحتية للموانئ	103	3.2
كفاءة النقل البري	85	3.1

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 16h00.

حصل مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري على معدل ضعيف بـ 2.5 نقطة وإحتلال الجزائر من خلال هذا المؤشر المرتبة 105 وهي مرتبة متأخرة، ويعود إنخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى إنخفاض كثافة الطرق، إنخفاض جودة الطرق وإنخفاض جودة البنية التحتية للموانئ.

4-3-3-12- مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية: تلعب الخدمات السياحية دورا أساسيا في تدفق السياح لما لها من أثر على السياح، والجدول رقم (4،20) يوضح البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر.

الجدول رقم (4،20): مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
البنية التحتية للخدمات السياحية	131	2.1
غرف الفندق (عدد / 100 فرد)	111	0.1
جودة البنية التحتية السياحية	132	2.9
وجود شركات تأجير السيارات الكبرى	113	2
آلات الصراف الآلي (عدد / 1000 فرد بالغ)	119	7.3

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 16h00.

سجل هذا المؤشر معدل ضعيف بـ 2.1 نقطة وإحتلال الجزائر من خلاله للمرتبة 131 وهي مرتبة متأخرة جدا، ويعود إنخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى إنخفاض جودة البنية التحتية السياحية، إنخفاض عدد آلات الصراف الآلي، إنخفاض عدد شركات تأجير السيارات الكبرى وإنخفاض عدد غرف الفنادق.

4-3-3-13- مؤشر الموارد الطبيعية: من أهم الموارد السياحية والتي تساهم بدرجة كبيرة في جذب السياح الموارد الطبيعية، والجدول رقم (4،21) يوضح واقع الموارد الطبيعية في الجزائر.

الجدول رقم (4،21): مؤشر الموارد الطبيعية في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الموارد الطبيعية	124	2.2
عدد المواقع الطبيعية للتراث العالمي (عدد المواقع)	78	1
مجموع الأنواع المعروفة (عدد الأنواع)	83	439
مجموع المناطق المحمية(٪ إجمالي المساحة الإقليمية)	104	7.9
الطلب الرقمي على السياحة الطبيعية 0-100 (أفضل)	99	4
جاذبية الأصول الطبيعية	109	4.0

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 16h00.

سجل مؤشر الموارد الطبيعية معدلا ضعيف بتحصل الجزائر على 2.2 نقطة وإحتلالها للمرتبة 124 وهي مرتبة متأخرة جدا، ويعود إنخفاض هذا المؤشر بالدرجة الأولى إلى إنخفاض مجموع المناطق المحمية وإنخفاض الطلب الرقمي على السياحة الطبيعية.

4-3-3-14- مؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر: للموروث الثقافي دور كبير في إستقطاب السياح وإنتعاش السياحة وذلك بما تحويه من مواقع أثرية وملاعب رياضية وغيرها، والجدول التالي رقم (4،22) يوضح الموارد الثقافية وأعمال السفر بالجزائر.

الجدول رقم (4،22): مؤشر الموارد الثقافية وأعمال السفر في الجزائر لسنة2017.

المؤشر	الرتبة / 136	النقاط *
الموارد الثقافية وأعمال السفر	53	2.1
عدد المواقع الثقافية التراثية (عدد المواقع)	35	7
عدد أشكال التعبير الثقافي الشفهي وغير المادي	25	6
الملاعب الرياضية (عدد الملاعب الكبيرة)	29	15.0
عدد إجتماعات الجمعيات الدولية متوسط 3 سنوات	117	3.0
الطلب الرقمي على السياحة الثقافية والترفيهية 0-100 (أفضل)	92	4

المصدر: المنتدى الإقتصادي العالمي، على الرابط:

http://www.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2017_web_0401.pdf, consulté le 14/07/2019 à 16h00.

سجل مؤشر الموارد الثقافية معدل ضعيف بتحصل الجزائر على 2.1 نقطة وإحتلالها للمرتبة 53 وهي مرتبة متوسطة، ويعود إنخفاض المؤشر بالدرجة الأولى إلى إنخفاض عدد إجتماعات الجمعيات الدولية وإنخفاض الطلب الرقمي على السياحة الثقافية والترفيهية، وبصورة عامة يمكن القول أن إنعدام إستراتيجية واضحة ومحددة في الجزائر لجعل قطاع السياحة قطاعا إستراتيجيا، وليس ثانويا، أدى إلى ظهور العديد من العوامل التي أدت، ولا تزال تؤدي إلى تدهور القطاع، كتدهور البنية التحتية، من خلال ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها، وضعف شبكة المواصلات والإتصالات والإستغلال الغير عقلاني للموارد الطبيعية، والتلوث البيئي في المناطق السياحية بالإضافة إلى هذا كله غياب ثقافة سياحية ووعي بيئي لدي المجتمع الجزائري بأهمية المحافظة على البيئة السياحية في المنتجات والمحميات الطبيعية من أجل تحقيق الإستدامة.

خلاصة:

تعد السياحة أوالصناعة السياحية أحد أهم الصناعات التي تقوم عليها إقتصاديات مختلف الدول، إلا أن هذه الصناعة لا زالت مهمشة في الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة أساسية على قطاع المحروقات ويهمل باقي القطاعات الإقتصادية المنتجة على غرار السياحة التي يمكنها أن تكون أفضل بديل لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات.

فالجزائر رغم المؤهلات والإمكانات التي تزخر بها وكذا بعض النوايا والمجهودات المبذولة من طرف الدولة في صورة عديد المخططات والأليات ومنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 إلا أنها لازالت بعيدة كل البعد عن المستوى الذي يسمح لها بأن تكون رائدة في القطاع السياحي، ويعود ذلك إلى كون معظم المخططات والأليات تبقى في إطارها النظري دون أن يتم تجسيدها على أرض الواقع بالإضافة إلى غياب ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري، وغياب تنافسية المنتج السياحي الجزائري سواء من حيث النوعية والجودة أومن ناحية الأسعار التي تبقى مرتفعة مقارنة بدول أخرى وهذا ما إنعكس سلبا على مساهمة القطاع السياحي في إيرادات الدولة وجعله بديلا إقتصاديا لنموذج إقتصادي جديد بعيدا عن الريع البترولي.

خاتمة

خاتمة:

يشهد الإقتصاد العالمي تحولا جذريا في النموذج التنموي القائم على التنمية المستدامة التي توفر مجالا للتوازن بين الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية حيث تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنموية كلية وقطاعية محددة الأهداف وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها، وإختيار أفضل الأليات لتنفيذها ومن بين الأليات الهامة التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية المستدامة التنويع الإقتصادي، الذي يعد خيارا إستراتيجيا يسمح ببناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية من جهة وتحقيق التنمية المتوازنة إقليميا وإجتماعيا من جهة أخرى. الأمر الذي دفع مختلف الدول وخاصة التي تعاني من إختلال القاعدة الإنتاجية لتعزيز مقدرة الإقتصاد على التكيف مع التغيرات الطارئة ومواجهة التقلبات الإقتصادية تحت ضغط المنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ضمن سياسات وإستراتيجيات كلية في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للإقتصاد.

وفي هذا الإطار يشكل التنويع الإقتصادي أحد أهم الإستراتيجيات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الإقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، بالنظر إلى العوائد التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية. وقد وجدت الكثير من الدول في عملية التنويع الإقتصادي بديلا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة ويغنيها عن الإعتماد على مصادر الثروة الناضبة، ورغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات معتبرة من قطاع المحروقات بفعل الإنتعاش الذي عرفه بداية من القرن الواحد والعشرون إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل المناسب الذي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الإقتصادية وذلك بسبب ضعف إن لم نقل إنعدام إستراتيجية واضحة لإستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الإعتبار توقعات نضوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد يعد أمر أكثر من ضروري وهذا من خلال إعتماد نموذج إقتصادي جديد.

خاتمة

ولقد إعتمدت الجزائر إستراتيجيات لتنويع إقتصادها كمحاولة لتبني نموذج إقتصادي جديد من خلال جهودها في تنويع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وتحريره من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك في إطار مخططاتها التنموية المتعاقبة وبصورة أدق عن طريق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 وهو ما يعكس الإرادة الحقيقية للدولة من أجل النهوض بهذا القطاع، وهو يعد مخطط طموح يسعى إلى جعل الجزائر وجهة سياحية قادرة على منافسة البلدان السياحية، إلا أنه وفي بداية تطبيقه أعطى نتائج غير ما كان مسطر له فيما يتعلق بمساهمته في تطوير القطاع السياحي وكذا دعم الإستثمار به، إلا أن هذه الوضعية لا تسمح لنا بالحكم على فشل هذا المخطط لأنه مازال في بداية إنطلاقه ويمكن إعادة توجيهه بما يسمح بإنطلاقة حقيقية للمشاريع الإستثمارية السياحية المبرمجة ضمن هذا المخطط والتي من شأنها تحسين وضعية القطاع السياحي بالجزائر.

1- نتائج الدراسة:

1-1- نتائج الدراسة النظرية:

بناءا على ما تم عرضه من خلال الجزء النظري يمكن ذكر بعض النتائج فيما يلي:

- يعد التنويع الإقتصادي أحد خيارات تحقيق التنمية المستدامة، كونه يعزز إستقرار الإقتصاد من خلال تنويع قاعدته الإنتاجية، كما أنه يساهم في تحقيق بعدها الإجتماعي من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في التخفيض من نسب الفقر وغيرها من المشاكل الإجتماعية، فضلا عن مساهمته في الحفاظ على البيئة من خلال تحسين التكنولوجيا والحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب.

- يمثل التنويع الإقتصادي أحد السياسات الإقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال تجميع كافة الموارد وتوجيهها توجيها سليما، لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة وضمان إستمراريتها.

- تعد التنمية المستدامة النموذج التنموي الذي يسمح بتحقيق التوازن بين كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية وضمان إستمرارية توازن النظام البيئي.

خاتمة

1-2- نتائج الدراسة التطبيقية:

بناءا على ما تم تناوله من خلال الجزء التطبيقي يمكن عرض بعض النتائج فيما يلي:

- إن تحقيق التنمية المستدامة إعتمادا على التنويع الإقتصادي يتطلب إحداث جملة من التغيرات الهيكلية في الإقتصاد وإستغلال الموارد المتاحة إستغلالا عقلانيا ورشيدا.

- التنويع الإقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية والقيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، والإستثمار في الموارد البشرية وتوفير مختلف البنى التحتية اللازمة والعمل على توفير المناخ الإستثماري الجاذب للإستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

- إن تحقيق التنويع الإقتصادي وإن كان ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج إلا أنه غير كاف لتحقيق هدف تنويع القاعدة الإقتصادية إذ لابد أن يتوافق ذلك مع متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل كالصادرات، الواردات، الإيرادات، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال وذلك إنطلاقا من كون التنويع الإقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد.

- يحظى القطاع النفطي بمكانة هامة في الجزائر فقد كان له تأثير كبير في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية، السياسية و كذا ربط مختلف المشاكل التنموية إرتباطا وثيقا بالتغيرات التي تحدث في الأسواق النفطية الدولية.

- نجاح عملية تنويع الإقتصاد الجزائري يتطلب إعتماد سياسة إقتصادية متجددة لتنمية مختلف القطاعات، والتي تسمح بمعالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الإقتصاد الوطني من خلال التركيز على ترقية وتطوير أنشطة إنتاجية بديلة تمكن من تحسين أداء وتنافسية الجهاز الإنتاجي وتهيئته للإندماج في الأسواق العالمية.

- سعي الجزائر إلى التحول إلى نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة في ظل السياق الرامي إلى تحسين المؤشرات الكلية الإقتصادية والبشرية.

- تتمثل أهم تحديات تنويع الإقتصاد الجزائري في خلق التوازن القطاعي والجهوي.

- الصناعة السياحية صناعة متفرعة وتشمل عدة صناعات وقطاعات إقتصادية أخرى بإمكانها أن تكون أحد أفضل البدائل لتنويع الإقتصاد والحد من التبعية لقطاع المحروقات.

خاتمة

إن نجاح سياسة التنويع الإقتصادي يجعل من إقتصاد البلد المعني أقل تأثرا بتراجع أسعار النفط، من خلال بناء إقتصاد متوازن وقادر على النمو والتوسع في القطاعات المنتجة غير النفطية كالسياحة مثلا بالإعتماد في ذلك على الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتتمثل أهم عوامل نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي في بعض الدول التي كانت سباقة لهذه الإستراتيجية منذ عقود فيما يلي:

* إدراك أهمية التنويع الإقتصادي في إستدامة التنمية والإستعداد لمرحلة ما بعد النفط منذ فترة طويلة في إطار سعيها إلى بناء نموذج تنموي مستدام.

* توفر بيئة إستثمارية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الإستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية.

* توفر بنية تحتية متكاملة وعلى درجة عالية من الجودة والكفاءة.

* تشجيع الإبداع والإبتكار.

رغم أهمية الإستراتيجيات الوطنية التي من شأنها وضع الجزائر في مسار التحول نحو نموذج تنموي أكثر إستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب كونها تعالج القضايا البيئية، الإقتصادية والتنمية البشرية بشكل منفصل من طرف مؤسسات ووزارات عديدة يمكن أن تعالجها بشكل متوازن ومتوازي لضمان الإستدامة.

2- نتائج الفرضيات:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن الحكم على الفرضيات السابقة كما يلي:

- تثمين العوائد النفطية لابد أن يتم صياغته في إطار خطة تنموية شاملة ومتكاملة من الناحية الجغرافية ومن ناحية تطوير مختلف القطاعات الأساسية في إطار تفعيل عملية التنويع الإقتصادي المستدام، ***وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.***

- يعد التنويع الإقتصادي مدخلا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ***وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.***

- إن السياسات الرامية إلى تنويع بنية الإقتصاد خارج قطاع المحروقات رغم أهميتها لم تسمح بتحسين الأداء الإقتصادي الذي لا يزال ذا مرونة عالية لتغير أسعار النفط، ***وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.***

- تمتلك الجزائر موارد طبيعية هامة من شأنها أن تجعلها قطبا سياحيا بإمتياز إلا أن إنعدام الإستقرار السياسي والأمني وإنعدام الوعي والثقافة السياحية لدي أفراد المجتمع أدى إلى تدهور هذا القطاع وتراجعه عن ما هو مبرمج له، ***وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة والخامسة.***

3- الإقتراحات:

- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الإقتصادي والتحول الكلي نحو إقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي وتعزيز الإستدامة المالية بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

- ضرورة إمتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتكاملة والعمل على تنفيذ ما تم التخطيط له.

- إستغلال الميزة النسبية التي تتميز بها القطاعات الإنتاجية ورفع قدراتها التنافسية بالإضافة إلى الإنضمام إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

- تشجيع الشراكة والإستثمار في القطاعات الإنتاجية بدل الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات.

- إعادة النظر في توجهات الخطط التنموية مما يسمح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي القيام بدور هام في النشاط الإقتصادي من خلال توفير وتهيئة مناخ إستثماري مناسب لتشجيع الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية.

- تنمية رأس المال البشري الذي يعد العنصر الأهم والتحدي الأكبر في التنمية المستدامة وعملية تنويع الإقتصاد.

- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع الإستثمار على أدوات من نفس الفئة.

- تعزيز التنويع الرأسي وذلك عن طريق توزيع الإستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة والخدمات أوعلى فئات مختلفة من الأدوات الإستثمارية كالأسهم والسندات.

- الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

4- أفاق الدراسة الحالية:

إن أفاق الدراسة الحالية ترتبط بالجوانب التي لم نتمكن من تناولها من خلال هذه الدراسة لأسباب أوأخرى، أوبتلك التي تعد دراستنا أرضية فكرية خصبة للعديد من الباحثين والمهتمين في هذا المجال، ولعل من أهمها:

- دراسة قياسية تحليلية لدور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

- دور الإدارة المتكاملة للعوائد النفطية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

- دراسة تحليلية لدور المناخ الإستثماري في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- إستراتيجة التنويع الإقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض النماذج الدولية الناجحة.

- ترقية الإستثمار المنتج خارج قطاع المحروقات في الجزائر وأثره على التنمية المحلية.

- تشجيع الإستثمار السياحي وتطوير البنية التحتية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- رهانات وتطلعات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خارج المحروقات.

- عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في تمويل القطاعات الإقتصادية وتبيان كيفية إستفادة الجزائر منها.

- أثر تمويل المشاريع الإستثمارية (ANSEJ,CNAC,ANJEM,ANDI) على الإيرادات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

➢ باللغة العربية

- **أولا/الكتب**

01- أحمد بن بيتور، **جزائر الأمل**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

02- أحمد سامي الدعبوسي، **التنمية والسكان**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2007.

03- آرنولد توينبي، **بحث في التاريخ موجز**، ترجمة طه باقر، دار الوراق، بيروت، لبنان، 2014.

04- بركات كامل المهيرات، **الأمن السياحي والتشريعات السياحية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

05- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**،الطبعة السادسة، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، 2016.

06- حسين خياط عدنان وآخرون، **إقتصاديات الموازنة العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، .2016

07- حميد الطائي، **أصول صناعة السياحة**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

08- خالد كواش، **السياحة، مفهومها، أركانها وأنواعها**، دار التنوير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.

09- دنيا الملاح، **النفط السياسة والفقر والكوكب**، العبيكان للنشر،المملكة العربية السعودية، 2009.

10- دوجلاس موسشيتDouglas Muschett ، ترجمة بهاء شاهين، **مبادئ التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

11- زيد منير عبوي، **فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي**، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

قائمة المراجع

12- شهاب سلام جبار، **الدولة الريعية وصياغة النظم الإقليمية(دول الخليج نموذجا)**، قسم العلوم التطبيقية، الجامعة التكنولوجية، 2012.

13- صابر فوزي، **التنمية بين الأمس والغد**، دار نهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1991.

14- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الحمدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

15- عبد الرزاق فارس الفارس، **التربية والتنمية**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

16- عبد العزيز توفيق ماهر، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

17- عبد القادر السيد متولي، **الإقتصاد الدولي(النظرية والسياسات)**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

18- عبد اللطيف رشاد أحمد، **التنمية الإجتماعية في إطار مهنة الخدمة الإجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

19- عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، **التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الإستدامة وتطبيقها مع التركيز على العالم العربي**،عبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.

20- عبد الله حسين وأخرون، **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 2007.

21- عبد الله خبابة ورابح بوقرة، **الوقائع الإقتصادية والعولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة**، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

22- عبد المجيد يوسف وأخرون، **الموارد الإقتصاية**، دار النهضة العربية، مصر، .2000

23- عبد المعطي عساف، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران لنشر، عمان، الأردن،2012.

24- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطيا وأدوات قياسيا**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

25- محمد حامد دويدار وآخرون، **أصول علم الإقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

26- محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، EOLSS واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني "البعد الإقتصادي"، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

27- موفق عدنان، **أساسيات التمويل والإستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

28- نور الدين جليد ورشيد بوعافية، **الإقتصاد الجزائري 50 سنة من الإستقلال**، منشورات مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر ،الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.

29- نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري**، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002.

30- يحي وناس، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار العرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

- **ثانيا/الأطروحات والمذكرات الجامعية**

01- رشيد سالمي، **أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

02- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية - حالة الجزائر -**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

03- سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الإقتصادي على توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.

04- عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

05- عبد الحفيظ مسكين، **إستيراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.

06- عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، .2013

07- عبد القادر عوينات، **السياحة في الجزائر: الإمكانيات والمعوقات 2000- 2025**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013.

08- فارس فضيل، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

09- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011.

- **ثالثا/الملتقيات العلمية**

01- أحمد تي ونصر رحال، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل 2008.

02- أحمد منير نجار، **الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع "التنمية المستدامة وسوق العمل"، الجمعية الإقتصادية العمانية، مسقط، سلطنة عمان، 2014.

03- إسماعيل بوغازي ولمين تغليسة، **واقع التنمية السياحية في الجزائر وأفاق تطورها**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول: حول التنمية السياحية في الدول العربية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 26 و27 فيفري 2012.

قائمة المراجع

04- سليمة طبايبية والهادي لرباع، **التنويع الإقتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أبريل 2008.

05- شعيب شنوف ولعلا رمضاني، **الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.

06- صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف، 2008.

07- عبد الله خبابة، **التنمية الشاملة المستدامة - المبادئ والتنفيذ-**، من مؤتمر ريودي1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل2008.

08- عز الدين بوشوك وشعيب أتشي، **التنمية المستدامة ودوافع الإهتمام بها**، مداخلة في الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، الجزائر، يومي 06 و07 جوان .2006

09- فوزي عبد الرزاق وكاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل 2008.

10- محمد تقرورت ومحمد طرشي، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة في إستخدام الموارد المتاحة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 07 و08 أفريل .2008

11- مصطفى طويطي وعبد القادر عوينات، **تشخيص واقع الإستثمار السياحي بالجزائر التحديات، الآليات والمتطلبات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، الجزائر، يومي27 و28 سبتمبر 2015.

12- موسي عبد الناصر ولويزة فرحاتي، **تجارب دولية في حاضنات الأعمال، الفرص والتحديات**، الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، أيام 06،07 و08 أفريل 2010.

13- يحي سعيدي وصورية شنبي، **نظريات التنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

- **رابعا/التقارير**

01- باسم سيفي، **التنمية المستدامة في البيئة الطبيعية والطبيعية الإجتماعية والطاقة**، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق،2014.

02- تقرير منظمة السياحة العالمية لسنة 2015.

03- دوناتو رومانو، **الإقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.

04- الديوان الوطني للسياحة، **الحمامات المعدنية الجزائرية**، 2007.

05- ستيفنز بول، **صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة: النفط والإستبداد، الإقتصاد السياسي للدولة الريعية**، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، 2007.

06- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.

- **خامسا/المجلات**

01- خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014.

02- دحمان عبد الفتاح وأسماء بللعما، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد:07، العدد01، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2018.

قائمة المراجع

03- السعيد بوشول وأخرون، **المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية-**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017.

04- عبد الرحمن الهيثي نوزاد، **التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات: دولة الإمارات نموذجا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2009.

05- عبد الستار عبد الجبار موسى وحكمت ناصر رحيق، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الإقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد34، السنة العاشرة، 2012.

06- عبد القادر لحسين، **إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لآفاق 2025 : الآليات والبرامج**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

07- عرفان الحسيني، **نحو تنمية خليجية لا تعتمد على النفط**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد42، وزارة الطاقة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

08- كريستين إبراهيم زادة، **المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2013.

09- لخضر عبد الرزاق مولاي وخالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد04، 2016.

10- محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد95، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2010.

11- محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02، جامعة غرداية، الجزائر، 2016.

12- مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد26، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان .2010

قائمة المراجع

13- موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية - حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016.

14- ناجي بن حسين، **التنمية المستدامة في الجزائر وحتمية الإنتقال من الإقتصاد ألريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد05، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

15- نبيل بوفليح, **دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر فالفترة (2000-2010)**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، .2013

16- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، مجلة الجندول، العراق، العدد25، 2005.

17- هيثم سطلحي، **التنمية السياسية في المجتمعات النامية- مشكلاتها وأفاقهـا -**، مجلة جامعة دمشق، العدد 02، سوريا، 1997.

18- يحي سعيدي وسليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصاديـة- حالة الجزائر -**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 36، 2013.

- **سادسا/القوانين والمراسيم التنظيمية**

01- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية 2030.

02- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الأول 2004**، الجزائر، ديسمبر 2004.

03- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **المخطط الإستيراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية**، 2008.

04- قانون رقم01 - 19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ12 ديسمبر 2001، **يتعلق بتسيير النفايات**، الجريدة الرسمية العدد 07.

05- قانون رقم 03 - 10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424هـ الموافق لـ19يوليو2003، **يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية العدد 43.

➢ باللغة الأجنبية

01-Acemoglu, D., Robinson, J. **Why Nations Fail, the Origins of Power, Prosperity, and Poverty**, Profile Books, London,2012.

02-Agyeman, Julian & Others, **Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity**, Space & Polity, Vol. 6, No. 1, 2002.

03-Andrea Ross, **Modern Interpretations of Sustainable Development,** Journal of Law and Society, Economic Globalization and Ecological Localization: Socio-legal Perspectives, Wiley on behalf of Cardiff University, Vol. 36, No.01, Mar.2009, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/40206877.

04-Arthur J. Hanson, **Trilateral environment and sustainable development ,** International Journal, Vol. 66, No. 2, Canada, the US, and China: A new Pacifictriangle? Spring 2011, PP 313-331, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/ 27976095.

05-Baldwin, Robert E. , **Trade and Growth: Disagreement About The Relationships**, Economics Department Working Papers No. 264 ,October,2000..

06-Basam S., **The Sustainability of Swedish Agriculture in a Co evolutionary Perspective**. Agraria 469, SLU, Uppsala.

07-Beat burgenmrier**, économie de développement durable de boech** ,02 édition, Belgique, 2005.

08-Brewer, D., D. Hayes, V. Lyne, A. Donovan, T. Skewes, D. Milton and N. Murphy, **An Ecosystem Characterisation of the Bay of Bengal**, Draft report for the Bay of Bengal Large Marine Ecosystem Project. CSIRO, Australia, ISBN: 978-1-4863-0521-6, 2015.

09-Chibber, Vivek , **Locked In Place: State-Building and Late Industrialization in India**. Princeton University Press,2003.

10-Christopher Roberts and Lee Poh Onn, **Cautious on Political Reform, Comfortable in ASEAN, Pushing forEconomic Diversification**, ISEAS - Yusof Ishak

Institute, Southeast Asian Affairs, 2009, p65. sur le lien: http://www.jstor.org/stable/27913378.

11-Conseil National Economique et Social en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement, **Rapport National sur Le Développement Humain -Algérie**, Algérie, 2017.

12-Dinah M. Payne and Cecily A. Raiborn, **Sustainable Development: The Ethics Support the Economics**, Journal of Business Ethics, Springer, Vol. 32, No. 02, Jul., 2001, P157-168, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/25074564.

13-Documents Gathering a body of global agreements,**Our Common Future, Chapter 2: Towards Sustainable Development**, sur le lien: http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm.

14-Dominik Hartmann, Andreas Pyka, **Innovation, Economic Diversification and Human Development**, CC Innovation and Knowledge, University Hohenheim, Germany, 2013.

15-Friedman, T., **Seven Questions**: Thomas Friedman's Plan for a Hot, Flat, and Crowded World, Foreign Policy, 2006.

16- Grosskurth, J. & J. Rotmans. **The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making**. Environment, Development and Sustainability,07, no 01, 2005.

17-Harald Winkler, **cleaner Energy cooler climate- developing Sustainable Energy Solutions for south Africa**, published by HSRC press, first published, cape toun, South Africa, 2009.

18-Hazem Shayah, **Economic Diversification by boosting non- oil Exports (case of UAE)**, journal of economics, businessanal management, Vol3,No,7,july, 2015.

19-Hertz, N. **Global Capitalism and the Death of Democracy, the Silent Takeover**. Harper business, New York,2003.

20-Hossein Pirasteh & al, **Economic Growth and Stability in the Euro-Med Region: Concentration or Diversification**, Iranian Economic Review, Vol.14, No.23, 2009.

21-Inglehart, R., **Modernization and Post modernization**, Princeton: Princeton University Press, 1997.

22-Jacques Oueld Aoudia, **Une lecture économique de la crise algérienne**, in: http://www.fen.fr/~marchand/LIEN/Lien%2035/LCA.html.

23-Jean pierre, **management du tourisme**, Person éducation, 02 éme édition, France, 2007.

24-Jean Pierre, **management du tourisme**, Person éducation, France, 02eme édition, 2007.

25-Joseph M. Dukert, **Energy**, published by Green Wood press First published, London- UK-,2009.

26-Jude Eggoh and Aram Belhadj, **Business Cycles in the Maghreb : Does Trade Matter? ,** Journal of Economic Integration, Vol. 30, No. 3, September 2015, PP 553-576,sur le lien: http://www.jstor.org/stable/ 43549865.

27-Krop. R, Hernick .c and Franz.c, **Local Government Investment in Municipal Water and Sewer Infrastructure: Adding Value to the National Economy Water town**, USA, Cadmus Group Inc,2008.

28-Lahsen Abdelmalki, Patrick Mundler, **Economie de l'environnement et du développement durable,** Groupe de Boeck ,Belgique, 2010**.**

29-Lam & Wantchekon, **Political Dutch Disease**, Working Papers, New York University, 2002.

30-Lam & Wantchekon, **Dictatorships as a Political Dutch Disease**, manuskript, Department of Political Science, Yale University,1999.

31-Laszlo Tihanyi & Others, **Technological Competence and International Diversification: The Role of Managerial Incentives**, Management International Review, Corporate Governance and International, Vol. 49, No.04, 2009, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/40658324.

32-Lowe, I. Globalization, **Environment and Social Justice**, Social Alternatives, 23, no.4, 2004.

33-Manasse Paolo, **Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules and Institutions**, International Monetary Fund, 2006.

34-Martin. Hvidt , **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, Kowait Program on Development, Governnance and Globalisation in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013.

35-Michael Burda,Charles Wyplos, **Macroéconomie : une perspective européenne**, Editions de Boeck, Belgique,2009.

36-Michael chugozie Anyaehie, Anthony Chukwudi Areji, **Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria**, authors & Scientific Research publishing, 2015, sur le lien: http://www.scirp.org/joutnal/ojps.

37-Ministère de l'Aménagement du Territoire, du Tourisme et de l'Artisanat, **Principales Réalisations et Programme d'Actions**, Juin 2015.

38-Mustafa Babiker**, Economic diversification in GCC : prospects and challenges, Arabe planning Imtitute**, Kuwait, PP 15-16, article sur l'internet sur le lien:: http://unfccc.int/files/adaptation/adverse effects and response measures art 48 /application.

39-Office National du Tourisme (OMT), **Guide de l'Algérie Touristique**, Collection Touring, 2000.

40-Pemberton, M., Petropolitics Conference Report, International Relations Center: **Foreign Policy in Focus**, 2004.

41-Pert P. Rogers, Kazi F. Jalal, John A, **Boyed, An Introductionto Sustainable Development**, 2012.

42-Romano donoto, **Notes of the course ou sustainable rural**, development FAO. projet GCP /006 syv/ 006/ITO Phese II syria . november 2002.

43-Ross, M. L. , **Does Oil Hinder Deomcracy?**, World Politics. vol 53, No: 3, 2001.

44-Stephem A, Roosa. Ph. D, **Sustainable development H and book**, 02nd Edition, published by the Fairmont press, Inc, London, UK,2010.

45-Susan Baker, **Sustainable development**, London , New York : Routledge, Taylor & Francis Group, Second edition, 2016.

46-T. Ravichandran & Others, **Diversification and Firm Performance: Exploring the Moderating Effects of Information Technology Spending**, Journal of Management Information Systems, Spring, Vol. 25, No.04 , 2009, PP205-240, sur le lien: http://www.jstor.org/stable/40398958.

47-United Nations, **The concept of Economic Diversification in the context of Response Measures**,Technical Paper By the Secretariat, Framework Convention on Climate Change , 06 may, 2016.

48-Vedura, **Principes Du Développement durable**, publié dans Encyclopédie développement durable, portail du développement durable, sur le lien: http://www.vedura.fr/encyclopedie, consulté le 05/10/2018 à 15h00.

49-Vola mega, **Sustainable development**, Energy and the city- a civilization of vision and action, published by Springer science & business media, newyork, USA, 2005.

➢ Les Sites Internet

-www.sustainable asures.com

-www.ao.academy.org

- www.akhbaar.org

- www.finanse.algeria.org

- www.escwa.un.org

- www.arab-api.org

- www.un.org

- www.reefnet.gov

- www.arab-api.org

- www.Bank d'Alger.com

- www.andi.dz

- www.mta.gov.dz

- www.andt.com

- www.djazairess.com

- www.tourism.gov.eg

- www.andi.dz

- www.ons.dz

- www.andt-dz.org

- www.weforum.org

- www.uneca.org

- www.uobabylon

- www.aleqt.com

- www.mae.dz

- www.cnis.dz

- www. mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint.com

- www.premier-ministre.gov.dz

- www.unctadstat.unctad.org

- www.databank.albankaldawli.org/data/reports

- www. World Travel and Tourism Council Data.org/data/reports

- www.shebacss.com/docs/e-oil-2.pdf

- www.politics-dz.com

الملاحق

الملحق رقم 1: تطور الواردات الجزائرية حسب السلع خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة:مليون دولار

	سنة 2010	سنة 2011	نسبة التغير %	سنة 2012	نسبة التغير	سنة 2013	نسبة التغير %	سنة 2014	نسبة التغير %	سنة 2015	نسبة التغير %	سنة 2016	نسبة التغير %	سنة 2017	نسبة التغير %	نسبة التغير% 2017/2010
	القيمة	القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		
مواد عامة	2601	2544	02.19-	2533	00.43-	2307	08.92-	2415	04.68	2395	00.83-	2740	14.41	2598	05.18-	00.11-
مواد خامة	498	499	0.20	54	08.22	469	13.15-	428	08.74-	478	11.68	562	17.57	665	18.33	33.53
مواد نصف مصنعة	1788	1564	12.58-	1722	10.10	1547	10.16-	1655	06.98	1872	13.11	2336	24.79	2774	18.75	55.14
مواد التجهيز الفلاحي	41	21	48.78-	43	104.76-	72	67.44-	85	18.06	155	82.35	148	-04.52	124	16.22-	202.43
مواد التجهيز الصناعي	3022	2833	06.25-	3120	10.13	3219	03.17	3068	04.69-	3435	11.96	4423	28.76	4698	06.22	55.45
مواد استهلاكية غذائية	1038	1094	05.39-	1319	20.57	1396	05.84	1393	00.21-	1466	05.24	1655	12.89	2037	23.08	96.24

المصدر: من إعدادنا اعتمادا على معطيات من CNIS-المديرية العامة للجمارك-، على الرابط:

www.cnis.dz, consulté le 20/08/2019 à 22h00.

الملحق رقم 2:تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحرقات حسب السلع خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة:مليون دولار

	سنة 2010	سنة 2011	نسبة التغير %	سنة 2012	نسبة التغير	سنة 2013	نسبة التغير %	سنة 2014	نسبة التغير %	سنة 2015	نسبة التغير %	سنة 2016	نسبة التغير %	سنة 2017	نسبة التغير %	نسبة التغير% 2017/2010
	القيمة	القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		القيمة		
مواد عامة	136	37	72.79-	27	27.02-	24	11.11-	32	33.33	28	12.50-	35	25	59	68.57	56.61-
مواد خامة	44	40	09.09-	45	12.50	41	08.88-	44	07.32	37	15.90-	51	37.83	61	19.60	38.63
مواد نصف مصنعة	496	387	21.97-	254	34.36-	281	10.63	465	65.48	504	08.38-	551	09.32	476	13.61-	04.03-
مواد التجهيز الفلاحي	03	01	66.66-	07	600	25	257.14	11	56-	22	100	20	09.09-	01.00	95-	66.66
مواد التجهيز الصناعي	46	23	50.00-	09	60.86-	47	422.22	47	00	45	04.25-	50	11.11	32	36-	30.43
مواد استهلاكية غذائية	156	23	85.25-	16	30.43-	20	25	13	35-	12	07.69-	27	125	35	29.62	27.56

المصدر: من إعدادنا إعتمادا على معطيات من CNIS-المديرية العامة للجمارك-، على الرابط:

www.cnis.dz, consulté le 20/08/2019 à 21h00.

الملحق رقم3: توقعات بعض المؤشرات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2016- 2025).

المؤشرات / السنوات	المساهمة المباشرة للسياحة فيGDP (مليار دولار)	المساهمة المباشرة للسياحة في التشغيل (نسبة النمو الحقيقي %)	الإستثمار السياحي (مليار دولار)
2016	8.324	4.50	1.937
2017	8.592	1.70	2.076
2018	8.869	2.00	2.234
2019	9.219	2.90	2.396
2020	9.649	3.70	2.561
2021	10.080	2.80	2.743
2022	10.509	2.90	2.943
2023	10.946	2.90	3.135
2024	11.409	2.90	3.340
2025	11.897	2.90	3.557

Sources : World Travel and Tourism Council Data, 2015, sur le lien:
www. World Travel and Tourism Council Data.org/data/reports, consulté le 05/07/2019 à 13h00.

حيث أن:

*** GDP**: الناتج المحلي الإجمالي.

الملحق رقم 4 : بعض المؤشرات الإحصائية المحسوبة والخاصة بتوقعات الأداء السياحي في الجزائر خلال الفترة (2016- 2025).

Date: 19/08/17Time: 19:00
Sample: 2016 /2025

	EGTDCGDP	ETDCEMP	EGTINV
Mean	3.939826	2.813333	6.843661
Median	4.047712	2.800000	6.797376
Maximum	4.456420	4.500000	7.610790
Minimum	3.119181	1.700000	6.362795
Std. Dev.	0.380742	0.646824	0.387227
Jarque-Bera	4.419265	4.053839	1.085161
Probability	0.109741	0.131741	0.581246
Observations	14	15	14

المصدر: من إعدادنا إعتمادا على معطيات من الموقع:

www. World Travel and Tourism Council Data.org/data/reports, consulté le 20/07/2019 à 23h20.

حيث أن:

* EGTDCGDP : معدل النمو الحقيقي المتوقع للمساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
* ETDCEMP : معدل النمو الحقيقي المتوقع للمساهمة المباشرة للسياحة في التشغيل.
* EGTINV : معدل النمو الحقيقي المتوقع للإستثمار السياحي.

الملحق رقم 5 : تطور عدد السياح والإيرادات السياحية في العالم خلال الفترة (2000-2017).

المنطقة (البلد)	إفريقيا		الأمريكيتين		آسيا والمحيط الهادي		أوروبا		الشرق الأوسط		العالم ككل	
المؤشرات / السنوات	عدد السياح (مليون)	الإيرادات (مليار دولار)	عدد السياح (مليون)	الإيرادات (مليار دولار)	عدد السياح (مليون)	الإيرادات (مليار دولار)	عدد السياح (مليون)	الإيرادات (مليار دولار)	عدد السياح (مليون)	الإيرادات (مليار دولار)	عدد السياح (مليون)	الإيرادات (مليار دولار)
2000	26	10	149	128	110	86	387	258	22	18	674	573
2001	27	11	122	135	116	88	388	257	22	19	675	564
2002	28	12	117	129	124	97	401	272	25	20	696	591
2003	30	16	113	130	113	94	410	319	27	20	692	648
2004	32	19	126	150	143	124	430	370	33	20	764	772
2005	35	22	133	165	154	136	453	382	34	21	809	817
2006	39	26	137	174	166	156	476	415	37	24	855	883
2007	43	30	148	195	183	186	498	477	43	26	911	1023
2008	44	30	144	213	185	207	500	515	51	27	928	1123
2009	46	29	141	192	182	202	475	443	48	31	892	1012
2010	50	31	150	215	206	250	489	437	55	39	950	1105
2011	50	33	156	234	218	294	521	492	49	33	994	1237
2012	52	35	163	249	234	323	541	474	51	36	1010	1282
2013	55	35	168	264	250	353	567	510	49	46	1088	1370
2014	55	35	182	274	264	372	580	538	52	51	1134	1434
2015	53	36	191	282	278	394	609	570	54	52	1184	1487
2016	54	35	165	270	270	381	600	550	53	51	1125	1423
2017	55	35	182	274	264	372	580	538	52	51	1134	1434

Sources: - World Tourism Organisation (UNWTO), Annual Report, 2017.
-World Development Indicators (WDI), December 2017.